



وزارة التعليم العالي والبحث العلمي  
جامعة عبد الحميد بن باديس مستغانم  
كلية العلوم الاقتصادية تجارية وعلوم التسيير  
قسم العلوم التجارية



مذكرة تخرج مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر أكاديمي

شعبة : العلوم التجارية  
تخصص: المالية والتجارة الدولية  
عنوان المذكرة الموسومة بـ :

مساهمة التجارة الإلكترونية في تنمية التجارة الخارجية

من إعداد: بإشراف الاستاذ :

أ. مقراد عبد الله

-بكريتي بلال

- بوبو عيسى

لجنة المناقشة

الإسم واللقب	الرتبة	الجامعة	الصفة
أ.عتو الشارف	أستاذ التعليم العالي	مستغانم	رئيسا
أ.مقراد عبد الله	أستاذ. محاضر "ب"	مستغانم	مقررا
أ.مكي عمارية	أستاذ مساعد "ب"	مستغانم	مناقشا

السنة الجامعية: 2022/2021

# كلمة شكر

نحمد الله الذي وفقنا في كل شيء وأعاننا على إنهاء دراستنا وإنجاز هذا العمل، نتقدم بالشكر إلى كل من ساعدنا من قريب أو بعيد على إتمام هذه المذكرة ونخص بالذكر الأستاذ المشرف "

" الذي لم يبخل علنا بتوجيهاته المفيدة وحرصه الدائم على تقديم كل ما هو جاد ومفيد، نشكره على التزامه بمواعيده، حضوره وجديته في متابعة هذا العمل.

أغتنم هذه الفرصة كذلك لأوجه شكري الخالص للأستاذ

الذي ساعدنا ووجهنا.

شكرا والدينا

شكرا لكم أساتذتي...

نسأل الله أن يوفقنا دائما إلى ما فيه الخير، وجزاكم الله عنا بكل ما هو طيب...

# الإهداء

أهدي عملي هذا ، إلى الشمعة التي أنارت دربي وفتحت لي أبواب العلم والمعرفة،  
إلى أعز إنسان في الوجود وقدوتي في الحياة، إلى الصدر الحنون والقلب الرفيق إلى  
أعز ما أملك في الدنيا الحبيبة الطاهرة الوفية ، أمي ثم أمي ثم أمي.  
إلى الإنسان الذي سعى جاهدا إلى تربيته وتعليمه وتوجيهه والوقوف إلى جانبي  
بكل ما أوتي أبي الحنون الغالي الطيب الودود جزاه الله خيرا .  
إلى أستاذي الجامعي المؤطر مقرر عبد الله  
إلى أخواتي وإخواني وكل أهلي وأحبتني وكل وكل الذين رافقوني في مشواري الدراسي

بكرיתי بلال

# الإهداء

إلى لكل من علموني واستفدت منهم في حياتي العملية والدراسية .

إلى كل من ساندني طوال حياتي بالأخص والديا الكريمين

إلى كل أفراد أسرتي والأهل والاصدقاء والزملاء

إلى كل من شجعتني وبذلو جهدا في مساعدتي ولو بحرف

إلى المعلمين و أستاذة الكرام وبالأخص الأستاذ المؤطر الجامعي مقراد عبد الله

أهدي لهم هذا العمل المتواضع .

بـوبو عيسى

## قائمة المختصرات والرموز

الدلالة باللغة العربية	الدلالة باللغة الأجنبية	الإختصارات والرموز
رابطة أمم جنوب شرق آسيا	Association of Southeast Asian Nations	ASEAN
التجارة الإلكترونية بين مؤسسة ومؤسسة	Business to Business	B2B
التجارة الإلكترونية بين المؤسسة والمستهلك	Business to Consumer	B2C
التجارة الإلكترونية بين الأفراد	Business to Government	C2C
التجارة الإلكترونية بين الحكومة والأفراد	Consumer to Consumer	G2C
منظمة التجارة العالمية	World Trade Organization	WTO
لجنة الأمم المتحدة لقانون التجارة الدولية	United Nations Conference on Trade and Development	UNCTAD
منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية	United Nations Industrial Development Organization	UNIDO
منظمة التعاون الإقتصادي والتنمية	Organization de cooperation et de développement économiques	OCDE
فدرالية التجارة الإلكترونية والبيع عن بعد	Federale-commerce and telemarketing	FEVD
مجلس جوانب حقوق الملكية الفكرية المتصلة بالتجارة	Council on Trade-Related Aspects Of Intellectual Property Rights	TRIPS
إدارة التجارة الدولية	International Trade Administration	ITA
إدارة التجارة الدولية 2	International Trade Administration II	ITAI
الإتفاقية العامة للتجارة في الخدمات	General Agreement on Trade in Services	GATS
الأمة الأكثر تفضيلا	Most Favored Nation	MFN
إتفاقيات التجارة الحرة	Free Trade agreements	FTAS
شراكة التجارة والإستثمار عبر الأطلسي	Transatlantic Trade and Investment Partnership	TTIP
شركاء عبر المحيط الهادئ	Trans-Pacific Partnership	TPP
إتفاقية تجارة الخدمات المتعددة	Free Trade in Services Agreement	GATS plus
إتفاقية التجارة في الخدمات	Trade in Services Agreement	TISA
منطقة التجارة الحرة	Free Trade Area	FITA
مبادرة الإمتثال الإجتماعي للأعمال	Business Social Compliance Initiative	BSCI
مركز التجارة الدولية	International Trade Centre	ITC

## قائمة الأشكال

الصفحة	عنوان الشكل	رقم الشكل
02	مجالات وأبعاد التجارة الإلكترونية	الشكل 01
62	مخطط الوكالات للفرع الجهوي ولاية مستغانم	الشكل 02
68	مخطط مجمع الإستغلال مستغانم	الشكل 03
69	مخطط الهيكل التنظيمي لوكالة مستغانم	الشكل 04
81	ختم توظيف بنكي	الشكل 05
84	رقم ملف توظيف	الشكل 06
86	سير عملية الإعتماد المستندي	الشكل 07
87	سير عملية الإعتماد المستندي 02	الشكل 08

## خطة بحث حول مساهمة التجارة الإلكترونية في تنمية التجارة الخارجية

شكر

إهداء

فهرس الجداول

فهرس الأشكال

فهرس الملاحق

مقدمة..... ص.أب

**الفصل الاول: عموميات حول التجارة الإلكترونية..... ص01**

**المبحث الاول :ماهية التجارة الإلكترونية وعلاقتها بالمنظمة العالمية للتجارة WTO**

المطلب الاول :مفهوم التجارة الإلكترونية..... ص01

المطلب الثاني : انماط التجارة الإلكترونية وخصائصها..... ص07

المطلب الثالث :مزايا وعيوب التجارة الإلكترونية..... ص11

المطلب الرابع :القوانين النموذجية الصادرة عن منظمة التجارة العالمية بشأن التجارة

الإلكترونية..... ص14

**المبحث الثاني : ماهية التجارة الخارجية وعلاقتها بالاتفاقيات الدولية بشأن التجارة الإلكترونية.**

المطلب الاول : ماهية التجارة الخارجية..... ص26

المطلب الثاني : الاتفاقيات الصادرة عن المنظمة العلمية الفكرية WIPO بشأن التجارة

الإلكترونية و التشريعات العربية النازمة للتجارة الإلكترونية..... ص30

**المبحث الثالث : دور التجارة الإلكترونية في تحرير التجارة العالمية..... ص41**

المطلب الاول :مفاهيم تحرير التجارة الخارجية..... ص41

المطلب الثاني:شروط نجاح التحرير التجاري وأثاره..... ص47

المطلب الثالث :الخطوات العملية لتحرير التجارة الخارجية..... ص49

**المبحث الرابع : أثر وأهمية استخدام التجارة الإلكترونية في التجارة الخارجية..... ص54**

المطلب الاول :أثر التجارة الإلكترونية على هيكل السوق على النمو الاقتصادي..... ص54

المطلب الثاني :أثر التجارة الإلكترونية على الصادرات و الاستثمار و سوق رأس المال..... ص55

المطلب الثالث: أهمية استخدام التجارة الإلكترونية ضمن اسواق التجارة الخارجية..... ص57

خلاصة الفصل الأول..... ص60

الفصل الثاني: دراسة حالة واقع التجارة الإلكترونية في الجزائر.....	ص61
تمهيد الفصل الثاني .....	ص61
المبحث الأول : تقديم عام لبنك التنمية المحلية.....	ص61
المطلب الأول : لمحة تاريخية عن نشأة وتطور بنك التنمية المحلي.....	ص61
المطلب الثاني: نشأة بنك التنمية المحلية -وكالة مستغانم.....	ص62
المطلب الثالث : الهيكل التنظيمي لبنك التنمية المحلية ومهامه.....	ص66
المبحث الثاني : مفهوم التجارة الإلكترونية في الجزائر.....	ص70
المطلب الأول: وضعية التجارة الإلكترونية في الجزائر.....	ص70
المطلب الثاني : وسائل الدفع المستخدمة لتمويل التجارة الخارجية .....	ص75
المطلب الثالث : وسائل دفع الفيزا - وسائل الدفع المستندية.....	ص75.76.78
المبحث الثالث: دراسة تطبيقية لحالة الاعتماد أالمستندي لاستيراد على مستوى بنك التنمية المحلية وكالة مستغانم .....	ص78
المطلب الأول: عملية التوطين البنكي.....	ص78
المطلب الثاني: مراحل سير الاعتماد أالمستندي لحالة الاستيراد -وكالة مستغانم.....	ص79
خلاصة الفصل الثاني .....	ص89
خاتمة .....	ص90
قائمة المصادر والمراجع .....	ص93

## المقدمة

تشهد التجارة عبر الأنترنت نمو بمعدلات متزايدة السرعة مما يمهد لفرص لم يسبق إلى مثلها ويبادر الافراد والدول وأصحاب المشاريع في جميع أنحاء العالم إلى الإستفادة من الثورة التكنولوجية إلى تنفيذ العمليات التجارية خارجيا وداخليا حيث أن التجارة الإلكترونية قائمة اساسا فيما بين بلدان منظمة التعاون والتنمية في الميدان الإقتصادي على رأسها الولايات المتحدة الامريكية. حيث تجري حاليا هذه البلدان إختراع برامج جديدة وبرمجيات أمن أثناء الإتصال بلاشبكة وإعتماد إجراءات قانونية وكل هذا يزيد من حجم تجارة خارجيا عن طريق إلكترونيات.

ولم يكن ذلك ليحصل لولا التطورات المتسارعة التي شهدتها تكنولوجيا المعلومات وأجهزة الاتصالات السلكية واللاسلكية، الأمر الذي ساهم بشكل فاعل في تحول الاقتصاد من اقتصاد حقيقي يعني بحركة السلع والخدمات إلى اقتصاد رمزي يقوم على المعرفة ويعني بحركة رؤوس الأموال بما في ذلك تقلبات أسعار الفائدة وتدفقات الائتمان.

إن ساهمت التجارة الالكترونية في زيادة الناتج المحلي الاجمالي في الولايات المتحدة لما زيادة الإنفاق على البحث و لتطوير وخاصة لتأسيس قواعد كبيرة لتكنولوجيا المعلومات يساهم في زيادة النمو الاقتصادي وهذا ما حصل في الولايات المتحدة.

من خلال ما سبق يمكن التوصل إلى تحديد اشكالية الدراسة كالتالي:

كيف يمكن للتجارة الالكترونية أن تساهم في تعزيز حرية التجارة الخارجية ؟

الاشكاليات الفرعية:

• ما هي التجارة الإلكترونية؟

• - ما هي أهمية التجارة الإلكترونية في التجارة الخارجية؟ 3

• - ما هو واقع تطبيق التجارة الالكترونية في دول العالم؟

• - ما المقصود بتحرير التجارة الخارجية وما هي ملامحه؟

- ماهي التوجهات الحديثة لتحرير التجارة الخارجية؟
- ما هي متطلبات نجاح التجارة الإلكترونية في دول العالم؟
- فرضيات الدراسة: للإلمام بالموضوع و الاجابة عن الاشكالية الرئيسية قمنا بالاستعانة بمجموعة من الفرضيات :

1\_ تتمتع الدول المشاركة في التجارة الإلكترونية بمقومات تسمح لها بقيام التجارة الإلكترونية .

2\_ يعد استخدام التكنولوجيا في التجارة مؤشرا للحكم على تحرير التجارة الخارجية للدول.

3\_ استطاعت الدول المشاركة في التجارة الإلكترونية تحقيق تحرير لتجارتها الخارجية، من خلال ممارستها للتجارة الإلكترونية

الغرض من هذه الدراسة هو دراسة تأثير التجارة الإلكترونية على التجارة الدولية والتوظيف، وخلصت الدراسة إلى أن التجارة الإلكترونية توفر فوائد على مستوى الاقتصاد لجميع البلدان. من المرجح أن تتركز المكاسب على الدول المتقدمة في المدى القصير ، ولكن سيكون لدى الدول النامية المزيد للاستفادة على المدى الطويل. سيزيد

حجم التجارة الدولية عن طريق التجارة الإلكترونية. ستستفيد البلدان المفتوحة للواردات من الاقتصادات المرتفعة الدخل من الآثار غير المباشرة للمعرفة. بالإضافة إلى ذلك ، من المتوقع أن تخلق التجارة الإلكترونية الوظائف وتدمرها.

الفصل الأول: عموميات حول التجارة الإلكترونية

المبحث الأول : ماهية التجارة الإلكترونية وعلاقتها بالمنظمة العالمية للتجارة WTO:

ل تعد التجارة الإلكترونية أحد ثمار الثورة المعلوماتية التي يشهدها العالم اليوم، كما تمثل واحداً من موضوعي ما يعرف بالاقتصاد الرقمي ( Digital Economy ) حيث يقوم الاقتصاد الرقمي على حقيقتين التجارة الإلكترونية (Electronic Commerce) وتقنية المعلومات (Information Technology IT) والتي باتت تؤثر بلا شك على مختلف الأنشطة الاقتصادية، نظراً لما تمثله من استثمار في الطاقات الذهنية والقدرات الفكرية للعنصر البشري. وقد تعددت وجهات نظر الباحثين الذين تناولوا مفهوم التجارة الإلكترونية. المطلب الأول: مفهوم التجارة الإلكترونية نتطرق في هذا المطلب إلى مجموعة من التعاريف المجموعة من الباحثين والهيئات والمنظمات العالمية

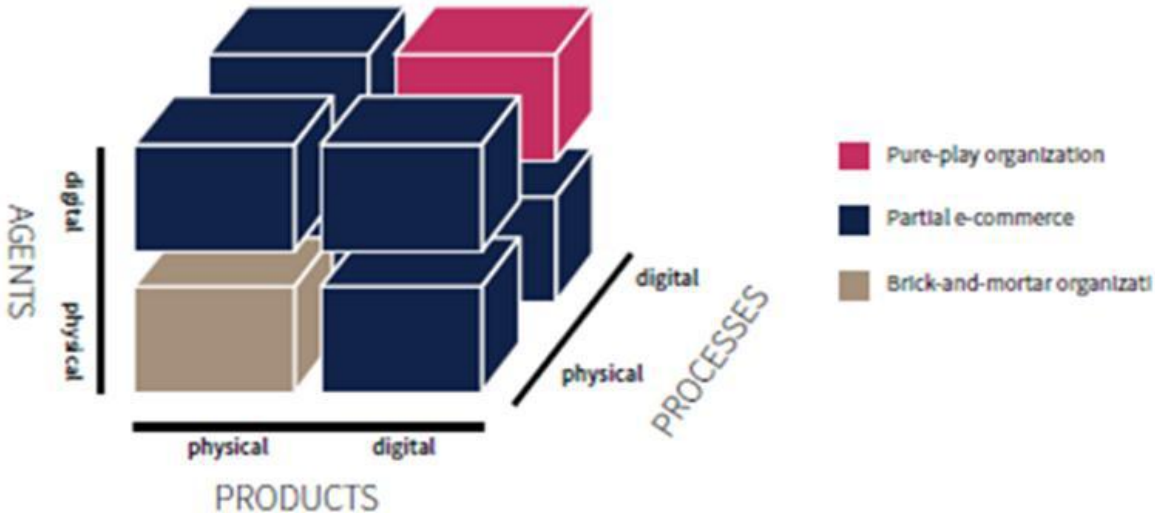
المطلب الأول : مفهوم التجارة الإلكترونية

على الرغم من أن مصطلح التجارة الإلكترونية ينشأ في أوائل التسعينات، لا يوجد حتى الآن تعريف مقبول عموماً وعالمي لمهية التجارة الإلكترونية بالضبط، يمكن إعطاء سببين لوجود تعريفات متعددة مع نطاقات مختلفة.

ويمكن تعريف التجارة الإلكترونية اليوم على أنها مجموعة من الأدوات والعمليات المستندة إلى الإنترنت والأنشطة التي تدعم أو تكمل أو تحسن أو تحل محل التجارة التقليدية (وأحياناً غير تجارية). وتشمل هذه الممارسات الترويج والاكنتساب المبيعات، الاتصالات، الاحتفاظ بالعملاء، توظيف الموظفين، السوق البحث وما إلى ذلك " وهكذا ، يتمشى تعريف كونستانتينيدس مع المنظورات الأساسية الأربعة المتعلقة بالتجارة الإلكترونية مقترح من الاتصال ، وعملية العمل ، والخدمة ، والإنترنت المنظور ومع ذلك، لاحظت بود أند كلير (2003) أن التجارة الإلكترونية تفتقر إلى "النماذج المناسبة لفحصها وتحليلها وتوضيحها".

<sup>1</sup>- HENDRIK TERBECK, E-COMMERCE 2025 Delphi-based Scenario & Trend Analysis for the Future of Digital Commerce ; MASTER'S THESIS; December 30, 2014; UNIVERSITY OF TWENTE; P-06

الشكل 01 مجالات وأبعاد التجارة الإلكترونية



Source: HENDRIK TERBECK; E-COMMERCE2025 Delphi-based Scenario & Trend Analysis for the Future of Digital Commerce ; MASTER'S THESIS; December 30, 2014; UNIVERSITY OF TWENTE; P-06

علاوة على ذلك، تصنيف مناطق التجارة الإلكترونية على طول أبعاد السوق المنتجات والعمليات و الوكلاء اللاعبين الذين قد يكونون إما رقميا (عبر الإنترنت) أو فعليا (من المعهد الوطني للإحصاء). يمكن أن تؤدي هذه المصنفة إما إلى هج مادي خالص ، أي الطريقة التقليدية من الطوب أو الهاون ، أو حج هجين كمجموعة من الأبعاد الرقمية والمادية ، على سبيل المثال ، التجارة الإلكترونية القائمة على النقرات والهاون / الجزئي ، أو مؤسسات التجارة الإلكترونية المحضة مع أبعاد رقمية فقط لنا ، وتعتبر التجارة الإلكترونية إذا كان واحد البعد رقمي ، على الرغم من أنه قد يكون فقط التجارة الإلكترونية الجزئية أو التقليدية التمييز بين الصافي فوق وبنة ونقر الشركات اللاعبين فيها وبدعم سوق التجارة الإلكترونية<sup>1</sup>.

<sup>1</sup> - HENDRIK TERBECK; ; OP.CITE:P-07

الفرع الثاني: تعاريف بعض الهيئات الرسمية:

أ - تعريف المنظمة العالمية للتجارة "OMC" تعرف التجارة الإلكترونية علي أنها: أنشطة

إنتاج السلع والخدمات وتوزيعها وتسويقها وبيعها أو تسليمها للمشتري من خلال الوسائط الإلكترونية،<sup>1</sup> وهذا التعريف جاء أوسع، حيث تشمل المعاملات التجارية طبقاً لهذا التعريف ثلاث أنواع من العمليات :

-عمليات الإعلان عن المنتج و عمليات البحث عنه .

-عمليات تقديم طلب الشراء وسداد ثمن المشتريات.

- عمليات تسليم المشتريات.<sup>2</sup>

وهذا التعريف الأوسع لا يحصر التجارة الإلكترونية في عمليات شراء منتج معين، بل إن التجارة الإلكترونية تنتسج هنا لتشمل أية معلومات أو خدمات تقدمها شركة الأخرى أو شركة المستهلك عبر الإنترنت أو غيرها من وسائط الاتصال الإلكتروني، ابتداء من معلومات قبل الشراء، وانتهاء بخدمات ما بعد البيع ، فنحن هنا أمام مجموعة متنوعة من العمليات المتصلة بعقد الصفقات وإقامة الروابط التجارية من خلال وسائط الاتصال الإلكترونية وخاصة الانترنت.

ب تعريف لجنة الأمم المتحدة للقانون التجاري الدولي (Unictral) التجارة الإلكترونية

هي: "النقل الإلكتروني بين جهازين للكمبيوتر للبيانات التجارية باستخدام نظام متفق عليه لإعداد المعلومات "إن هذه اللجنة رغم إصدارها لمشروع قانون موحد للتجارة الإلكترونية، ولكن هذا المشروع رغم تعلقه بالتجارة الإلكترونية إلا أنه لم يتضمن تعريفاً له، واكتفى بتعريف التبادل الإلكتروني للمعلومات <sup>3</sup> Electronic Data Interchange

<sup>1</sup> - إبراهيم العيسوي، التجارة الإلكترونية ( والمكتبة الأكاديمية ، ط1، القاهرة ، مصر ، 2003، ص، 11-12. <sup>2</sup> -- الموقع الإلكتروني لمنظمة التجارة العالمية علي الرابط: - [www.wto.org/file/commerce](http://www.wto.org/file/commerce)

<sup>3</sup> - الموقع الإلكتروني للجنة الأمم المتحدة للقانون التجاري الدولي عبر الرابط. [www.uncitral.org](http://www.uncitral.org)

**ج- وتعرفها المنظمة العالمية للملكية الفكرية "OMPI":** التجارة الإلكترونية في شكلها الواسع تشمل كل الوسائل الإلكترونية المستخدمة لغرض التجارة " إلا أن المنظمة العالمية للملكية الفكرية علي الرغم من اهتمامها بموضوع الحماية القانونية للعلامات التجارية وحقوق التأليف وبراءة الاختراع في مجال التجارة الإلكترونية ، بل اهتمت بالوسائل المستخدمة في إبرام الصفقات التجارية.<sup>1</sup>

**د- تعريف مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية "CNUCED"** "يطلق مصطلح التجارة الإلكترونية علي محمل الخدمات التجارية التي تتعامل معها المجموعات المؤسسات والإفراد والمعتمدة على المعالجة الإلكترونية للبيانات النصوص، الصوت والصورة) ، لقد ركز هذا التعريف على طبيعة البيانات والمعطيات المتبادلة والتي لا بد أن تكون إلكترونية.<sup>2</sup>

2. نستخلص من التعريفات السابقة أن مصطلح التجارة الإلكترونية هو مفهوم مشتق نظرا لأنه يمكن اشتقاق أكثر من تعريف له حسب وجهة نظر أو الفكرة التي يتبناها المؤلف أو المنظمة. بعد هذا العرض لأهم التعريفات الواردة بشأن التجارة الإلكترونية يمكننا استنتاج ما يلي :

اعتماد التجارة الإلكترونية على تكنولوجيا المعلومات وشبكة الاتصالات وعلي رأسها شبكة الإنترنت لإتمام مختلف نشاطاتها وعملياتها .

عدم اقتصار التجارة الإلكترونية على عمليات بيع وشراء السلع والخدمات فقط بل شمولها كل عمليات بيع وشراء المعلومات نفسها.

تحطيم التجارة الإلكترونية لكل القيود الزمانية والمكانية المعرقة لحركة التعاملات التجارية وعدم بقائها حبيسة مكان أو بلد معين.

تشمل التجارة الإلكترونية ثلاثة أنواع من المتعاملين: المؤسسات، الأفراد، الحكومة.

<sup>1</sup> - الموقع الإلكتروني للجنة الأمم المتحدة للقانون التجاري الدولي على الرابط : [www.umcital.org](http://www.umcital.org)  
<sup>2</sup> - الموقع الإلكتروني لمؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية علي الرابط : [www.unitad.org](http://www.unitad.org)

### الفرع الثالث : تعاريف بعض الباحثين الإقتصاديين :

يعرف **ROSEN** التجارة الإلكترونية على أنها الانشطة التجارية التي تتم عبر الانترنت سواء كان التبادل التجاري بين المؤسسة ومؤسسة أو بين المؤسسة و الزبون.

وقال **MALKOLM FRANK** تتضمن التجارة الإلكترونية التبادل الإلكتروني للمعلومات، السلع والخدمات الدفع وخلق العلاقة مع الزبون إلكترونيا و المحافظة عليها. حسب **DIDAN SINGH** يقصد بالتجارة الإلكترونية توزيع، تسويق، بيع أو تسليم السلع و الخدمات بوسائل الكترونية، حيث يمكن تقسيم عملية التبادل التجارية إلى

ثلاث مراحل :

- ✓ مرحلة البحث و الاعلان،
- ✓ مرحلة الطلب التجاري
- ✓ الدفع ومرحلة التسليم.

وفي حال تمت كل هذه المراحل أو أي منها إلكترونيا، فإن العملية تدخل مفهوم التجارة الإلكترونية. ويعرفها **BERKOWITZ ET AL** على أنها نشاط يستخدم شكلا من اشكال الاتصالات الإلكترونية في التبادل الاعلان، التوزيع وسداد القيمة. اعتمادا على التعاريف السابقة يمكن أن نلخص إلى أن التجارة الإلكترونية هي شكل من أشكال التعامل التجاري الذي ينطوي على تفاعل أطراف التبادل إلكترونيا، حيث يجب أن يكون الطلب إلكترونيا، أما باقي المعاملة التجارية فيمكن أن تتم عن طريق الوسائط الإلكترونية أو غيرها.<sup>1</sup>

### الفرع الرابع: تاريخ التجارة الإلكترونية

يعود تاريخ التجارة الإلكترونية إلى الستينات مع زيادة في مراحلها الرئيسية في التسعينيات مدفوعة بالتقدم التنظيمي والتكنولوجي بشكل رئيسي في البنية التحتية أسباب العقود السابقة. ومع ذلك ، لم يتم اختراع مصطلح "التجارة الإلكترونية" حتى بداية الثمانينات . في الستينيات ، السبعينيات والثمانينيات ، تم تأسيس ARPANET والمعايير ( EFT EDI و

<sup>1</sup> -- شهرزاد عبيدي، الانترنت والتجارة الإلكترونية ودورها في تعزيز الميزة التنافسية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه علوم في العلوم التجارية، تخصص تسويق، جامعة الحاج لخضر باتنة، 2015.2018، ص 71.

ASC X12 ، مما مكن التبادل الإلكتروني لوثائق الأعمال بين المؤسسات الكبيرة. في عام 1979 ، قام Michael Aldrich بالتسوق عبر الهاتف والتلفزيون يعتبر اختراع التسوق عبر الإنترنت لكن هذا استغرق 15 سنة أخرى حتى أول متجر حديث على الإنترنت مع المعاملات الآمنة كان تم إطلاقه بعنوان Gilbert ، وأصبح مصطلح التجارة الإلكترونية شائعاً وقد أصبح ذلك ممكناً من خلال ولادة الشبكة العنكبوتية العالمية في عام 1990 أول متصفح فسيفساء في عام 1993 ، اختراع SSL للاتصالات المشفرة في عام 1994 و إذن لاستخدام الإنترنت الأغراض تجارية من قبل مؤسسة العلوم الوطنية في 1991.

تشكل السنوات الخمس الأخيرة من القرن العشرين "العصر المعروف باسم ازدهار دوت كوم" مع مئات من اللاعبين الباحثين الذين تم اقتيادهم إلى الاكتتابات الأولية ، ومعدلات النمو المرتفعة والتكنولوجيا الشركات عبر الإنترنت مدفوعة جاء انهيار كبير بعد الازدهار وحدث انفجار فقاعة الدوت كوم في عام 2001.

أدى ذلك إلى تعزيز الصناعة وانبعث عالمي للتجارة الإلكترونية مع مزيد من الاستدامة ، نماذج أعمال فعالة وشاملة القنوات ذات أسماء تجارية قوية عندما مهدت منصات وسائل التواصل الاجتماعي الطريق أمام التجارة الاجتماعية مع الويب 2.0 ، تغيرت التجارة الإلكترونية مرة واحدة مرة أخرى وتحويل المزيد من الطاقة إلى المستهلكين. في عام 2007 ، إطلاق أصبح جهاز iPhone الخاص بشركة Apple مغيرا في اللعبة للتجارة المحمولة و multichannel أو استراتيجيات البيع بالتجزئة omnichannel مع القنوات intermediated. وفقا لذلك ، فإن القسم قدمت سلسلة متاجر جون لويس نموذج النقرات والتحصيل في عام 2008 وبدأ تحار التجزئة في استخدام خدمات الوسائط الاجتماعية. في الآونة الأخيرة، تواصل نمو مبيعات التجارة الإلكترونية في جميع أنحاء العالم لتصل إلى 1 تريليون دولار في عام 2012 مع المنافسة العالمية من الصين ، مثل علي بابا.<sup>1</sup> نظرة على تاريخ التجارة الإلكترونية يدل على أن فتح للمستهلكين من القطاع الخاص حدث من B2B-0 فقط إلى خدمات B2C و C2C في التسعينيات. في البدايات ، المنظمات الكبيرة فقط يمكن أن تشارك في التجارة الإلكترونية ، وفي الوقت الحاضر ، يمكن لكل

<sup>1</sup> - HENDRIK TERBECK: OP.CITE;P-08 2-HENDRIK TERBECK, ; OP.CITE:P08

مستهلك يكون التاجر أو منتج مع منصات التجارة الاجتماعية والمزادات أو الوصول الإلكتروني المحلات التجارية من الهواتف الذكية مع

. بشكل ملحوظ ، لاعبي التجارة الإلكترونية من أيام RST مثل أمازون ، eBay و PayPal الذي بدأ في 1995 و 1998 ، على التوالي ، لا تزال بين الشركات الكبرى. في الماضي القريب ، يبدو أن الأجهزة المحمولة تمتلك إمكانيات كبيرة لأن "لا يزالون في أيامهم الأولى".

في الختام ، وضع تاريخ التجارة الإلكترونية في سياق تاريخ التجارة بشكل عام ، "هو كذلك لا يزال يوم 1"، كما كتب مؤسس أمازون جي بيزوس (2014) مؤخرا المساهميه <sup>1</sup>.

### المطلب الثاني: أنماط التجارة الإلكترونية وخصائصها:

من المعروف أن التجارة الإلكترونية تقوم على علاقة بين طرفين أو جهتين، وتعتبر كل علاقة بين ذلك الطرفين عن نوع مختلف من أنواع التجارة الإلكترونية يختلف عن غيرها، وتوجد عدة أنواع للتجارة الإلكترونية أهمها:

### الفرع الأول : أنماط التجارة الإلكترونية

تصنف التجارة الإلكترونية وفقا لعدة معايير إلى عدة أنواع ، ويعود ذلك إلى درجة تعقيدها رغم حداثةا كنشاط تحاري ولد في بيئة اقتصادية رقمية منذ سنوات، حيث يمكن تصنيف التجارة الإلكترونية بالإعتماد على أطراف التعامل التجاري كما يمكن تصنيفها حسب درجة التقنية في المعاملات التجارية.

### اولا \_ تصنيف التجارة الإلكترونية بالإعتماد على أطراف التعامل:

تتعدد أشكال التجارة الإلكترونية وفقا لأطراف التعامل ، ويمكن حصر هذه الأشكال ضمن خمسة انماط كما يلي:

**1\_ التجارة الإلكترونية بين المؤسسة و المستهلك B2C**: هي عبارة عن البيع بالتجزئة للسلع و الخدمات الكترونيا، حيث يمكن للمستهلك شراء ما يرغب به من سلع وخدمات من

<sup>1</sup>- HENDRIK TERBECK: OP.CITE;P-08 2-HENDRIK TERBECK, ; OP.CITE:P-09

السوق الافتراضي، ما يوفر الجهد و الوقت و النقل. وأكثر المنتجات المباعة وفق هذا النمط من التجارة الإلكترونية هي الخدمات التي لا تحتاج لمعاينة مادية كالكتب، الأقراص الممغنطة...، والتي تتوفر بنفس المعايير لدى مختلف البائعين.

## 2\_ التجارة الإلكترونية بين مؤسسة ومؤسسة B2B: وهي إتمام المبادلات التجارية

وتبادل البيانات و المعلومات بين المؤسسات إلكترونياً، ويعتبر هذا النمط من التجارة الإلكترونية أقدم من النمط السابق تاريخياً.

## 3\_ التجارة الإلكترونية بين الحكومة والمؤسسة G2B : يغطي هذا النمط من التجارة

الإلكترونية كل المعاملات بين المؤسسات و الهيئات الحكومية، حيث تقوم المؤسسات بإتمام جميع معاملاتها و الوفاء بكل التزاماتها أمام الحكومة من خلال مواقع الحكومة على شبكة الانترنت وهذا يوفر الجهد و الوقت.

## 4\_ التجارة الإلكترونية بين الحكومة و الأفراد G2C : يتعلق هذا النمط بجميع الحلول

الإلكترونية التي طورتها الدولة، الإدارات و التجمعات الإقليمية لتسهيل الإجراءات الإدارية الخاصة بالخدمات العامة

## 5\_ التجارة الإلكترونية بين الأفراد C2C : هذا النمط من التجارة كان موجوداً قبل وجود

الانترنت، ولكن الانترنت منحته بعداً جديداً لأنها ضاعفت إمكانيات التبادل وبسطت عملية البحث عن المنتجات.<sup>1</sup>

## ثانياً\_ تصنيف التجارة الإلكترونية حسب درجة التقنية في المعاملات التجارية : يمكن

تصنيف التجارة الإلكترونية اعتماداً على درجة تقنية المنتج وعلى تقنية العملية وعلى تقنية الوسيط أو الوكيل إلى :

### 1\_ تجارة إلكترونية بحثة: وتسمى أيضاً التجارة الإلكترونية الكاملة أو المباشرة، ويشمل

هذا النوع جميع المنتجات التي يمكن بيعها بصيغة الكترونية، حيث تتم جميع مراحل النشاط التجاري إلكترونياً مثل شراء برمجيات من موقع إلكتروني على الانترنت وإتمام عملية الدفع بشكل رقمي.

<sup>1</sup> --شهرزاد عبيدي، مرجع سبق ذكره، ص 78

**2\_ تجارة الكترونية جزئية :** يطلق عليها أيضا التجارة الإلكترونية غير مباشرة، وفي هذا النوع يتم جزء فقط من النشاط التجاري بشكل إلكتروني، كأن تتم عملية الشراء و الدفع إلكترونيا في حين تتم عملية التسليم بشكل تقليدي نظرا لطبيعة المنتج.<sup>1</sup>

### **الفرع الثاني: خصائص التجارة الإلكترونية :**

تتسم التجارة الإلكترونية بالعديد من الخصائص التي تميزها عن التجارة التقليدية و التي تتمثل بما يأتي :

**اولا \_** عدم وجود مكان جغرافي محدد يلتقي فيه البائعون و المشترون ، وإنما يتم التلاقي عبر شبكة الانترنت .

**ثانيا:** ان عملية التبادل التجاري الإلكتروني تتم بأعلى درجة من الكفاءة وبأكثر فعالية وبأقل تكلفة ممكنة ، كونها تعتمد التبادل الإلكتروني للبيانات والمستندات كإرسال الحوالات المالية و القوانين و الكمبيالات و النظم المعلوماتية الأخرى.

**ثالثا:** ان التجارة الإلكترونية تساعد على المحار العديد من الصفقات و المعاملات بسهولة ويسر دون أن يتطلب ذلك انتقال البائع أو المشتري إلى حيثما تعرض هذه المنتجات و الخدمات .

**رابعا:** تمتاز التجارة الإلكترونية بإمكانية مطلقة في عرض منتجاتها من السلع على المستهلكين في وقت واحد وعلى مدار الساعة في اليوم الواحد، مما يساهم في تحقيق أقصى فائدة ممكنة لكل من المنتجين أو المستهلكين.

**خامسا:** تشكل التجارة الإلكترونية عاملا محفزا للشركات المتعاملة معها كي تطور خدماتها التجارية بشكل مستمر، فالمنافسة هنا تتخذ أعلى أشكالها ، ذلك أن الشركة مع زيادة الأسواق المتاحة أمامها يزداد عدد منافسيها في الوقت نفسه، وهي مضطرة لمواجهة المنافسة في الاسواق مما يساعد على تطور القدرات التنافسية.

**سادسا:** عدم وجود علاقة مباشرة بين طرفي العملية التجارية إذ يتم التلاقي بينهما من خلال شبكة الاتصالات.

<sup>1</sup> - مرجع سبق ذكره

**سابعاً:** أن هذا النوع من التجارة يؤمن إمكانية التفاعل مع مصادر متعددة في وقت واحد، إذ يستطيع التاجر أو أي طرف من أطراف التعامل الإلكتروني من إرسال رسالة الكترونية إلى عدد لا يحصى بوقت واحد للمستقبلين الراغبين في ذلك ومن دون الحاجة إلى إرسالها مرة أخرى.<sup>1</sup>

### الفرع الثالث : مقومات تطبيق نظام التجارة الإلكترونية : ويعتمد نجاح تطبيق نظام

التجارة الإلكترونية على توافر عدد من المقومات التي يمكن تلخيصها كما يلي :

### اولاً : المتطلبات التكنولوجية: يتطلب تطبيق التجارة الإلكترونية عدد من العوامل التي

يجب توافرها، ويمكن ايجازها كما يلي :

1\_ شبكة اتصالات قوية وسريعة وخالية من الاعطال.

2\_ توافر إجراءات تكنولوجية قادرة على تأمين هذه المعاملات التجارية، والمالية ضد

اللصوص وقرصنة شبكات

الاتصال.

3\_ توافر وعي لدى المتعاملين و العملاء بنظم المدفوعات الإلكترونية. ثانياً: المتطلبات

التشريعية: وتشمل على وجود بيئة تشريعية تساعد على ممارسة التجارة الإلكترونية، وتكون

داعمة لها، مع تعديل في القوانين التقليدية ذات القواعد بالأحكام المبينة على التعامل

بالمستندات الورقية. ولقد وجب التركيز في هذا الصدد على اعتبار الوثائق المنقولة

إلكترونياً من قبيل الوثائق الذي يعتد بها الإثبات، حيث أن العقبة الخطيرة أمام التوسع في

هذا الإتجاه هو عدم اعتراف المحاكم في بعض الدول النامية بمصادقية هذه الوثائق. ومن

الجدير بالذكر ضرورة وجود تشريع متكامل لتنظيم الجوانب المختلفة لتجارة الإلكترونية

وذلك بهدف تسهيل تطبيق مفاهيم التجارة الإلكترونية، والذي يمكن أن يعتمد في إعداد

على قانون التجارة الإلكترونية المطبق في سنغافورة لعام 1998 وقانون لوكسمبورغ لسنة

2001 و القانون الأمريكي للتوقيع الإلكتروني لسنة 2001.<sup>2</sup>

<sup>1</sup> -مرجع سبق ذكره

<sup>2</sup> - أيمن النحراوي، لوجستيات التجارة الدولية، دار الفكر الجامعي، الاسكندرية، 2009، ص 130 ...

المطلب الثالث: مزايا وعيوب التجارة الإلكترونية :

تحقق التجارة الإلكترونية عدة مكاسب بالنسبة للأفراد وبالنسبة للمؤسسات نلخصها فيما يلي:

الفرع الأول: المزايا بالنسبة للأفراد: للتجارة الإلكترونية عدة مزايا بالنسبة للأفراد من أهمها:

اولا توفير الوقت و الجهد: تفتح الاسواق الإلكترونية بشكل دائم ولا يحتاج الزبائن للسفر او الانتظار في طابور لشراء منتج معين كما ليس عليهم نقل هذا المنتج الى البيت.

ثانيا حرية الاختيار: توفر التجارة الإلكترونية فرصة رائعة لزيارة مختلف انواع المحلات على الانترنت، تزود الزبائن بالمعلومات الكاملة عن المنتجات، وامكانية تجربة بعض السلع المعلن عنها و امكانية التواصل مع شركات عالمية خارج النطاق المحلي.

ثالثا خفض الأسعار: يوجد على الانترنت العديد من المؤسسات التي تبيع السلع بأسعار منخفضة مقارنة بالمتاجر التقليدية، وذلك لان التسوق على الانترنت يوفر الكثير من التكاليف المنفقة في التسوق العادي مما يصب في مصلحة الزبائن.

رابعا نيل رضا المستخدم: توفر الانترنت اتصالات تفاعلية مباشرة، مما يتيح للمؤسسات الموجودة في السوق الإلكتروني الاستفادة من هذه الميزات للاجابة على استفسارات الزبائن بسرعة مما يوفر خدمات أفضل للزبائن ويستحوذ على رضاهم.<sup>1</sup>

الفرع الثاني: المزايا بالنسبة للمؤسسات: للتجارة الإلكترونية عدة مزايا بالنسبة للمؤسسات من أهمها:

اولا- تسويق اكثر فعالية وارباح اكثر: إن اعتماد المؤسسات على الانترنت في التسويق يتيح لا عرض منتجاتها وخدماتها في مختلف أنحاء العالم دون انقطاع طيلة ساعات اليوم وطيلة السنة، مما يوفر لهذه المؤسسات فرصة أكبر لجني الأرباح، إضافة إلى وصولها إلى المزيد من الزبائن.

<sup>1</sup> - إبراهيم بختي التجارة الإلكترونية ، مفاهيم وإستراتيجيات التطبيق في المؤسسة، ديوان الوطني للمطبوعات الجامعية 2005، ص67

**ثانياً\_ تخفيض مصاريف المؤسسات:** تعد عملية إعداد وصيانة مواقع التجارة الإلكترونية على الويب أكثر اقتصادية من البناء التقليدي للأسواق التجزئة أو صيانة المكاتب، ولا تحتاج المؤسسات إلى النفاق على الأمور الترويجية أو تركيب تجهيزات باهظة الثمن تستخدم في خدمة الزبائن، ولا تحتاج المؤسسة إلى عدد كبير من الموظفين من أجل عمليات الجرد و الأعمال الادارية، لانما توجد قواعد بيانات على الانترنت تحتفظ بتاريخ عمليات البيع في المؤسسة و اسماء الزبائن، ويتيح ذلك لشخص بمفرده استرجاع المعلومات الموجودة في قاعدة البيانات لتفحص تواريخ عمليات البيع بسهولة .

**ثالثاً تواصل فعال مع الشركاء والعملاء:** تطوي التجارة الإلكترونية المسافات وتعتبر الحدود مما يوفر طريقة فعالة للتبادل المعلومات مع الشركاء، وتوفر التجارة الإلكترونية فرصة جيدة للمؤسسات للاستفادة من البضائع و الخدمات المقدمة من المؤسسات الأخرى.

### الفرع الثالث: عيوب التجارة الإلكترونية:

كما للتجارة الإلكترونية مزايا لكنها لا تخلو من العيوب منها:

**اولاً\_** فقدان متعة الشراء المعروفة التي كان يجدها المستهلك في ممارسة عملية التسوق من خلال التفاعل الاجتماعي المباشر بين البائع و المشتري، و التسوق التقليدي يعتبر البعض المستهلكين الفرصة الوحيدة للتنزه او التسلية أو الترفيه او كسر حالة الملل .

**ثانياً\_** فقدان الأفراد فرصة تعلم مهارات البيع و الشراء و التعامل مع الاخرين والتي يكتسبونها بشكل مباشر او غير مباشر في عمليات التسوق التقليدية .

**ثالثاً\_** تورط البعض بالاندفاع نحو شراء سلع قد لا يحتاج اليها الفرد نتيجة جاذبية الاعلان وسهولة الشراء ببطاقات الائتمان، وبالتالي تراكم الديون الشخصية و العائلية، كما أن احتمالات الغش التجاري او النصب قائمة، فقد لا ترد السلع المطلوبة أو قد تأتي بمواصفات مخالفة تماماً.

**رابعاً\_** يفقد المتصفح عن بعد تحسس ملمس السلعة أو تذوق طعمها او اختبارها، في حين يقع بعض المتسوقين فريسة لبعض المعلنين الذين يروجون لسلع تافهة أو لسلع قد تتعارض مع التقاليد الاجتماعية و الآداب.

**خامسا** \_ اغراء بعض السيدات بممارسة عمليات تسوق لسلع كمالية قد ترهق ميزانية الأسرة، ناهيك عن أن ممارسة الشراء الإلكتروني تؤدي إلى خفض فرص ممارسة النشاط البدني الذي يمارسه الفرد قبل وأثناء وبعد التسوق العادي، خاصة السيدات اللاتي لا يعملن سادسا \_ هدر الوقت ، فالزمن غير محسوس لدى البعض نتيجة لعدد الساعات التي يقضيها امام اجهزة الكمبيوتر للبحث عن سلعة معينة ومقارنتها بالسلع الأخرى، الأمر الذي يزيد لديهم حالة العزلة العائلية التي تعانيها بعض الأسر، في حين أن الاستخدام المبالغ فيه للشبكة يؤدي إلى تفاقم احتمالات الإصابة بأعراض إدمان الانترنت او حدوث مشكلات جسدية أو اجتماعية أو مهنية أو نفسية دائمة أو متكررة .<sup>1</sup>

### الفرع الرابع : استراتيجيات التجارة الإلكترونية<sup>2</sup>

وهي استراتيجيات تبادل البيانات الإلكترونية داخليا، ومن خلال عملية الاتصال بين ISO و EDI يتم التبادل و المعلومات وذلك باستخدام extra nets وهي عبارة عن شبكات تقوم بتجميع عدد الشركات الإلكترونية مع بعضها البعض، حيث تتم عملية المشاركة في المعلومات، ولكن هناك مشكلة هامة تواجه هذه الاستراتيجية تتعلق بحماية البيانات و المعلومات أثناء عمليات توصيل وتبادل المعلومات وهنا برنامج خاص يقوم بالحماية ويطلق عليه firewall وهو يعمل على حماية المواقع الإلكترونية ويسمح لأشخاص معينين للدخول إلى المواقع و القيام بعملية الحذف أو تحديد البيانات أو المحتويات الخاصة بالموقع وذلك خلال كلمة السر للمرور ، وغير ذلك من وسائل الحماية.

**اولا\_تعريف إستراتيجية Inter organisationnel system: IOS :** هي مجموعة من الشركات مرتبطة مع بعضها وتعمل كأنها نظام واحد ولكي تحقق هدف مشترك أو غاية مشتركة.

**ثانيا مزايا هذه الاستراتيجية:** بالمقارنة مع المؤسسات الأخرى تتكون الكفاءة أي سواء الداخلية أو الخارجية، داخليا بسبب سهولة تحليل المعلومات بشكل أسرع، وخارجيا من

<sup>1</sup> - إبراهيم بختي، مرجع سبق ذكره، ص 68.69.70

<sup>2</sup> -- محمد مداحي، مداخلة بعنوان التجارة الإلكترونية وواقع استخدامها على المستوى الدولي و العربي، الملتقى العلمي الدولي الرابع حول : عصرنة نظام الدفع في البنوك الجزائرية واشكالها اعتماد التجارة الإلكترونية في الجزائر -عرض تحارب دولية - جامعة حسيبة بن بوعلي بالشلف، المركز الجامعي خميس مليانة - الجزائر يومي :26-27 أبريل 2011،ص 03 .

خلال القدرة على الحصول على المعلومات بشكل أسرع نظرا لتعدد الجهات التي تجمع المعلومات .

**ثالثا- تعريف الاستراتيجية EDI : Electronic data inter change :** وهي عبارة

عن نقل المعلومات بين حاسب وحاسب ألي آخر، ما بين أكثر من مؤسسة وإتمام عملية تبادل المعلومات، وهذا الربط يحقق الاتصال بين المؤسسة و العملاء وكذلك ربط المؤسسة بالموردين، فعلى سبيل المثال يستطيع المورد أن يقوم بفحص المخازن من خلال الموقع الإلكتروني، من خلال الاستراتيجية IOS أو معرفة حد إعادة الطلب ويقوم المورد بعمل إعادة الطلب للشركة دون أن تقوم الشركة بذلك، وكل ذلك من خلال المراقبة الإلكترونية لمستويات المخازن . والتطبيق EDI نحتاج إلى القيام بعدة خطوات:

كل شيء يعمل كما هو ولكن الأوراق يتم تحويلها شكل إلكتروني.

\_ عدة عمليات تحول إلكترونيا مثل أمر الشراء أو الصرف وسهولة الحصول عليها.

**رابعا: فوائد الاستراتيجية :**

- يقلل أخطاء البيانات و بالتالي يقلل التكلفة.

يزيد من كفاءة وجود العمل كتوفر كافة البيانات و المعلومات وسهولة الحصول عليها.

\_ القدرة و الزيادة على التنافس

تحسين خدمة العملاء بشكل جيد.

**المطلب الرابع: القوانين النموذجية الصادرة عن منظمة التجارة العالمية WTO بشأن**

**التجارة الإلكترونية :**

منظمة التجارة العالمية هي المنتدى الحصري للتفاوض على القواعد العالمية التي تحكم التجارة عبر الحدود في السلع والخدمات وتطبيقها. أظهرت الدراسات أن النظام القائم على القواعد والذي يشمل السلع والخدمات وحقوق الملكية الفكرية يمكن أن يساعد في ضمان وجود نظام تحاري شفاف وقابل للتنبؤ للتجارة الإلكترونية ، وأنه ليس من السهل على الدول الأعضاء العودة من الالتزامات التي تعهدت بها في منظمة التجارة العالمية، وفي أيلول /

سبتمبر 1998 ، اعتمد المجلس العام لمنظمة التجارة العالمية برنامج العمل المتعلق بالتجارة الإلكترونية. وكان برنامج العمل هذا ذا طبيعة استكشافية إلى حد كبير ، حيث ركز على دراسة جميع القضايا التجارية المتعلقة بالتجارة الإلكترونية العالمية ، مع مراعاة الاحتياجات الاقتصادية والمالية والإنمائية للبلدان النامية. وبما أن التجارة الإلكترونية هي قضية شاملة تشمل السلع والخدمات وحقوق الملكية الفكرية ، وما إلى ذلك ، فإن مجلس التجارة في الخدمات قد كلف بمسؤولية فحص وإبلاغ معالجة التجارة الإلكترونية في الإطار القانوني للاتفاق العام بشأن التجارة في الخدمات. نظر مجلس التجارة في السلع في قضايا مثل الوصول إلى الأسواق للمنتجات ذات الصلة بالتجارة الإلكترونية ، وقضايا التصنيف ، وقواعد المنشأ والواجبات الجمركية والرسوم الأخرى كما تم تصميمها بموجب المادة الثانية من اتفاقية الجات ، 1994. كان مجلس جوانب حقوق الملكية الفكرية المتصلة بالتجارة (TRIPS) مسؤولاً عن دراسة قضايا حقوق الملكية الفكرية مثل حماية حقوق النشر والتأليف والحقوق المجاورة ، وحماية وإنفاذ العلامات التجارية ، وما إلى ذلك. المسؤولية عن دراسة الآثار الإنمائية للتجارة الإلكترونية والإبلاغ عنها ، مع مراعاة الاحتياجات الاقتصادية والمالية والإنمائية للبلدان النامية. وتغطي هذه القضايا مثل آثار التجارة الإلكترونية على الشركات الصغيرة والمتوسطة ، والتحديات التي تواجهها البلدان النامية في التجارة الإلكترونية وسبل تعزيزها. وفي إطار برنامج العمل المتعلق بالتجارة الإلكترونية ، وافق أعضاء منظمة التجارة العالمية على مواصلة ممارسة عدم فرض الرسوم الجمركية على عمليات الإرسال الإلكترونية.<sup>1</sup>

وقد تم تحديد هذا الأخير ، المعروف أيضا باسم "الوقف الاختياري للرسوم الجمركية" ، بانتظام في كل مؤتمر وزاري. ويغطي هذا القرار الإرسالات الإلكترونية فقط (أي البضائع التي يتم طلبها عبر الإنترنت ولكنها مستوردة من خلال قنوات التجارة العادية مستبعدة) وبالتالي ، فإن الجزء الأكبر من قيمة هذه التجارة الإلكترونية يحتمل أن يكون خدمات. وفي المراحل الأولى من برنامج العمل المتعلق بالتجارة الإلكترونية ، أعد مجلس التجارة في

<sup>1</sup>- Arpita Mukherjee Avantika Kapoor, Trade Rules in E-commerce: WTO and India; Working Paper No. 354; INDIAN COUNCIL FOR RESEARCH ON INTERNATIONAL ECONOMIC RELATIONS; March 2018;P 18:19: [http://icrier.org/pdf/Working\\_Paper\\_354.pdf](http://icrier.org/pdf/Working_Paper_354.pdf)

السلع ، ومجلس التجارة في الخدمات ، ومجلس تريبس ، ولجنة التجارة والتنمية وقرارات معلومات أساسية ؛ أما قدمت الدول الأعضاء في منظمة التجارة العالمية أوراق إلى المستقبل. وشملت المناطق التي لا يمكن لأعضاء منظمة التجارة العالمية الوصول إلى توافق في الآراء فيها تصنيف المنتجات الرقمية (مثل الموسيقى والكتب الإلكترونية ، وما إلى ذلك) كسلع أو خدمات ، وتمديد الوقف الاختياري للرسوم الجمركية على الإرسال الإلكتروني بسبب المخاوف المتعلقة بالخسائر في الإيرادات أثرت بشكل خاص من قبل الدول النامية. | وتجدر الإشارة إلى أنه في أواخر التسعينات ، قام عدد من البلدان الأعضاء في منظمة التجارة العالمية بإصلاحات جوهرية وتحرير خدمات الاتصالات السلكية واللاسلكية والخدمات المالية وقطاعات الخدمات ذات الصلة بالحواسيب ولكن قد لا تكون قد ربطت نظامها في جولة أوروغواي. وقد اتخذت بعض البلدان مثل الهند حتى التزامات تطلعية في قطاع الاتصالات السلكية واللاسلكية. قدمت الورقة المرجعية لمنظمة التجارة العالمية بشأن الإطار التنظيمي لخدمات الاتصالات الأساسية إطاراً لضمان الوصول غير التمييزي إلى خدمات الاتصالات والتوافق التنظيمي بين البلدان الأعضاء .

### الفرع الأول: مؤتمر سنغافورة الوزاري في ديسمبر / كانون الأول 1996

وفي ديسمبر / كانون الأول 1996 ، تم إبرام ITA في مؤتمر سنغافورة الوزاري مع 29 بلدة عضوا في منظمة التجارة العالمية. بما في ذلك الهند تلتزم بإلغاء التعريفات على عدد من منتجات تكنولوجيا المعلومات. والآن ، تجاوز عدد المشاركين في منظمة التجارة العالمية أكثر من 80 عضواً، وانضم عدد من الدول المنضمة حديثاً إلى الاتفاقية.<sup>1</sup>

منذ عام 1997، لم يزد عدد المنتجات التي تغطيها هيئة ITA على الرغم من تطوير قطاع تكنولوجيا المعلومات . ولهذا السبب ، دخل ستة أعضاء من ITA (الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة واليابان وكوريا وتايوان وكوستاريكا) في مفاوضات في عام 2012 لتوسيع ITA (المعروف باسم ITA II) من حيث تغطية المنتج. في وقت لاحق ، بين عامي 2012 و 2015 ، جرت المفاوضات ، والتي تم التوصل إليها بنجاح وتم الاتفاق عليها في المؤتمر الوزاري العاشر لمنظمة التجارة العالمية في نيروبي في ديسمبر 2015.

<sup>1</sup> - Arpita Mukherjee Avantika Kapoor; OP.CITE; P 19

وشمل توسيع ITA حوالي 9-13 في المائة من التجارة العالمية الحالية مع حوالي 90 في المائة. في المائة من التجارة في هذه المنتجات التي تحدث بين أعضاء ITA، ومع ذلك، فإن الهند لم توقع ITA II.

**الفرع الثاني: مؤتمر الدوحة (9 - 13 نوفمبر 2001 م)** عندما تم إطلاق جدول أعمال الدوحة للتنمية (جولة الدوحة) ، كان بمثابة منصة لتقديم التزامات جديدة وصياغة التزامات جديدة لتسهيل التجارة الإلكترونية. وقد أدرج جدول أعمال المناقشة الأولى مواضيع حول تصنيف محتوى بعض الرسائل الإلكترونية ، و المسائل المتعلقة بالتنمية ، الاثار المالية للتجارة الإلكترونية ، والاختصاص القضائي. كان برنامج عمل منظمة التجارة العالمية خلال هذه الفترة مدفوعا في المقام الأول بالاتصالات من عدد قليل من البلدان المتقدمة مثل الولايات المتحدة وأستراليا والمفوضية الأوروبية واليابان . على سبيل المثال ، قدمت المفوضية الأوروبية اقتراحا بشأن تصنيف السلع الرقمية لخدمات بموجب الاتفاق العام بشأن التجارة في الخدمات (GATS) ، في حين اقترحت الولايات المتحدة موافقة أعضاء منظمة التجارة العالمية على الالتزام بيئة تجارية حرة وتحريية في التجارة الإلكترونية. وحث البلدان الأعضاء على تنفيذ إصلاحات في مجالات مثل الاتصالات السلكية واللاسلكية والخدمات المالية وخدمات التوزيع والتسليم لتحفيز التجارة الإلكترونية ؛ تقديم التزامات بزيادة الوصول إلى الأسواق والمعاملة الوطنية ؛ ضمان أن تكون اللوائح المحلية شفافة وغير تمييزية ؛ وتقبل بشكل دائم على أساس الدولة الأكثر رعاية (MFN) الوقف الاختياري للرسوم الجمركية على الإرسال الإلكتروني. أقر الاقتراح الأمريكي بالحاجة إلى توفير المساعدة التقنية وبناء القدرات للبلدان النامية بشأن البنية التحتية للتجارة الإلكترونية والمتطلبات الأخرى للتجارة الإلكترونية، وقدمت بعض البلدان النامية ، بما في ذلك مصر والهند وكوبا والأرجنتين وفنزويلا ، مساهمات خطية إلى برنامج العمل ، ولكن مشاركة البلدان النامية من حيث التقارير الكتابية كانت اعتيادية وأقلها نموا ، تكاد تكون معدومة. كان الشاغل الأساسي للعديد من البلدان النامية هو أنه ينبغي أن يكون لديها حيز سياسي لتعزيز التنمية الصناعية الرقمية الوطنية ، وتقديم الإعانات ، وتقديم منافع ضريبية ، وحماية صناعة الرضع ، ولها الحق في استخدام متطلبات المحتوى المحلي، تتمتع الدول

المتقدمة مثل الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي بقوانين حماية قوية وحماية المستهلك، البعض منهم لا يزالون يعملون على قضايا الضرائب<sup>1</sup>.

ومع ذلك ، أدى نمو التجارة الإلكترونية في عدد من البلدان النامية إلى تحديات قانونية وتنظيمية كبيرة ، وربما تكون قوانينها الحالية قد عفا عليها الزمن و / أو قد لا تكون لديها لوائح جديدة لدعم التكنولوجيات الجديدة مثل الحوسبة السحابية. تتطلب التجارة الإلكترونية الحماية القانونية واللوائح القانونية بشأن مجموعة واسعة من القضايا بما في ذلك الصلاحية القانونية للمعاملات الإلكترونية والأمن والخصوصية وحماية البيانات والبريد غير المرغوب فيه والرسائل غير المرغوب فيها وتنظيم المحتوى وحقوق الملكية الفكرية وسريان العقود الإلكترونية والمدفوعات عبر الإنترنت ، فرض ضرائب على المعاملات الإلكترونية والالتزامات الوسيطة وحماية المستهلك ، وهو أمر يصعب في الغالب على تغطية واحدة من اللوائح وقد أعربت البلدان النامية عن قلقها بشأن قدراتها على تنفيذ لوائح جديدة بوتيرة سريعة بما يكفي لمواكبة التغيرات التكنولوجية. تطور عدد من الخدمات الجديدة في سياق التجارة الإلكترونية ، وهناك اختلافات بين البلدان بشأن ما إذا كان ينبغي تصنيف الخدمات المتداولة إلكترونياً في إطار الأسلوب 1 أو الأسلوب 2. بسبب هذه الاختلافات في وجهات النظر عبر البلدان ، لم تتحرك المناقشات إلى الأمام فيما يتعلق بتهيئة بيئة تجارية ليبرالية للتجارة الإلكترونية ؛ ومع ذلك ، كان هناك إجماع عام على أن التجارة الإلكترونية تدرج في نطاق اتفاقات منظمة التجارة العالمية الحالية ولا ينبغي إنشاء قواعد تجارية جديدة للتجارة الإلكترونية (للاطلاع على التفاصيل).

### الفرع الثالث: اتفاقيات التجارة الحرة في العصر الجديد (FT AS)

بين عامي 2000 و 2010 ، قام عدد من البلدان بتخفيض التعريفات الجمركية من جانب واحد و / أو دخلت في اتفاقيات تجارية أدت إلى تخفيض التعريفات على منتجات تكنولوجيا المعلومات. ومع ذلك ، في الوقت نفسه ، بدأ عدد التدابير غير الجمركية أو الحواجز التجارية ذات الصلة بالمعايير ، وإصدار الشهادات ، واللوائح التنظيمية ، وما إلى ذلك ، في الزيادة. وفي الخدمات أيضاً ، حيث أزلت البلدان القيود المفروضة على

<sup>1</sup> Arpita Mukherjee Avantika Kapoor; OP.CITE; P22:23

الوصول إلى الأسواق عن طريق تحرير نظام الاستثمار الأجنبي المباشر ، جعلت الأنظمة المحلية الصارمة والحواجز التنظيمية صعبة في التجارة. وبالتالي ، بدأت المناقشات في منظمة التجارة العالمية بالتركيز على التدابير غير التعريفية ، والتآزر التنظيمي ، والوصول غير التمييزي ، والشفافية ، إلى جانب الوصول إلى الأسواق<sup>1</sup>.

وأدى التقدم البطيء في جولة الدوحة إلى انتشار الاتفاقات والالتزامات التجارية الثنائية والإقليمية بموجب هذه الاتفاقات ، وهي أفضل بكثير من التزامات جولة أوروغواي. كما بدأت اتفاقيات التجارة الحرة في العصر الجديد (FTAS) التي تشمل السلع والخدمات والاستثمار وحقوق الملكية الفكرية وتيسير التجارة والتعاون الجمركي في إدراج أحكام بشأن التجارة الإلكترونية. وبالإضافة إلى الوصول إلى الأسواق ، والوقف الاختياري للمنتجات المعفاة من الرسوم الجمركية والمعاملة المتساوية ، عالجت العديد من اتفاقيات التجارة الحرة قضايا مثل التوثيق والتصديق على التوقيعات الإلكترونية ، والشهادات الإلكترونية والتداول اللورقي ، وحماية المستهلك عبر الإنترنت والبيانات الشخصية. بدأت الولايات المتحدة ، على وجه الخصوص ، في الدفع باتجاه التجارة الحرة في التجارة الإلكترونية من خلال اتفاقياتها التجارية الثنائية ، التي لديها على نحو متزايد قواعد شاملة والتزامات أقوى في الفصل الخاص بالتجارة الإلكترونية. كما يوجد فصل شامل عن التجارة الإلكترونية في اتفاق كندا مع بلدان مثل بيرو وكولومبيا. وأدى التقدم البطيء في جولة الدوحة إلى انتشار الاتفاقات والالتزامات التجارية الثنائية والإقليمية بموجب هذه الاتفاقات ، وهي أفضل بكثير من التزامات جولة أوروغواي. كما بدأت اتفاقيات التجارة الحرة في العصر الجديد (FTAS) التي تشمل السلع والخدمات والاستثمار وحقوق الملكية الفكرية وتيسير التجارة والتعاون الجمركي في إدراج أحكام بشأن التجارة الإلكترونية. وبالإضافة إلى الوصول إلى الأسواق ، والوقف الاختياري للمنتجات المعفاة من الرسوم الجمركية والمعاملة المتساوية ، عالجت العديد من اتفاقيات التجارة الحرة قضايا مثل التوثيق والتصديق على التوقيعات الإلكترونية ، والشهادات الإلكترونية والتداول اللورقي ، وحماية المستهلك عبر الإنترنت والبيانات الشخصية. بدأت الولايات المتحدة ، على وجه الخصوص ، في الدفع باتجاه التجارة الحرة في التجارة الإلكترونية من خلال اتفاقياتها التجارية الثنائية ، التي لديها على نحو متزايد

<sup>1</sup> . Arpita Mukherjee Avantika Kapoor; OP.CITE; P23:24

قواعد شاملة والتزامات أقوى في الفصل الخاص بالتجارة الإلكترونية. كما يوجد فصل شامل عن التجارة الإلكترونية في اتفاق كندا مع بلدان مثل بيرو وكولومبيا.

### **الفرع الرابع: الاتفاق الإطاري لرابطة دول جنوب شرق آسيا (ASEAN) المؤرخ 24**

**نوفمبر 2000**<sup>1</sup> كما بدأت دول مثل أستراليا و مناطق مثل رابطة دول جنوب شرق آسيا (ASEAN) بالتركيز على قواعد التجارة الإلكترونية في اتفاقياتها التجارية. تعمل الدول الأعضاء في الرابطة على موامة تشريعاتها المحلية بشأن التجارة الإلكترونية بموجب الاتفاق الإطاري لرابطة دول جنوب شرق آسيا (ASEAN) المؤرخ 24 نوفمبر 2000. وقد أنشئت لجنة تنسيق التجارة الإلكترونية للآسيان في نوفمبر 2016 ، وتعمل الآسيان من أجل رابطة دول جنوب شرق آسيا (آسيان). اتفاق التجارة الإلكترونية ، الذي سيكون أولوية في رئاسة سنغافورة في الآسيان 2018 ، في اتفاق الشراكة الاقتصادية بين المفوضية الأوروبية والمنتدى الكاريبي لمجموعة الدول الإفريقية والكاريبية ودول المحيط الهادئ (CARIFORUM) ، الذي تم توقيعه في 15 أكتوبر 2008 ، وضع الطرفان مبادئ معينة حول قضايا مثل تصنيف عمليات التسليم من قبل الوسائل الإلكترونية خدمات لم يتوصل بعد بشأنها برنامج عمل منظمة التجارة العالمية إلى توافق في الآراء.

تتضمن هذه الاتفاقية أيضا نصا للحوار حول القضايا التنظيمية التي تثيرها التجارة الإلكترونية. وتتضمن الاتفاقات الإقليمية الضخمة مثل TPP و TTIP أحكاما شاملة لتسهيل التجارة الإلكترونية، والتي تجاوزت نطاق المناقشات في برنامج عمل منظمة التجارة العالمية. مثل الولايات المتحدة، الصين هي مصدر رئيسي للتجارة الإلكترونية. ومع ذلك، بدأت الصين في استخدام اتفاقيات التجارة الحرة لتنظيم التجارة الإلكترونية فقط عام 2006. في عام 2015، احتوت اتفاقيات التجارة الحرة بين الصين وأستراليا ، واتفاقيات التجارة الحرة بين الصين وكوريا على فصول مخصصة للتجارة الإلكترونية، على عكس الولايات المتحدة، لا تقدم اتفاقيات التجارة الحرة للصين حلوة لتصنيف المنتجات الرقمية ومعالجتها ، ولديها حماية ضعيفة للمستهلكين والخصوصية ، ولكن القانون المحلي الصيني قد تقارب نحو متطلبات اتفاقية التجارة الحرة للولايات المتحدة ، وفقا لبعض الدراسات الحديثة (على سبيل المثال، وبينما حظيت التجارة الإلكترونية).

<sup>1</sup> - Arpita Mukherjee Avantika Kapoor; OP.CITE; P 24:25

باهتمام كبير في الاتفاقات الثنائية والإقليمية ، فقد أعربت بعض الدراسات عن قلقها إزاء التأثير السلبي المحتمل لإنشاء "صحن باغيتي" للتجارة الإلكترونية قد يقوض في المستقبل احتمال وضع قواعد منظمة التجارة العالمية في هذا المجال، وبالفعل ، فإن النظام المتعدد الأطراف القائم على القواعد هو أبسط بكثير ويمكن أن يكون له مشاركة أفضل من البلدان النامية أكثر من الاتفاقات الإقليمية والثنائية. ولذلك ، أبرز عدد من الدراسات أنه من مصلحة البلدان النامية المشاركة بنشاط في برنامج عمل التجارة الإلكترونية لمنظمة التجارة العالمية ومفاوضات الدوحة المتعلقة بالتجارة الإلكترونية.<sup>1</sup> منذ عام 2011 ، أعرب أعضاء منظمة التجارة العالمية مثل الولايات المتحدة عن قلقهم بشأن بطء التقدم في برنامج العمل المتعلق بالتجارة الإلكترونية ، في حين ازدادت التجارة الإلكترونية بسبب التقنيات المبتكرة والنماذج التجارية . في 13 يوليو 2011، الاتحاد الأوروبي و قدمت الولايات المتحدة بشكل مشترك مجموعة من المبادئ المتعلقة بالتجارة تهدف إلى دعم توسيع شبكات وخدمات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، وتعزيز تطوير التجارة الإلكترونية. وقد تلقى هذا الدعم من دول مثل أستراليا التي اقترحت ثلاثة مبادئ إضافية لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات بما في ذلك حماية المستهلك عبر الإنترنت وحماية البيانات الشخصية عبر الإنترنت والرسالة الإلكترونية التجارية غير المرغوب فيها (SPAM) لتعزيز ثقة المستهلك والأعمال .

شددت الولايات المتحدة على أن القواعد التجارية يجب أن تدعم التقدم الإبداعي في تطبيقات الكمبيوتر والمنصات. و قدمت البلدان النامية ، بما فيها كوبا وإكوادور ونيكاراغوا ، اتصالات بشأن المشاركة الفعالة للبلدان النامية في التجارة الإلكترونية كوسيلة لمكافحة الفقر. طرحت فكرة إنشاء مجموعة عمل في نوفمبر 2011 ، لكن معظم الأعضاء رأوا أن برنامج العمل كان كافية لمعالجة القضايا المثارة.

**الفرع الخامس: اتفاقية GATS plus في أكتوبر 2013** ، قدمت مجموعة من الدول الأعضاء في منظمة التجارة العالمية ورقة تحتوي على تفاصيل حول إطار تم الاتفاق عليه بين المجموعة للتفاوض على اتفاقية التجارة في الخدمات TISA . وفي وقت لاحق ، تم

<sup>1</sup> - Arpita Mukherjee Avantika Kapoor; OP.CITE; P:25

إطلاق مفاوضات TISA ، هذه الاتفاقية هي GATS plus ، الهند ليست جزءا من هذه المفاوضات متعددة الأطراف ، والتي تضم 23 عضوا بما في ذلك الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي وأستراليا وكندا واليابان وهونغ كونغ (الصين) والمكسيك وشيلي وباكستان في 14 فبراير 2013 ، قدمت لجنة التجارة والتنمية مذكرة أساسية عن "تطوير التجارة الإلكترونية والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة" والتي ناقشت كيف يمكن للشركات الصغيرة والمتوسطة الاستفادة من التجارة الإلكترونية ، وما هي قضايا البنية التحتية والسياسة (على سبيل المثال ، الاختناقات في إمدادات النطاق العريض ، واختراق الإنترنت البطيء ، والمخاوف الأمنية ، والافتقار إلى المهارات التقنية ، والحماية القانونية غير الكافية للمشتريات عبر الإنترنت ، وما إلى ذلك) التي تقيد الشركات الصغيرة والمتوسطة من الاستخدام الكامل للتجارة الإلكترونية . بعد ذلك ، عقدت ورشة عمل حول تنمية التجارة الإلكترونية والشركات الصغيرة والمتوسطة في 8 و 9 أبريل 2013 ، حيث شارك فيها مختلف أصحاب المصلحة بما في ذلك المنظمات الدولية والأعمال التجارية والمجتمعات المدنية والأوساط الأكاديمية.<sup>1</sup> من المهم أيضا أن نلاحظ أنه منذ عام 2010 ، يحاول عدد من البلدان الأعضاء في منظمة التجارة العالمية تبسيط نظام التجارة الإلكترونية المحلية ، مما يمكنها من الاستعداد لاتفاق تجاري بشأن الموضوع.

في منظمة التجارة العالمية في مايو 2014 ، أشارت الولايات المتحدة إلى أنها ستعد تقديمها رسميا لبرنامج العمل المتعلق بالتجارة الإلكترونية. تناول الطلب تدفقات البيانات عبر الحدود ومتطلبات الترجمة ، وتأثيراتها التجارية ، ومخاوف الخصوصية ، بالإضافة إلى الحوسبة السحابية . وقد حدد البلاغ الصادر من الولايات المتحدة في 17 ديسمبر 2014 بوضوح ما يجب على الحكومات فعله أو عدم القيام به فيما يتعلق بتدفقات المعلومات عبر الحدود ، ومتطلبات التوطين ، وحماية الخصوصية ، الخ. وذكر أيضا أن الحوسبة السحابية تتم تغطيتها تحت الكمبيوتر والخدمات ذات الصلة ( CPC 84 ). وهو في جوهره جهاز كمبيوتر وخدمة ذات صلة يتم تقديمها للعملاء الذين يستخدمون شبكة الاتصالات. في 4 يوليو 2016 ، تطورت المناقشات حول التجارة الإلكترونية أكثر عندما قدمت الولايات المتحدة ورقة غير رسمية ، التي لم تقدم أي اقتراح تفاوضي محدد ولكنها ركزت

<sup>1</sup> - Arpita Mukherjee Avantika Kapoor; OP.CITE; P:25

على قواعد جديدة وشاملة لتحرير التجارة الإلكترونية التمكينها من المساهمة وشمل ذلك حظر الرسوم الجمركية على المنتجات الرقمية مثل الموسيقى والفيديو والبرامج ؛ ضمان المعاملة الوطنية و MFN بالنسبة للمنتجات الرقمية ؛ إزالة الحواجز التي تحول دون التدفق الحر للمعلومات والبيانات ؛ الترويج للإنترنت المجاني والمفتوح ؛ إزالة متطلبات التوطين وإزالة متطلبات نقل التكنولوجيا القسري. كما أشار إلى إجراءات جمركية أسرع وأكثر شفافية ، مما يربطها بأحكام اتفاقية تيسير التجارة المنظمة التجارة العالمية ، وكيف يمكن أن تساهم في التجارة الرقمية. وقدمت اقتراحات مماثلة أيضا مجموعة من البلدان بقيادة كندا والاتحاد الأوروبي (9 أعضاء في المجموع بما في ذلك شيلي وكولومبيا والمكسيك) و اليابان .على سبيل المثال ، الورقة المشتركة لمجموعة من البلدان ، بما في ذلك كندا و وضع الاتحاد الأوروبي خريطة المسائل التجارة الإلكترونية في منظمة التجارة العالمية تحت فئات مختلفة مثل الإطار التنظيمي (على سبيل المثال ، تعزيز الشفافية وثقة المستهلك)؛ السوق المفتوح (على سبيل المثال ، التزامات التحرير بموجب الأسلوب 1 ، والقضاء على التعريف الجمركية على السلع) ؛ تيسير التجارة (على سبيل المثال ، الشبكة المفتوحة / الوصول إلى الإنترنت واستخدامه) ؛ وتعزيز الشفافية في النظام التجاري المتعدد الأطراف. وأشارت الورقة غير الرسمية التي أعدتها اليابان إلى أن العديد من القضايا المثارة تمت تغطيتها بالفعل بموجب أحكام إلزامية في إطار فصول التجارة الإلكترونية المختلف الاتفاقات التجارية الإقليمية ، اتفاقيات التجارة الحرة، أشارت الورقة غير الرسمية من البرازيل ، المؤرخة في 20 يوليو 2016 ، إلى أن المهمة الرئيسية الأعضاء منظمة التجارة العالمية هي عملية تحديد النطاق التي ستمكن من تحديد العناصر التي يعتقد الأعضاء أنها جزء من تبادل وجهات النظر والتخصصات في منظمة التجارة العالمية.

في المستقبل. تشير الورقة غير الرسمية من 9 دول بما فيها سنغافورة وكولومبيا وإسرائيل وهونغ كونغ (الصين) ، بتاريخ 14 فبراير 2017 ، إلى أن التجارة الإلكترونية تدعم التنمية ، وأن الإمكانيات المستقبلية لاستخدام التجارة الإلكترونية من قبل الدول النامية هائلة. لذلك ، من المهم تحديد ومناقشة قضايا مثل تيسير التجارة والتجارة الإلكترونية ، والوصول إلى حلول الدفع ، والأمن عبر الإنترنت ، وثغرات البنية التحتية لتمكين التجارة الإلكترونية. |

أوردت الرسالة الواردة من الصين وباكستان في 16 نوفمبر 2016 ، التدابير التي يمكن اعتمادها لخلق بيئة سياسية تجارية سليمة لتسهيل التجارة الإلكترونية عبر الحدود. وأشار إلى تبادل المعلومات بشأن التدابير التنظيمية والإجراءات مثل تلك المتعلقة بتوفير الخدمات التي تدعم مباشرة معاملات التجارة الإلكترونية عبر الحدود ، وسياسات أخرى ذات صلة بالتجارة الإلكترونية عبر الحدود مثل حماية المستهلك والخصوصية ونشر القوانين ، اللوائح ، والتدابير الإدارية ، وإبلاغ منظمة التجارة العالمية بمواقع النشر هذه ، وإتاحة وتحديث إجراءات استيراد وتصدير البضائع تحت التجارة الإلكترونية عبر الحدود بشكل منظم ، وإعداد نقاط الاستقصاء. من أعضاء منظمة التجارة العالمية بين شهري يوليو ونوفمبر 2016 ، من الواضح أن عددا من البلدان المتقدمة النمو والعديد من البلدان النامية يشرح أن التجارة الإلكترونية سوف تدعم التنمية ؛ حرص الأعضاء على مزيد من المناقشات المخصصة حول التجارة الإلكترونية ، ويبدون الانخراط بطريقة أكثر تنظيما . في عام 2017 ، قدم العديد من أعضاء منظمة التجارة العالمية مثل الاتحاد الروسي مقترحات بشأن كيفية المضي قدما في التجارة الإلكترونية في منظمة التجارة العالمية. ويسرد البلاغ الوارد من الاتحاد الروسي بعض الثغرات فيما يتعلق بتنظيم التجارة الإلكترونية في اتفاقات منظمة التجارة العالمية. ويشمل ذلك بين أمور أخرى الوصول إلى الشبكة ، والتعرف على التوقيع الإلكتروني ، والدفع الإلكتروني ، والخصوصية ، وحماية البيانات الشخصية.<sup>1</sup>

### الفرع السادس: المؤتمر الوزاري لمنظمة التجارة العالمية الذي عقد مؤخرا في بوينس

آيرس، من 10 إلى 13 ديسمبر 2017:

في المؤتمر الوزاري لمنظمة التجارة العالمية الذي عقد مؤخرا في بوينس آيرس ، من 10 إلى 13 ديسمبر 2017 ، تقرر أن يستمر برنامج العمل بشأن التجارة الإلكترونية على أساس الولاية الحالية ، ووافق الأعضاء على الحفاظ على الممارسة الحالية المتمثلة في عدم فرض الرسوم الجمركية على الإرسالات الإلكترونية حتى الدورة المقبلة ، التي من المقرر أن تعقد في يوليو 2019.95.

<sup>1</sup>- Arpita Mukherjee Avantika Kapoor; OP.CITE; P26.

قدم عدد من الدول الأعضاء في منظمة التجارة العالمية بما في ذلك الهند الاتصالات في ديسمبر 2017 قبل المؤتمر الوزاري مباشرة. تغطي المقترحات مجموعة من المواقف ، بما في ذلك الحفاظ على برنامج العمل الحالي ، وصياغة مناقشات مخصصة في إطار برنامج العمل الحالي ، وإنشاء مجموعة عمل جديدة التوحيد جميع المناقشات حول التجارة الإلكترونية ، وإنشاء فريق عمل له تفويض بالمفاوضات المستقبلية في قواعد التجارة الإلكترونية. كما أعربت المقترحات عن المواقف المتنوعة الأعضاء منظمة التجارة العالمية فيما يتعلق بمسائل الوقف الاختياري للرسوم الجمركية بالنسبة للتجارة الإلكترونية. وقررت الهند مواصلة العمل في إطار برنامج العمل استنادا إلى الولاية القائمة والمبادئ التوجيهية في هيئات منظمة التجارة العالمية ذات الصلة. وقد أيدت مجموعة البلدان الأفريقية موقف الهند بشأن مواصلة برنامج عمل منظمة التجارة العالمية لعام 1998 ، كما اعترضوا على تجاوز الهيكل الحالي أو الترتيب المؤسسي لبرنامج العمل. كما اتخذت الصين وبنجلاديش موقفا يدعو إلى استمرار المناقشات والمفاوضات في إطار برنامج العمل. واقترحت الاتصالات من كوستاريكا وهونغ كونغ (الصين) ونيجيريا وسويسرا واليابان والأراضي الجمركية المنفصلة التايوان وبنغو وكينمن وماتسو (6 أعضاء) إنشاء فريق عامل معني بالتجارة الإلكترونية. يمكن لفريق العمل هذا أن يقيم ما إذا كان توضيح أو تعزيز القواعد الحالية لمنظمة التجارة العالمية ضرورية ، وتقييم الاحتياجات ذات الأولوية للبلدان النامية (ولا سيما أقل البلدان نموا) فيما يتعلق بتطوير البنية التحتية للتجارة الإلكترونية ، وتمكين المساعدة التقنية وبناء القدرات ، إلخ. كما اقترح الاتحاد الروسي إنشاء فريق عامل معني بالتجارة الإلكترونية في إطار المجلس العام ، سيوفر منتدى للمناقشات بشأن قضايا التجارة الإلكترونية وتطويرها ، بما في ذلك إمكانية وضع قواعد دولية. الاتصالات من أستراليا وكندا وشيلي وكولومبيا والاتحاد الأوروبي وإسرائيل وجمهورية كوريا والمكسيك والجزيل الأسود و نيوزيلندا والنرويج و باراغواي وبيرو وجمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة وجمهورية مولدوفا وأوكرانيا (16 عضو).

فريق عمل معني بالتجارة الإلكترونية للتخصير لإجراء مفاوضات بشأن الجوانب المتعلقة بالتجارة فيما يتعلق بالتجارة الإلكترونية من جانب أعضاء منظمة التجارة العالمية. وقد اقترح أن تعقد الفرقة العاملة اجتماعها الأول في 31 مارس 2018 ، وأن تضع إجراءاتها

الخاصة وتقدم تقارير دورية إلى المجلس العام. كما دعمت هذه الرسالة الممارسة المستمرة المتمثلة في عدم فرض رسوم جمركية على السلع الإلكترونية حتى الاجتماع المقبل للفرقة العاملة في عام 2019. في 13 ديسمبر 2017 ، الوفود التي تمثل ألبانيا والأرجنتين وأستراليا والبحرين والبرازيل وبروناي دار السلام وكمبوديا وكندا وتشيلي وكولومبيا وكوستاريكا والاتحاد الأوروبي وغواتيمالا وهونغ كونغ (الصين) وأيسلندا وإسرائيل واليابان وكازاخستان ، جمهورية كوريا ، الكويت ، جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية ، ليختنشتاين ، جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة ، ماليزيا ، المكسيك ، جمهورية مولدوفا ، مونتينيغرو ، ميانمار ، نيوزيلندا ، نيجيريا ، النرويج ، بنما ، باراغواي ، بيرو ، قطر ، الاتحاد الروسي ، سنغافورة ، أصدرت سويسرا ، والأراضي الجمركية المنفصلة في تايوان ، وبنغو ، وكينمن ، وماتسو ، وتركيا ، وأوكرانيا ، والولايات المتحدة، وأوروغواي (43 عضوا ، 71 دولة) بيانا مشتركا بشأن التجارة الإلكترونية ، أكد من جديد على أهمية التجارة الإلكترونية العالمية والفرص المتاحة. يخلق للنمو الشامل. وتشارك في هدف النهوض بأعمال التجارة الإلكترونية في منظمة التجارة العالمية من أجل تسخير هذه الفرص على نحو أفضل لتعزيز بيئة تنظيمية مفتوحة وشفافة وغير تمييزية ويمكن التنبؤ بما لتسهيل التجارة الإلكترونية. وسيقومون ، كمجموعة ، بالعمل الاستكشافي معا في مفاوضات منظمة التجارة العالمية في المستقبل المتعلقة بالجوانب التجارية للتجارة الإلكترونية. وفي حين أن جميع أعضاء منظمة التجارة العالمية يمكنهم المشاركة، فإن الهند والصين لم تكن جزء من هذا البيان المشترك.<sup>1</sup>

### المبحث الثاني: ماهية التجارة الخارجية و علاقتها بالاتفاقيات الدولية بشأن التجارة الإلكترونية.

سنتناول في هذا المبحث ماهية التجارة الخارجية وعلاقتها بالاتفاقيات الدولية بشأن التجارة الإلكترونية

**المطلب الأول: ماهية التجارة الخارجية:** تعتبر التجارة من القطاعات الأساسية في اقتصاد أي بلد. لأنها تعتبر أحد مكونات النشاط الاقتصادي وهو المبادلة، فالتجارة هي الوسيلة التي

<sup>1</sup> - Aipita Mukherjee Avantika Kapoor, OP. CITE; P 26.

يستخدمها الإنسان لتحقيق هذا النشاط، وبطبيعة الحال فإن التجارة تطورت مع تطور المبادلة واتساع رقعتها بسبب توفر وسائل الاتصال والمواصلات، فلم تعد مقتصرة بين أفراد بلد واحد بل تعدى الأمر إلى التبادل التجاري بين الدول أي التجارة الخارجية.

### الفرع الأول: تعريف التجارة الخارجية: هناك عدة تعاريف للتجارة الخارجية منها ما يلي :

- هي الصادرات و الواردات المنظورة، وغير المنظورة المعاملات التجارية الدولية في صورتها الثلاثة المتمثلة، في انتقال السلع و الافراد ورؤوس الأموال، وتنشأ بين أفراد يقيمون في وحدات سياسية مختلفة أو بين حكومات ومنظمات اقتصادية تقطن وحدات سياسية مختلفة.
- أو هي عملية التبادل التجاري في السلع و الخدمات وغيرها من عناصر الانتاج المختلفة بين عدة دول، بهدف تحقيق منافع متبادلة لأطراف التبادل.
- هي عبارة عن مختلف عمليات التبادل التجاري الخارجي، سواء في صور سلع أو أفراد أو رؤوس أموال بين أفراد يقطنون وحدات سياسية مختلفة بهدف إشباع أكبر حاجات ممكنة. وتتكون التجارة الخارجية من عنصرين أساسيين هما : الصادرات و الواردات بصورهما المنظورة وغير المنظورة.<sup>1</sup>

الفرع الثاني: أهمية التجارة الخارجية : تعد التجارة الخارجية من القطاعات الحيوية في أي مجتمع ( اقتصاد ) من المجتمعات سواء كان ذلك المجتمع متقدما أو ناميا، فالتجارة الخارجية تربط الدول والمجتمعات مع بعضها البعض إضافة إلى أنها تساعد في توسيع القدرة التسويقية عن طريق فتح أسواق جديدة أمام منتجات الدولة، وتساعد كذلك في زيادة رفاهية البلاد عن طريق توسيع قاعدة الاختيارات فيما يخص مجالات الاستهلاك والاستثمار وتخصيص الموارد الإنتاجية بشكل عام. بالإضافة إلى ذلك تأتي أهمية التجارة الخارجية من خلال اعتبارها مؤشرا جوهريا على قدرة الدول الإنتاجية والتنافسية في السوق الدولي، وذلك لارتباط هذا المؤشر بالإمكانات الإنتاجية المتاحة، وقدرة الدول على التصدير ومستويات الدخل فيها، وقدرتها كذلك على الاستيراد، وانعكاس ذلك كله على رصيد الدولة من العملات الأجنبية وما له من آثار على الميزان التجاري.

<sup>1</sup> - جميل محمد خالد، أساسيات الاقتصاد الدولي، الأكاديميون للنشر و التوزيع عمان الاردن ، 2014، ص 217.

كما أن هناك علاقة وثيقة بين التجارة الخارجية و التنمية الاقتصادية فالتنمية الاقتصادية  
وما ينتج عنها من ارتفاع مستوى الدخل القومي يؤثر في حجم ونمط التجارة الدولية، كما  
أن التغيرات التي تحدث في ظروف التجارة الدولية تؤثر بصورة مباشرة في تركيب الدخل  
القومي وفي مستواه، والاتجاه الطبيعي هو أن يرتفع مستوى الدخل القومي وتزدهر التجارة  
الخارجية في نفس الوقت فالتنمية الاقتصادية تستهدف ضمن ما تستهدف زيادة إنتاج  
السلع، وإذا تحقق هذا الهدف عندئذ تزيد قدرة الدولة على التصدير إلى الخارج. والتاريخ  
الاقتصادي لبريطانيا وألمانيا واليابان مثلا يشير بوضوح إلى أن نمو وزيادة الدخل القومي  
يصاحبه زيادة في حجم التجارة لهذه الدول.

أما أثر التجارة الدولية على اقتصاديات الدول النامية فيتضح أكثر من أي وقت مضى،  
وذلك أن الدول النامية تحكمها أوضاع التخلف الاقتصادي لأسباب تاريخية، ولذلك يكون  
متوسط دخل الفرد في الدول النامية منخفضا، فيقل بالتالي مستوى الاستهلاك ومستوى  
الصحة العامة والتعليم، وتتخفف الإنتاجية وتقل الاستثمارات فيؤدي ذلك إلى هبوط مستوى  
الدخل، و هكذا تدور دائرة الفقر من جديد، وإذا لم تنكسر هذه الدائرة في نقطة ما من  
محيطها فلن يتغير وضع التخلف ولن تحدث تنمية حقيقية.

ويمكن للتجارة الدولية أن تلعب دورا للخروج من دائرة الفقر، وخاصة عند تشجيع  
الصادرات، فينتج عن ذلك الحصول على مكاسب جديدة في صورة رأس مال أجنبي جديد  
يلعب دورا في زيادة الاستثمارات الجديدة في بناء المصانع وإنشاء البنية الأساسية، ويؤدي  
ذلك في النهاية إلى زيادة التكوين الرأسمالي والنهوض بالتنمية الاقتصادية.<sup>1</sup>

### الفرع الثالث : العوامل المؤثرة على التجارة الخارجية

**أولاً - كلفة النقل:** و تمثل هذه الكلفة أحيانا السبب المبكر في حدوث التجارة بين الدول  
خاصة في حالة الدول ذات الحدود المشتركة. ثانيا- أنشطة أخرى: بعض الأنشطة لحل  
تأثير مبكر على حجم و نوعية التجارة الدولية مثل السياحة ثالثا- التجارة الدولية غير

<sup>1</sup> -- شيلالي حكيم، صيغ تمويل عمليات التجارة الخارجية للمؤسسة الاقتصادية دراسة حالة البنك الخارجي وكالة البويرة 37، مذكرة  
تدخل ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر في العلوم التجارية، تخصص مالية المؤسسة، جامعة اقلي محند أولحاج البويرة، 2014 /  
2015، ص 03.

المنظمة: أهملت النظريات التجارية غير المشروعة أو التهريب لأنها لا تمثل نشاطا مهما لابد من أخذه بعين الاعتبار.

**رابعاً- تأثير الدخل:** تعطي النظريات اعتبارا هاما و دورا فعالا لجانب الطلب و خاصة منها نظرية "ليندر" "linder" التي تعتبر أهمها وأشهرها، وهي تستند إلى افتراضين هما أن احتمال تصدير دولة للسلع يزداد مع توافر الأسواق المحلية للسلعة و أن مجموعة السلع الموجودة في الأسواق المحلية تعتمد على معدل دخل الفرد .

**خامساً- السلع الوسيطة:** بعض السلع الوسيطة تؤثر على حجم و نوعية التجارة الدولية مثل النفط و مشتقاته .

**سادساً- الشركات متعددة الجنسيات:** و تمثل تحارها جزء كبيرا و متزايدا من الحجم الكلي للتجارة نظرا لأهميتها الإضافية في نقل رؤوس الأموال و التكنولوجيا بين الدول، لأن عملية الإنتاج لم تعد تتم في دولة واحدة ، بل من خلال إنتاج الأجزاء بواسطة الشركات ذات الميزة النسبية أو ذات حقوق ملكية للتكنولوجيا المطلوبة لإنتاج هذا الجزء في دول مختلفة "سلعة عالمية". فالشركات متعددة الجنسيات تساهم بشكل كبير في نمو حجم التجارة الدولية خاصة بين الدول التي تتواجد فيها فروعها المهمة.

**سابعاً- اختلاف الأذواق و الآراء حول السلع:** غالبا ما تكون هناك نوعيات كثيرة من نفس السلعة، و كثيرا ما تصدر الدول بعض النوعيات و تستورد في نفس الوقت نوعيات أخرى ، مما يولد ما يسمى بظاهرة "التجارة البينية لنفس السلعة "

**ثامناً- تفترض النظريات عدم إمكانية انتقال عوامل الإنتاج مثل رأس المال و العمالة:** وهذا الافتراض لا ينطبق في وقتنا الحالي، لذا يجب تعديل النظريات وفق ذلك، كما أنها تفترض أيضا عدم كمال و توافر نفس المعلومات لكل الأطراف في عملية التبادل التجاري. و هذا الافتراض غير مناسب، لذا لابد من تعديله ليكون أكثر واقعية

**تاسعاً معدل النمو:** يشير الكثير من الاقتصاديين الغربيين إلى وجود علاقة قوية بين تطورات حجم التجارة و معدلات النمو الاقتصادي لأية دولة. فهناك من يعتبر أن للنمو المتحقق في حجم التجارة الدولية سببا أساسيا و حافزا قويا لحصول نمو اقتصادي حسب

الهيكلية الاقتصادية الأنشطة البلد. و يدعي قسم آخر أن زيادة النمو سبب و حافظ للنمو المتحقق في حجم التجارة الدولية لذلك البلد، و يملك كلا الطرفين المبررات التي تدعم وجهة نظره.<sup>1</sup>

**عاشرا أوضاع الاقتصاد المحلي و العالمي:** فحتى ترتقي دولة ما بصناعتها لا بد من سلاح خاص و وسيط يتمثل في التجارة الاستيراد ما تحتاجه هذه الصناعة، كما أن للطلب الاستهلاكي دور في تحديد سياسة التجارة ، الدولية للدولة من حيث استيراد كميات من السلع ذات الاستهلاك الواسع، أما عن الاقتصاد العالمي، فان تغير الطلب بالزيادة مثلا من كأنه أن يشجع الدولة على زيادة حجم الصادرات من ناحية و ضغط استهلاكها من ناحية أخرى.

**المطلب الثاني: الاتفاقيات الصادرة عن المنظمة العالمية للملكية الفكرية ( WIPO ) بشأن التجارة الإلكترونية و التشريعات العربية النازمة للتجارة الإلكترونية.<sup>2</sup>**

نتطرق في هذا المطلب إلى الاتفاقيات الصادرة عن المنظمة العالمية للملكية الفكرية (WIPO) بشأن التجارة الإلكترونية و التشريعات العربية النازمة للتجارة الإلكترونية.

**الفرع الأول: الاتفاقيات الصادرة عن المنظمة العالمية للملكية الفكرية (WIPO) بشأن التجارة الإلكترونية**

تتم المنظمة العالمية للملكية الفكرية بحماية حقوق الملكية الفكرية على شبكة الانترنت لمنع الاعتداء على العلامات التجارية وبراءات الاختراع وحقوق التأليف في ضوء المنازعات المرتبطة بالعناوين الإلكترونية، حيث يلعب مركز التحكيم و الوساطة التابع للمنظمة العالمية للفكرية دورا كبيرا في حل المنازعات الناتجة عن التجارة الإلكترونية. وتحسيدا للدور الأساسي للمنظمة العالمية للملكية الفكرية، تبنت تلك المنظمة كلا من الاتفاقية المتعلقة بحماية حق المؤلف و الاتفاقية المتعلقة بحماية حقوق فنانى الاداء و

<sup>1</sup> -- ابتسام حملوي، منظمة التجارة العالمية ومساهماتها في تحرير التجارة الدولية، رسالة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية ، تخصص التمويل الدولي و المؤسسات المالية و النقدية الدولية، مدرسة الدكتوراه جامعة منتوري قسنطينة، 2010/2011 ، ص 03 ، 04.

<sup>2</sup> -مرجع سبق ذكره

التسجيلات الصوتية، تضمنت الاتفاقيات حماية لحق المؤلف و الحقوق المجاورة له في البيئة الإلكترونية.<sup>1</sup>

<sup>2</sup> **الفرع الثاني : التشريعات العربية النازمة للتجارة الإلكترونية** بالرغم من حداثة التجارة الإلكترونية في عالمنا العربي، إلا أن العديد من الدول العربية أدركت الأهمية البالغة لهذا النوع من التجارة، فعملت جاهدة على تهيئة الظروف الملائمة له، خاصة فيما يتعلق بالنواحي التقنية و القانونية حيث عملت على تطوير البنى التحتية اللازمة للتجارة الإلكترونية، وأصدرت التشريعات الخاصة بتنظيم معاملاتها تشجيعاً منها على التعامل بالتجارة الإلكترونية، ذلك أن التشريعات من شأنها أن تمنح الثقة و الأمان للمتعاملين بهذا النوع من التجارة، إلا أننا بالمقابل نرى عدداً من الدول العربية ما زالت بعيدة عن التطور التكنولوجي و النقني نظراً لضعف الإمكانيات، وقلة الوعي المعلوماتي. واننا إذا استعرضنا التشريعات العربية النازمة للتجارة الإلكترونية، فإننا نجد أنها تبنت ما صدر عن لجنة الامم المتحدة لقانون التجارة الدولية الأونسيترال في إعداد تشريعاتها الخاصة بالتجارة الإلكترونية وصياغتها.

وتعد دولة الامارات العربية المتحدة في مقدمة الدول العربية التي اهتمت بالتجارة الإلكترونية، وسعت إلى إقامة الحكومة الإلكترونية، حيث عملت على تشكيل اللجان المختصة لوضع التشريع الناظم لعمل التجارة الإلكترونية و الاعلام عام 2000، ومن ثم صدر قانون منطقة دبي الحرة للتكنولوجيا و التجارة الإلكترونية الاماراتي رقم 2 عام 2002، ولحقت الدول العربية الأخرى بالركب الحضاري و التكنولوجي الرائد، فكان القانون التونسي الخاص بالمبادلات و التجارة الإلكترونية رقم 83/لسنة 2000، وقانون التجارة الإلكترونية البحريني رقم 7/السنة 2002، وقانون التوقيع الإلكتروني المصري رقم 15/لسنة 2004، وقانون التوقيع الإلكتروني السوري 4/ تاريخ 25/2/2009 ، ومشروع قانون المعاملات و التجارة الإلكترونية السوري، وغيرها من التشريعات العربية الخاصة بالمعاملات و التجارة الإلكترونية، التي كانت ضرورة حتمية لتأمين الحماية القانونية

<sup>1</sup> - بسام شيخ العشرة واخر، مرجع سبق ذكره، 16 - الجريدة الرسمية الجزائرية، العدد 28، السنة الخامسة والخمسون، المؤرخ في 16 مايو لسنة 2018.

<sup>2</sup> - بسام شيخ العشرة واخر، مرجع سبق ذكره، 15 و 30

لمعاملات التجارة الإلكترونية و توفير الثقة و الأمان للمتعاملين بها، وقانون التجارة الإلكترونية الجزائري المؤرخ في 16 مايو 2018<sup>1</sup>

### المبحث الثالث : احتياطات الأمن وتحديات ومعوقات استخدام التجارة الإلكترونية

نتطرق في هذا المبحث الى احتياطات الأمن الواجب اتباعها من اجل الاستخدام الأمثل للتجارة الإلكترونية، وكذا تحديات ومعوقات استخدامها.

#### الفرع الأول: احتياطات الأمن عند استخدام التجارة الإلكترونية<sup>2</sup>

لقد حاولت عدة جهات اقتراح الكثير من الخطوات لمواجهة مخاطر التجارة الإلكترونية ، وقد كان معهد المحاسبين القانونيين الأمريكي من أولى الجهات التي قدمت اقتراحات قيمة في الاجتماع الذي عقد في مدينة باريس في الأول من اغسطس لعام 2000، والذي ضم عدة جهات محاسبية مهنية متخصصة بهدف ايجاد حلول لمخاطر التجارة الإلكترونية التي يواجهها المستهلك ، ويمكن تلخيص هذه المقترحات على الشكل التالي :

- 1\_ توكي الحذر بإعطاء المعلومات الشخصية.
- 2 استخدام برنامج أمن للدخول إلى شبكة الانترنت .
- 3\_ التأكد من موقع التاجر على الشبكة.
- 4- استخدام بطاقات الدفع المضمونة. 5\_ الحذر من تنزيل برامج عبر الانترنت غي موثوقة المصدر .
- 6\_ الحذر من إعطاء ارقام السرية.
- 7\_ الاحتفاظ بنسخ من العمليات (وذلك بالاحتفاظ بنسخة من طلب الشراء ورقم الطلبية، وبالاستمرارية بتسوية حسابات الدفع).
- 8\_ راقب استخدام الموقع للمحددات Cookies (المحددات Cookies هي عبارة عن رموز رقمية تساعد بدخول الموقع دون إعادة كتابة رقمك، وعادة يتم إدخالها إلى جهازك من قبل

<sup>1</sup> -- محمد الفاتح محمود بشير المغربي ، التجارة الإلكترونية، دار الحنان للنشر والتوزيع، المملكة الاردنية الهاشمية، 2016 ص  
<sup>2</sup> - مرجع سبق ذكره

الموقع دون طلب الإذن منك بذلك، وألية عمل هذه المحددات بأنه وعند دخول الموقع مرة أخرى ، يقوم الموقع بالاتصال بتلك المحددات و الموجودة على جهازك ومطابقتها برقمك السري ومن ثم السماح له بالدخول دون طلب الرقم السري)

9\_ عدم السماح للأطفال باستخدام الشبكة دون إشراف.

10\_ استخدام المواقع المرخصة .

### الفرع الثاني: تحديات ومعوقات استخدام التجارة الإلكترونية:

إنه على الرغم من الأهمية الكبيرة التي شكلتها التجارة الإلكترونية منذ دخولها عالم الأعمال Business والشركات، إلا أن هناك بعض التحديات تواجهها ويمكن تحديدها في الآتي:

**أولاً: التحديات المتعلقة بتطبيقات الأعمال:** إن طبيعة التجارة والبيع والشراء من خلال شبكة الإنترنت تختلف كثيراً من حيث إجراء الصفقات عن طريقة التجارة التقليدية Traditional Trade، إذ تتم صفقات التجارة الإلكترونية بين أطراف غير معروفين بعضهم البعض، وقد تكون البيانات التي يعرضها كل من المورد والمستهلك من خلال الموقع الخاص بهم على الشبكة أو بيانات المستهلك من خلال الإنترنت مضللة أو غير معبرة عن الحقيقة بكاملها، وذلك بطبيعة الحال قد يؤدي إلى بعض التحديات التي تواجهها التجارة الإلكترونية مثل:

- ✓ إمكانية أن لا تقوم الشركات ومؤسسات الأعمال التي لها موقعا إلكترونيا من تنفيذ أوامر التوريد من سلع و خدمات كما طلب منها أم لا.
- ✓ عدم توافر الدراية الكافية للمستهلك من حيث معرفة ما إذا كانت الشركة سوف تقبل إرجاع السلعة أم لا، وإذا كانت السلعة لها فترة ضمان أم لا.
- ✓ إمكانية تعرض المستهلك لوقوع خسائر أو غش أو عدم ملاءمة السلعة/ الخدمة لمتطلباته أو حصوله على نتائج مخيبة لآماله.
- ✓ إن ما قد تسببه التجارة الإلكترونية من استغناء الشركات والمؤسسات عن عدد كبير من العمال الأداء أعمالها، قد يوجد مشكلة كبيرة على المستوى القومي وهي

زيادة حجم البطالة . خامسا إمكانية تسويق المنتجات غير المصرح بها من خلال التجارة الإلكترونية دون رقابة.<sup>1</sup>

### الفرع الثاني: التحديات المتعلقة بتكامل العمليات :

لما تفرضه التجارة الإلكترونية من استخدام الأساليب الإلكترونية في المعاملات التجارية، حيث المعاملات والوثائق الآلية (مسار غير مرئي) التي حلت محل الشكل التقليدي الورقي المعتاد في توثيق المعاملات التجارية، أصبح لا يوجد إجراءات رقابية فعالة عليها أدت إلى الآتي :

\_ إمكانية تعرض المستهلك المخاطر تغيير أو فقد أو ازدواج البيانات عند التنفيذ أو يتم تشغيلها بطريقة غير صحيحة.

2\_ أن يصبح موضوع تكامل البيانات الآلية محل تساؤل لدى الكثير من المستهلكين للسلع والخدمات عبر الإنترنت بسبب خصائص الأسلوب الآلي في التوثيق.

3- وجود تحفظ وجدل كبير حول شروط العمليات وعملية إصدار الفواتير المرتبطة بها بسبب ما تثيره وسائل الإثبات الآلية. و نلاحظ أن معظم الدراسات في مجال تكامل العمليات تشير إلى أن المشاركين في عمليات التجارة الإلكترونية يطالبون بالحصول على تأكيدات بأن الشركات ومؤسسات الأعمال التي تعرض سلعها وخدماتها من خلال الموقع الخاص بما على شبكة الإنترنت أن يكون لديها الآتي:

4\_ إجراءات رقابية فعالة للتأكد من تكامل تنفيذها للعمليات.

5\_ وجود سجل تاريخي ثابت عند تشغيل العمليات الخاصة بما بشكل فوري دقيق و بطريقة متكاملة.

6\_ إصدار فواتير لعملائها أو تحميلهم بالمبالغ الموافق عليها من الطرفين.<sup>2</sup>

<sup>1</sup> -- محمد على الخليفة محمد، التحديات والمعوقات التي تواجه تطبيق التجارة الإلكترونية في الشركات السودانية، بحث تكميلي لنيل درجة الماجستير، جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا، السودان، 2015 ، ص 55.  
<sup>2</sup> - إبراهيم أحمد عبد الخالق الدوي، التجارة الإلكترونية دراسة تطبيقية على المكتبات، مكتبة الملك فهد الوطنية، الرياض، 2010، ص 48، 49.

**الفرع الثالث: التحديات المتعلقة بالأمن والخصوصية وحماية المعلومات:** إن عالم التجارة

الإلكترونية وما فرضته عليها شبكة الإنترنت من تحديات انتهاك الخصوصية للمستهلك بالحصول على بيانات ومعلومات شخصية وكذلك مراقبة واعتراض وتفريغ الرسائل المتبادلة عبر البريد الإلكتروني E-Mail من خلال شبكة الإنترنت، حيث تنتهك سرية المعلومات الحساسة التي ترسل عبر الشبكة وتجعلها عرضة للاطلاع على سبيل المثال:

1\_ التعرض لالتقاط أرقام بطاقات الائتمان وسرقتها أثناء إرسالها عبر الشبكة، إذا لم تستخدم الأساليب الفنية للتشفير

2\_ التعرض لإمداد أطراف خارجية ليس لها علاقة بأعمال الشركة أو المؤسسة بالبيانات الخاصة بأحد عملائها، وهذا إذا لم يوجد سائر أمني مناسب لحماية عملاء التجارة الإلكترونية.

3\_ التعرض لاختراق نظام الشركة أو المؤسسة بالدخول على شبكة الحاسب الآلي الخاص بها والتوصل إلى وسائل الاتصال بعملاء الشركة وإلى أجهزة الحاسب الشخصية بأماكن عملهم أو منازلهم وهذا يمثل خطرا كبيرا ويؤدي أيضا إلى التعرف إلى رغباته وميوله ثم إغراقه بمنتجات دعائية على نحو قد يؤدي إلى إعاقة شبكة الاتصالات، فضلا عن تحمل المستهلكين أنفسهم لتكاليف باهظة بسبب الدعاية التي ترسل إليهم في صورة بريد إلكتروني ومن هنا نجد أنه لا بد من السعي للاحتفاظ بأمن وخصوصية وحماية معلومات المستهلك الإلكتروني / الشبكي.

**الفرع الرابع: التحديات التقنية والتكنولوجية:** تتمثل التحديات ذات العلاقة بمجال التقنية

والتكنولوجيا في الآتي: 1

1 - تحديات البنى التحتية الإلكترونية وهو تحد ذو طبيعة تقنية يتصل به تحديات بناء وتطوير الكوادر البشرية في حقل المعرفة التقنية وتحديات استراتيجيات ادارة مشاريع المعلوماتية في القطاعين العام والخاص وسلامة التعامل مع لغتها ومتطلباتها اذ لما نزل غالبية الدول العربية تعاني من مشكلات البنية التحتية في حقل الاتصالات والحوسبة عوضا عن النقص او عدم الاستثمار الكافي للكفاءات والكوادر المؤهلة للتعاطي مع تحديات البناء التقني الفاعل ، مع غياب استراتيجيات اعادة بناء مساقات التعليم في حقل

التكنولوجيا والمعلومات والتأهيل والتدريب التطبيقي ووسائلها جميعا ويتصل بهذا البعد عدم تخطي غالبية الدول العربية مشكلات السياسات التسعيرية لبذل الخدمات الاتصالية وخدمات تزويد الانترنت وهو عامل حاسم في زيادة عدد المشتركين كمدخل ضروري لوجود سوق التجارة الإلكترونية العربية ، وهو هنا ليس مجرد سوق مواقع التجارة الإلكترونية وإنما في الاساس سوق المستخدم او الزبون الذي يتيح بقاء وتطور هذه المواقع.

2 - تحديات الثقافة التقنية والوعي الإلكتروني بين أفراد المجتمع حيث تلعب الثقافة والمعرفة بالتجارة الإلكترونية دور هام في انتشارها وتطورها لاسما بين المؤسسات التجارية والقطاعات الإنتاجية وتعد مستوى ونوعية التعليم مهمة في نشر الثقافة والاستخدام الإلكتروني.

3\_ تحديات قصور الكوادر البشرية المدربة والمؤهلة في مجال تقنية المعلومات وتطبيقات التجارة الإلكترونية حيث تمثل العنصر البشري ركيزة أساسية في تسخير تقنية المعلومات لخدمة اقتصاد المجتمع وبالتالي تطوير التجارة الإلكترونية وتتطلب التجارة الإلكترونية الأيدي العاملة المدربة و مختصين في تصميم مواقع التجارة الإلكترونية وقوائم الكتالوجات ونظم الدفع الإلكترونية وغيرها.<sup>1</sup>

### الفرع الخامس: التحديات التجارية:

إن التحول من بيئة التجارة التقليدية إلى أنماط التجارة الإلكترونية، تتم من خلالها التبادلات والأعمال والأنشطة التجارية عبر بيانات رقمية، تمثل تحديا حقيقيا أمام المؤسسات والمشروعات التجارية ، حيث تفنقر غالبيتها قابلية التحول الجذري إلى مؤسسات إلكترونية، فكثير من الشركات التجارية مرتبطة ارتباطا وثيقا منذ نشأتها بأنماط التجارة التقليدية في عملياتها التجارية محليا وخارجيا، وعدم استيعابها بعد بشكل كاف لمفهوم الأعمال الإلكترونية الجديدة، الأمر الذي يجعل التحول إلى التجارة الإلكترونية يطلب أولا قناعتها بأهمية وفائدة التجارة عبر الانترنت ومن ثم تبني سياسات ووضع استراتيجيات مرحلية للتحول إلى التجارة الإلكترونية ويمكن تلخيص أهم العقبات التجارية في الآتي:

<sup>1</sup> -- محمد علي الخليفة محمد، التحديات والمعوقات التي تواجه تطبيق التجارة الإلكترونية في الشركات السودانية، بحث تكم طه لنيل درجة الماجستير، كلية الدراسات العليا عمادة التطوير والجودة مركز الجودة الشاملة والتميز، السودان، 2015 ، ص 55. -- نفس المرجع، ونفس الصفحة.

**أولاً:** ضعف الخبرات التجارية والمساعدات الفنية لتحويل الأعمال التجارية إلى أعمال إلكترونية.

**ثانياً:** محدودية حجم التجارة الإلكترونية سواء بين الشركات التجارية نفسها، أو بينها وبين مورديها المحليين أو حتى بينها وبين المستهلكين محلياً.

ثالثاً غياب رؤوس الأموال بصعب على الأفراد الذين لديهم الأفكار والإبداعات من الحصول على الفرص للانطلاق في مشروعاتهم التجارية الإلكترونية.

### الفرع السادس: تحديات حكومية:

تتمثل التحديات الحكومية في طبيعة السياسات التي تتبناها والتي لها تأثير مباشر أو غير مباشر على انتشار التجارة الإلكترونية ومن هذه السياسات إدارة البنى التحتية التجارية مثل الموانئ التجارية البرية والبحرية والجوية مما يجعلها متدنية الكفاءة ومرتفعة التكاليف بشكل غير مبرر، والتي لا تتناسب وبنية التجارة الإلكترونية. وكذلك من أهم التحديات التي تظهر من جراء التجارة الإلكترونية بالنسبة لواضعي السياسات هي إنه رغم أن الحكومات يمكن أن تضمن تحقيق المنافع المحتملة من وراء التجارة الإلكترونية بشكل كامل من خلال آلية التنظيم الذاتي للسوق عن طريق العمليات التجارية، إلا أنه مازالت هناك نواحي معينة يعتبر تدخل الحكومة فيها عاملاً مهماً لضمان ما يلي:

**أولاً** المقاييس الموحدة للبنى الأساسية للاتصالات السلكية واللاسلكية

**ثانياً** الاستثمار الكافي في البنية الأساسية لضمان وصول الإنترنت إلى كافة شرائح المجتمع<sup>1</sup>.

**ثالثاً** إيجاد بيئة قانونية منظمة للتعاملات المالية من خلال الإنترنت، الأمر الذي يتطلب الوضوح القانوني لآلية التعويض الملائم. مع وجود مصداقية تتعلق بتطبيق القانون السائد في أي بلد على تعاملات التجارة الإلكترونية عن طريق إصدار قانون تجاري دولي موحد. **رابعاً** أمن وخصوصية الصفقات وهذا سوف يعزز الأمن في عمليات الشراء عبر الإنترنت عن طريق بطاقات الائتمان، وهناك توجهات حكومية متنوعة وخطوط إرشادية تم وضعها

<sup>1</sup> -- محمد على الخليفة محمد، مرجع سبق ذكره، ص 56، 57

لتقوية أمن وخصوصية ات ا رسل المعلومات، وتقوم غرفة التجارة الدولية بتطوير معايير أمن الصفقات عبر شبكات الإنترنت من خلال إطار عمل ذاتي التطوير الأعمال التجارية عبر شبكة الإنترنت .

**خامسا** القواعد الخاصة بالتعامل مع مكونات المحتوى غير المقبول أو المقبول بشروط للتأكد من عدم استخدامها لإبراز مواد منافية للآداب العامة والأخلاق .

**سادسا** إطار عمل يمكن توقعه لفرض الضرائب على مبيعات الإنترنت .

**سابعا** حيث أن فرض الضرائب وضريبة القيمة المضافة والضرائب الأخرى هي قرار هام آخر يجب على الحكومات النظر له بعين الاعتبار، فإذا لم يتم فرض ضرائب على الصفقات عبر الإنترنت فإن هذا سوف يعطي هذا النوع من التجارة منفعة كبيرة عن وسائل التجارة الأخرى، وقد تمت مناقشة اقتراحات مختلفة ومازالت اقتراحات أخرى قيد المناقشة وهي تتراوح بين فرض ضريبة على البائع أو على المشتري أو على موفر الإنترنت أو على مقدار المعلومات المرسله بين الطرفين ما يسمى ب "bit tax".

**ثامنا** المساواة في الفرص تعد الإنترنت بتأمين العديد من المنافع للبلدان النامية مثل إمكانية الاتصال الرخيصة مما سوف ينشر فوائد المعرفة بشكل أوسع ويخلق فرص عمل جديدة ، ويدعم مركز الأمم المتحدة للتجارة والتنمية الأونكتاد جهود الدول النامية في هذا المجال من خلال برنامج نقطة التجارة الذي يقوم بخلق شبكة لنقاط التجارة العالمية التي تؤمن المعلومات ذات العلاقة بالتجارة للشركات الصغيرة ومتوسطة الحجم .

**تاسعا** الأموال الإلكترونية أثار موضوع تحويلات الأموال الإلكترونية أو وحدات القيمة النقدية التي تأخذ شكل رقمي ، أثار المواضيع المتعلقة بحماية المستهلك وتنفيذ القانون والإشراف على إصدار الأموال الإلكترونية، وقد حدد بنك التسويات الدولي بعض النواحي الهامة المتعلقة بإدخال الأموال الإلكترونية والتي تستحق العناية وهي:

1\_ الشفافية : يجب أن يكتمل كشف خبايا الأمور المتعلقة بالأموال الإلكترونية حتى يمكن للمستهلكين أن يفهموا الواجبات المتعلقة باستخدام هذه الأموال .<sup>1</sup>

<sup>1</sup> -- محمد على الخليفة محمد، مرجع سبق ذكره، ص 56،57

2\_ الأمانة المالية: يجب تأكيد نزاهة جهات إصدار الأموال الإلكترونية قبل قيامها بإصدار أدوات الأموال الإلكترونية.

3\_ الزمن الفني: ضروري للوقاية ضد عمليات غزو التزييف التي قد تحدد نزاهة طريقة الأموال الإلكترونية .

4\_ المواجهة: الهجومية ضد الأنشطة الإجرامية.

### الفرع السابع : تحديات اجتماعية و تحديات تشريعية وقانونية :

**أولاً : تحديات اجتماعية:** تشكل الجوانب الاجتماعية والثقافية لبعض الأمم عوائق أمام انتشار التجارة الإلكترونية والانفتاح على العالم الخارجي وما ينطوي عليه من غزو ثقافي وفكري وأخلاقي مثل ترويج السلع المحرمة إسلامياً أو ما يلقي بالشك على الدور التقليدي للمرأة في مجتمعاتها، قد يشكل عائقاً وتحدياً أمام انتشار استخدام التجارة الإلكترونية في هذه المجتمعات.

**ثانياً: تحديات تشريعية وقانونية:** تشكل التشريعات والقوانين المتعلقة بتنظيم التجارة الإلكترونية أحد أهم البنى التحتية لقيام ونمو التجارة الإلكترونية، والضوابط القانونية التي تتلاءم وأنماط العمليات التجارية الإلكترونية الحديثة ، سيما في ظل حداثة ظاهرة التجارة الإلكترونية وتباين أطر الأنظمة التشريعية المحلية لدول العالم . ويمكن إيجاز التحديات القانونية في بيئة التعاملات الإلكترونية وفق مراحل إتمام العملية التجارية الإلكترونية . ففي المرحلة الأولى التي تسبق عملية التعاقد، تظهر عقبات وتحديات أبرزها مدى توثق المشتري أو الزبون من حقيقة وجود الموقع والسلعة أو الخدمة المعروضة، ومشروعية ما يقدم في الموقع من حيث ملكية مواده ذات الطبيعة المعنوية مشكلة الملكية الفكرية، وحماية المستهلك من عمليات الاحتيال سواء على الخط أو عبر المواقع الوهمية أو المحتوى غير المشروع للمنتجات المعروضة، وكذلك آلية احتساب الضرائب على عوائد التجارة الإلكترونية .وفي المرحلة التالية المتمثلة في إبرام العقد حيث يتلاقى الإيجاب والقبول في العقود الإلكترونية سواء في الموقع على الويب أو عبر مراسلات البريد الإلكتروني، وهنا تظهر مشكلتان:

**أولها:** مدى توثق كل طرف من صفة وشخص ووجود الطرف الآخر، أي سلامة صفة المتعاقد، وهنا تظهر ضرورة وجود طرف محايد يتوسط بين المتعاقدين ويقوم بعملية التوثق والتأكد من صفة وحقيقة كل طرف.<sup>1</sup>

**وثانيها:** مدى حجية العقد الإلكتروني ومدى قبوله في الإثبات، ومن هنا ظهرت فكرة التوقيع الرقمي ليقوم بدور التوقيع العادي، أما المرحلة الثالثة والمتمثلة في إنفاذ التزامات المتعاقدين من تسليم السلعة أو الخدمة، والوفاء بالثمن، فمن ناحية تسليم السلعة فتثور مشكلة التأخير أو الإخلال بمواصفات الاتفاق، ومن ناحية الوفاء بالثمن.

فإن التحدي يظهر في وسائل الدفع التقنية مثل السداد بالبطاقات الائتمانية أو تزويد بيانات البطاقة عبر الهاتف . وهذه التحديات ترتبط بمشكلة أمن المعلومات عبر شبكة الانترنت، ويضاف إلى ذلك، تحديات أخرى مثل حماية الأنشطة التجارية من تطفل مخترقي نظم الكمبيوتر والشبكات أو ما يعرف بجرائم الانترنت، وكذلك تحدي الاختصاص القضائي في فض النزاعات التي تحدث بين الأطراف المتعاقدة سواء على المستوى المحلي أو الدولي . إن تحديات البناء القانوني الفاعل المتوائم مع واقع المجتمع والامة والمدرك لإبعاد التأثير على ما هو قائم من مرتكزات وقواعد النظام القانوني ، وهو تحد ذو طبيعة تنظيمية البعد التنظيمي ومنتجه الاطار القانوني الناظم للتجارة الإلكترونية ، فانه وحتى الان لم تقف المؤسسات التشريعية العربية بوجه عام وقفة شمولية أمام تشريع التجارة الإلكترونية مثلا ذو فعالية وملائمة اذا لم يكن النظام القانوني المعني يعترف مثلا بالحماية الجنائية للمعلومات من اخطار جرائم الكمبيوتر والانترنت ، أو كان النظام القانوني المعني لا يقبل حجية الوسائل الإلكترونية ولا يعترف بمستخرجات الحاسوب بيئة في الإثبات.

**الفرع الثامن : تحديات التميز والاستمرارية والقدرة التنافسية :** وهو تحد يتصل بالأعمال أو على نحو ادق بمفهوم تطوير الاعمال Business development والمتعلق بتطوير الأعمال الإلكترونية لضمان الاستمرارية والتنافسية ، فإنه وأن كان يعتمد ابتداء على اتساع رقعة الأعمال وعلى اتساع حجم سوق التجارة الإلكترونية العربية فإن بناء المشاريع الإلكترونية العربية ، فيما تيسر لنا متابعتها لا يعكس اقرارا حقيقيا بأهمية هذا البعد وان

<sup>1</sup> - محمد علي الخليفة محمد، مرجع سبق ذكره، ص 57،58

المطلوب ليس مجرد الوجود على الشبكة ، لان وجودا دون قدرة تنافسية وتطور دائم يعادل عدم الوجود بل ربما يكون الخيار الأخير أقل كلفة ويوفر خسائر الوجود غير الفاعل على الشبكة.<sup>1</sup>

### المبحث الثالث: دور التجارة الإلكترونية في تحرير التجارة العالمية

#### المطلب الأول: مفاهيم حول تحرير التجارة الخارجية

يعني التحرير التجاري : "التخلي بشكل عام عن قيود التجارة وأسعار الصرف" لم كما يمكن تعريف سياسة تحرير التجارة الخارجية على أنها جملة الإجراءات والتدابير الهادفة إلى تحويل نظام التجارة الخارجية تجاه الحياد، بمعنى عدم تدخل الدولة اتجاه الواردات أو الصادرات وهي عملية تستغرق وقتا طويلا،<sup>2</sup> وعليه يمكن القول أن تحرير التجارة الخارجية، يعني التخلي التام عن وضع القيود على التجارة الخارجية وأسعار الصرف، من خلال وضع جملة من التدابير والإجراءات الهادفة إلى تحويل نظام التجارة الخارجية تجاه الحياد. أما من منظور المؤسسات الدولية بخصوص تحرير التجارة الدولية فتعني:<sup>3</sup>

- التخلي عن السياسات المنحازة ضد التصدير وإتباع سياسات حيادية بين التصدير والاستيراد.

- تخفيض قيمة الرسوم الجمركية المرتفعة والتحكم فيها.

تحويل القيود الكمية إلى رسوم جمركية والاتجاه نحو نظام موحد للرسوم الجمركية. ويؤدي تحرير التجارة الخارجية إلى تغيير في الأسعار النسبية مما ينتج عنه آثار على القطاعات تبعا لاتجاهات الأسعار فيها، وهذا من شأنه التأثير على الإنتاج والطلب والشغل، ومنه في النهاية إعادة توزيع المداخل. ويشكل تحرير التجارة الخارجية مبدأ أساسيا من المبادئ التي تقوم عليها المنظمة العالمية للتجارة، حيث تعمل هذه الأخيرة على محاربة مختلف أشكال القيود الكمية وتحويلها في مرحلة أولى إلى قيود تعريفية وتعمل في مرحلة ثانية إلى الاتحاد بها نحو الانخفاض.

<sup>1</sup> -- محمد علي الخليفة محمد، مرجع سبق ذكره، ص 61، 60

<sup>2</sup> -- حسن لخضر ، برامج اصلاح التجارة الخارجية و تقييمها ، على الموقع [www.arab-ari.org/cour25/pdf](http://www.arab-ari.org/cour25/pdf)

<sup>3</sup> - د قدي عبد المجيد، مدخل الى السياسات الاقتصادية الكلية، ط1، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2003، ص 249 م. 44

الفرع الأول : أسباب تحرير التجارة الخارجية:

إن برامج تحرير القطاع الخارجي في الغالب هي جزء من برنامج متكامل لإصلاحات هيكلية تنتهجها الدول، وذلك بغية دفع عجلة النمو في الاقتصاد وهذا التوجه مرده إلى أسباب مترابطة منها:

**أولاً :** تدهور شروط التبادل التجاري خصوصا فيما يتعلق بزيادة أسعار البترول واتجاه أسعار المواد الأولية الأخرى نحو الانخفاض.

**ثانياً:** الضغوط التي تمارسها المؤسسات الدولية وبعض الدول الغربية ، وذلك بعد تفاقم أزمة المديونية في الدول النامية عام 1982 ، حيث أجمعت الدول الغربية والمؤسسات الدولية على أن تحرير التجارة الخارجية هو عنصر أساسي لإنعاش الاقتصاد العالمي ، ومارست المنظمات الدولية ضغوطها على الدول النامية من خلال قروضها الشريطية.

**ثالثاً:** تزايد عدد التجارب الناجحة فيما يخص تحرير التجارة الخارجية حيث أفطت جميع الدراسات بوجود علاقة قوية بين تحرير التجارة الخارجية والنمو الاقتصادي، وأن الدول التي ركزت على الانفتاح التجاري وتشجيع الصادرات قد حققت نمواً أكبر من الدول التي اتبعت سياسة إحلال الواردات المبنية على حماية الصناعات المحلية ، وكمثال على ذلك دول جنوب شرق آسيا.<sup>1</sup>

الفرع الثاني: مزايا تحرير التجارة الخارجية:

تؤدي عملية تحرير التجارة الخارجية إلى العديد من المنافع والمزايا للدول النامية منها:

**1- تشجيع المنافسة في الأسواق المحلية:** يؤدي تحرير التجارة الخارجية إلى إزالة العوائق في المبادلات الخارجية وهذا بدوره يقود إلى إحداث آثار تنافسية هامة في الاقتصاد.

<sup>1</sup> - حسان خضر، برامج اصلاح التجارة الخارجية و تقييمها ، مرجع سبق ذكره ، ص 16، 17. 2 - نفس المرجع ، ص 21.

**2 - التقليل من التزامات الحكومة:** والناجمة عن قيامها بإجراءات التجارة الخارجية من جهة وتحملها التكاليف ناجمة عن التحديد الإداري لأسعار الصرف، مما يجعل الحكومة تنصرف لمهام أخرى.

**3 - المساعدة على عملية الاندماج الاقتصادي:** ذلك أن عملية الاندماج الاقتصادي تتطلب أسواق واسعة ، ولهذا نجد مختلف أشكال الاندماج تركز على مبدأ التبادل الحر للمنتجات ذات المنشئ والمصدر المنتمي لدول منطقة الاندماج المعينة وهذا عن طريق إزالة الحواجز الجمركية وغير الجمركية.

4 - إن تنمية الصادرات تؤدي إلى تغطية تكاليف الواردات (موازنة الميزان التجاري).  
5 - زيادة الضغوط على المؤسسات المحلية لكي تبتكر وتحقق أكثر مستويات الإنتاج كفاءة.

6 - تقدم للمستهلكين نطاقا أوسع من اختيارات السلع.

7-تسمح للشركات أن تستغل بشكل كامل ميزات النسبية.

8 - انفتاح التجارة يزيد استخدام التكنولوجيا الجديدة.<sup>1</sup>

9 -يقترن تحرير التجارة بانخفاض أسعار السلع، ذلك أن إزالة قيود الاستيراد يتيح للمستهلكين شراء السلع.بالأسعار العالمية.

**الفرع الثالث : التسلسل الأمثل للتحرير التجاري:** لاشك أن هناك خلاف حول التسلسل الأمثل لإصلاحات التحرير، لكن هناك مبادئ إلى حد ما عامة، قد تمثل التسلسل الأمثل لتحرير الاقتصاد بشكل عام وليس التجارة الخارجية فقط، وهذه المبادئ هي:

**أولاً: تحرير القطاعات الحقيقية أو الأسواق الداخلية** (القيود على الأسعار وسياسة الأجور....) قبل القطاعات المالية لأن هذه الأخيرة تتميز بالشفافية مما يعني أن أي اضطراب في التدفقات المالية قد يؤدي إلى عدم الاستقرار المالي وبالتالي عدم نجاح تحرير التجارة الخارجية.

<sup>1</sup> - نفس المرجع ، ص 21

**ثانياً: تحرير الأسواق المالية المحلية مثل:** أسواق رأس المال، بمعنى أنه إذا كانت هناك حرية انتقال لرأس المال (وجود مستويات أسعار فائدة محلية أقل من العالمية). فهذا سوف يؤدي إلى هروب رأس المال إلى الخارج.

**ثالثاً:** دخول رأس المال إلى الدولة خلال فترة تحديد الاقتصاد من شأنه أن يؤدي إلى ارتفاع أسعار الصرف، والتي تعتبر عكس ما هو مطلوب لتحرير التجارة الخارجية. وتعتبر سرعة برنامج تحرير التجارة الخارجية أحد القضايا القابلة للنقاش والتساؤل: هل من الأفضل أن يكون هناك تحرير تدريجي للتجارة الخارجية أو تحرير سريع على شكل صدمات متلاحقة؟ وهناك رأيين :

**الرأي الأول:** البعض يرى أن تحرير التجارة الخارجية التدريجي والذي يستغرق أكثر من عامين يعتبر إلى حد ما أفضل للأسباب التالية:

1 - تعرض الصناعات المحلية للمنافسة الخارجية فجأة تؤدي إلى فشل أو اختفاء هذه الصناعات، مما ينعكس على نسبة البطالة والنشاط الاقتصادي ككل.

2 - الطريقة التدريجية تعطي للصناعات المحلية الفرصة الكافية للتعامل مع الظروف الجديدة، وهناك دول اتبعت هذه الطريقة وهي المغرب ، تركيا، اندونيسيا وكوريا الجنوبية) **الرأي الثاني:** هناك من يرى أنه من الأفضل التحرير السريع وعلى شكل صدمات لبرامج التجارة الخارجية للأسباب التالية:

1- تعطيها مصداقية أكبر وتوحي بقطع العلاقة مع الماضي والبداية من جديد.

2- تؤكد التزام الحكومة الواضح والمحدد.<sup>1</sup>

3- الطريقة التدريجية تعطي الفرصة للجماعات المعارضة لإحباط برنامج التحرير ، وتصبح المسألة قضية سياسية وهناك بعض الدول اتبعت هذه الطريقة (بوليفيا غانا المكسيك بولندا..... إلخ )

<sup>1</sup> - أحمد فاروق غريم، حول تحرير التجارة ، مركز المشروعات الدولية الخاصة، واشنطن ، 2006 ، ص 6.

الفرع الرابع: التوجهات الحديثة لتحرير التجارة الخارجية:<sup>1</sup>

ان التوجهات الحديثة في التجارة الخارجية هو للتكتلات الإقليمية، فالعديد من الدول تحاول التقارب فيما بينها عن طريق اتفاقيات اقتصادية إقليمية أو في إطار منظمات دولية وهذا لزيادة وتيرة التبادلات التجارية سواء تعلق الأمر بدول متقدمة كدول أوروبا أو أمريكا الشمالية أو دول في طريق النمو كدول اسيا.

اولا الاتفاقيات التجارية الإقليمية أو الجهوية : ولهذه الاتفاقيات أشكال عدة تتمثل فيما يلي:

**1\_ التعاون الاقتصادي:** يهدف هذا النوع من الاتفاقيات إلى تسهيل التجارة بين الدول الأعضاء مع إزالة بعض الحواجز الخاصة بالاستثمار و تسهيل دخول الشركات الأجنبية لهذه الدول.

**2\_ مناطق التجارة الحرة:** تهدف إلى إزالة الحواجز للتبادل التجاري للسلع بين الدول الأعضاء، مع الإبقاء على التشريعات الخاصة بالتبادل التجاري بالنسبة لباقي الدول.

**3\_ الاتحادات الجمركية:** إزالة الحواجز للتبادل التجاري للسلع ما بين الدول الأعضاء، بالإضافة إلى تبني تعريف جمركية موحدة.

**4\_ السوق المشتركة:** إزالة الحواجز للتبادل التجاري للسلع ما بين الدول الأعضاء مع اعتماد تعريف جمركية موحدة، وكذلك تكريس حرية تبادل وعبور السلع و الخدمات و الاشخاص و الأموال.

**5\_ الاتحادات الاقتصادية :** إزالة كل الحواجز لحرية العبور السلع و الخدمات و الاشخاص و الاموال ما بين الدول الأعضاء، مع تبني سياسة نقدية و جبائية مشتركة و اعتماد عملة مشتركة .

<sup>1</sup> -- شلالى رشيدة، تسيير المخاطر المالية في التجارة الخارجية الجزائرية، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم التجارية، تخصص إدارة العمليات التجارية ، جامعة الجزائر 3، 2010/2011 ، ص 27،28،29،30

ثانياً الهيئات و المنظمات الدولية:

1\_ المنظمة العالمية للتجارة: تعد الجهاز المسؤول عن الاشراف على تنفيذ جميع اتفاقيات التي أسفرت عنها مفاوضات جولة اوروجواي، فضلا عن مسؤوليتها عن اتمام المفاوضات المستقبلية.

2 صندوق النقد الدولي: من هيئات الأمم المتحدة أنشئ تبعاً لاتفاقية برتن وودز سنة 1944 وكان ومن أهدافه الأولى وضع نظام دولي جديد، تكريس التعاون النقدي الدولي، العمل على زيادة متوازنة للتبادلات

التجارية الدولية، العمل على استقرار معدل الصرف، تقديم المساعدة للدول التي تشكو من حالة عجز مالي وذلك بشرط الالتزام بتحسين حساباتها العمومية.

3 البنك الدولي: من هيئات الامم المتحدة أنشئ تبعاً لاتفاقية برتن وودز سنة 1944، يعمل البنك الدولي على تشجيع التنمية الاقتصادية طويلة الاجل و الحد من الفقر من خلال توفير الدعم الفني و المالي المساعدة البلدان الأعضاء على اصلاح قطاعات معينة أو تنفيذ مشروعات محدودة مثل بناء المدارس و المراكز الصحية وتوفير المياه و الكهرباء ، مكافحة الأمراض وحماية البيئة، والمساعدات التي يقدمها البنك الدولي في مساعدات طويلة الاجل بصفة عامة وتمول من مساهمات البلدان الأعضاء، ومن خلال اصدار مستندات واغلب موظفي البنك الدولي من المتخصصين في قضايا القطاعات او تقنيات معينة .

4\_المنظمة العالمية للسياحة: تعتبر منظمة حكومية وكلت لها منظمة الأمم المتحدة دور ترقية وتنمية السياحة، وهي بمثابة منبر للمسائل الخاصة بالسياسة السياحية. 5\_ المنظمة العالمية للجمارك : تقوم بمهمة تلاؤم وتوحيد التقنيات الجمركية وذلك بالتعاون مع المنظمات الحكومية وكذا المنظمة العالمية للتجارة.

المطلب الثاني : شروط نجاح التحرير التجاري وأثاره:

**الفرع الأول : شروط نجاح التحرير التجاري:** تعتمد سياسة تحرير التجارة الخارجية على مجموعة من الأدوات أهمها (تغيير نظام الأسعار، تغيير نمط تدخل الدولة في التجارة الخارجية، تغيير أسعار الصرف....) واستنادا إلى التجارب السابقة التي عرفتتها مختلف دول العالم في سياستها لتحرير تحارها الخارجية فإنه ثمة متطلبات يجب توفيرها من أهمها:

**أولا :** يتطلب تحرير التجارة الخارجية وجود سياسة اقتصادية كلية سليمة، وأسعار صرف واقعية تعكس الواقع الاقتصادي.

**ثانيا :** أن تكون السياسات المتعلقة بالاستثمار والأسعار والبطالة تعمل في اتجاه التحرير ودعمه.

**ثالثا:** من المفيد الابتداء في التحرير بإلغاء الحصص و القيود الكمية المماثلة والتي يمكن في البداية استبدالها بتعريفية جمركية، لأن التعريفية تضيف نوعا من الشفافية على الحماية، فتبين المنتفعين من الحماية وحجم هذا الانتفاع.<sup>1</sup>

**رابعا:** من المفيد قبل الشروع في اجراء تخفيضات في مستويات التعريفية الجمركية القيام بإجراءات لزيادة الصادرات، ويتم الاجراء جنبا إلى جنب مع تخفيض سعر الصرف للتمكن من تحقيق مكاسب مبكرة من عملية التحرير عن طريق زيادة الصادرات والإنتاج و العمالة.

**خامسا:** يتوقف نجاح واستمرار برامج تحرير التجارة الخارجية على توفر بيئة عالمية تشجع تحقيق المزيد من التحرير التجاري ويقوم فيها مختلف الدول بالالتزام بقواعد التحرير .

**الفرع الثاني : أثار تحرير التجارة الخارجية:** هناك العديد من الآثار التي تنجم عن إجراء إتباع الدول لبرامج تحرير التجارة الخارجية، حيث تؤثر هذه البرامج على العديد من الجوانب الاقتصادية والاجتماعية وغيرها :

**اولا : الآثار الاقتصادية:** تؤثر برامج تحرير التجارة الخارجية على الجانب الاقتصادي من خلال:<sup>2</sup>

<sup>1</sup> -- قدي عبد المجيد، مدخل الى السياسات الاقتصادية الكلية، مرجع سبق، ص 251، 252. 48  
<sup>2</sup> - ناجي تواني ، السياسات التنظيمية لقطاع الخدمات، المعهد العربي للتخطيط ، الكويت، 2001، ص 7م. 49

**1-رفع معدلات نمو الإنتاج وتحسين الإنتاجية:** إن تحرير التجارة أو رفع الحماية يسمح بتحقيق معدلات نمو أكبر من خلال توفر موارد أكبر، وتحسين إنتاجية عناصر الإنتاج، ولقد أثبتت الكثير من الدراسات على وجود علاقة طردية بين الانفتاح والنمو الاقتصادي.

**2- استغلال وفرات الحجم:** إن الانفتاح على الخارج خاصة من حيث رفع الحماية من شأنه الحد من القوى الاحتكارية ، ويسمح باستغلال وفرات الحجم، وقد أثبتت الدراسات المتوافرة في هذا المجال وفي معظمها للدول المتقدمة، وجود علاقة واضحة بين درجة الانفتاح واستغلال وفرات الحجم.

**3: رفع معدلات التصدير وتنويعه:** يلعب تشجيع التصدير وتنويعه دورا هاما في برامج تحرير التجارة الخارجية، إذا أن ارتفاع الصادرات يضمن عائدات من العملة الصعبة، وبالتالي سياسة تشجيع التصدير تضمن تحسنا في وضع ميزان المدفوعات وارتفاعا في معدلات النمو الاقتصادي.

**4- تخفيض عجز الميزان التجاري:** تؤثر برامج تحرير التجارة الخارجية على الميزان التجاري من خلال تأثيرها على الصادرات والواردات في نفس الوقت، في حين تؤثر برامج التحرير تأثيرا سريعا وواضحا على الواردات

خاصة من خلال الحوافز السريعة ) فإن التأثير على الصادرات يتوقف أيضا على درجة تعديل هذه الحوافز ومدى الاستجابة لتلك الحوافز ، كما أن التأثير على الميزان التجاري يتوقف على نوع الحوافز التي يبدأ بتطبيقها.

أولا :أ: إذا بدأ البرنامج باستعمال حوافز تشجيع التصدير (مثل خفض قيمة العملة ) قبل الشروع في رفع الحماية عن الواردات سوف يؤدي ذلك إلى تحسين الميزان التجاري يتبعه تقلص نتيجة تفاقم الواردات.

ب: أما إذا وقع العكس، الأثر المباشر لتحرير التجارة يكون سلبيا في البداية تم إيجابيا فيما بعد.

**ثانيا: الآثار الاجتماعية:** تعتبر الآثار الاجتماعية من أصعب الجوانب من حيث التقييم. حيث تكتسب هذه الآثار أهمية خاصة نظرا لأن أي برنامج يؤثر سلبا على توزيع الدخل

وعلى الطبقات الفقيرة ، ونظرا للمصاعب التي تواجهها هذه الآثار، اعتمدت الدراسات التي قيمت الآثار الاجتماعية لبرامج تحرير التجارة الخارجية بعض المؤشرات منها:<sup>1</sup>

**1- حصة الأجور في الدخل الوطني:** إن تراجع حصة الأجور في الدخل الوطني تشير إلى تقادم البطالة وتدني مستوى المعيشة، حيث يتسبب رفع الحماية في تقهقر بعض الشركات أو القطاعات التي لا تستطيع أن تواجه المنافسة الخارجية، ويؤدي ذلك إلى تسريح العمالة، خاصة غير المتخصصة مما ينجم عنه ارتفاع معدلات البطالة.

**2- مستوى الاستهلاك للفرد الواحد:** حيث يعبر مستوى الاستهلاك للفرد الواحد عن مستوى الرفاهية ، فتدني مستوى الاستهلاك الحقيقي يعني تدهور في مستوى المعيشة.

**3- مستوى النفقات الاجتماعية:** عندما تكون الطبقات الفقيرة من أكبر المستفيدين من التقديمات الاجتماعية الصحة ، التعليم والنقل.....) وبالتالي فإن تقلص هذه النفقات خلال ال برنامج دليل على تقهقر مستوى هؤلاء ويقاس بحجم الانفاق الاجتماعي إلى الناتج المحلي.

**4- برامج النهوض بالطبقات الفقيرة :** تلجأ العديد من الدول التي تحرر تجارتها إلى انشاء برامج النهوض بالطبقات الفقيرة، إن وجود هذه البرامج بدل في حد ذاته على وجود تأثير سلبي محتمل على هذه الطبقات.

### المطلب الثالث: الخطوات العملية لتحرير التجارة العالمية الخارجية

يجب على الراغبين في الحصول على إحدى شهادات التوافق البيئي لتحرير التجارة العالمية الدولية، أن يضعوا مجموعة من العوامل في الاعتبار يتمثل أهمها في :<sup>2</sup>

#### الفرع الأول: تحديد المنتجات الرئيسية:

شهادات الإيكو تطلق بوجه عام على خطوط الانتاج أحادية المنتج، ولذا فإن المنتجين يركزون في البداية على منتج التصدير الرئيسي، حيث أن أي خسارة في حصة السوق نتيجة لعدم وجود علامة التوافق البيئي يكون لها عواقب مالية وخيمة، قد تصل إلى حد

<sup>1</sup> - حسان لخضر، الآثار الاجتماعية لبرنامج تحرير التجارة الخارجية، نفس الموقع، ص 8-12

<sup>2</sup> - جميل محمد خالد، مرجع سبق ذكره، ص 208.

الخروج من السوق بالكامل، فبعض الدول من المانيا تضع شروط واضحة وقوية ترتبط بالمتطلبات البيئية تمنع أي منتج لا يحمل علامة تقييد بالتوافق البيئي من الدخول لأسواقها مما يعني أن هذه الشهادات أصبحت الآن بمثابة جواز المرور للمنتجات عبر الأسواق الدولية، لذلك فلا بد من دراسة أي منتج سيتم تنفيذ إجراءات الحصول على شهادة التوافق البيئي عليه أولاً، وذلك في محاولة من المصدرين للحفاظ على حصصهم التي يستحوذون عليها في أسواق التصدير الرئيسية خاصة و أن المنافسة أصبحت أكثر ضراوة في مثل هذه الأسواق، هذا فضلا عن وجود المنافس القادر على توفيق أوضاعه بيئيا والوفاء بأي متطلبات أخرى يرغب المستورد في تحقيقها رغبة من الإستحواذ على حصة أكبر في هذه الأسواق .

**الفرع الثاني : تحليل متطلبات السوق** إن تحليل متطلبات السوق تختلف من مشتري لآخر، ومن دولة الأخرى حيث أن المصدر الرئيسي لمثل هذه المتطلبات لا ينبع من المستوردين أنفسهم وإنما هو في الأصل نابع من قاعدة المعلومات التي يحتفظ بها المستورد عن تفضيلات ورغبات المستهلكين، ولذلك يمكن القول بأنه عند دراسة وتحليل أي من شهادات التوافق الدولي للتوافق البيئي سيتم السعي في إجراءات الحصول عليها، وهنا يتم تلك الشهادة التي تتميز بالقبول العام لدى الكثير من المستوردين أو تلك الشهادة التي تحاول الوفاء بأكثر المتطلبات شيوعا بين المستوردين، وتجدر الإشارة إلى أن شهادة التوافق البيئي ليست هي نهاية المطاف بالنسبة للمتطلبات البيئية التي يرغب المستورد في تحقيقها، وإنما من الممكن أو من المتوقع أن يكون للمستورد طلبات أخرى إضافية، ولكن تعتبر شهادات التوافق البيئي هي نقطة الإنطلاق التي يمكن من عندها بداية المفاوضات بين كل من المستورد و المصدر، و التي لا يمكن التحدث عن أي متطلبات إضافية.<sup>1</sup>

### **الفرع الثالث : المحتويات الرئيسية:**

قامت هيئة التجارة الأوروبية FTA بإصدار ميثاق المتطلبات الاضافية و المعروف ب Code of Conducts BSCI و الذي يحتوي على مجموعة من المتطلبات ذات الارتباط بالبيئة و الصحة و العمالة و التي يجب أن يلتزم المتعاملين مع المستوردين الأوروبيين

<sup>1</sup> - جميل محمد خالد، مرجع سبق ذكره، ص 207.

بها، وذلك بهدف تحقيق تحسن ملحوظ في بيئة العمل، وما يعود عليهم أنفسهم بالنفع المتمثل في الحصول على ذلك المنتج الامن و المتوافق بيئيا، و الذي أصبح الان المستهلك أكثر طلبا له، وعلى استعداد تام لدفع تكاليف توفير مثل هذه النوعية من المنتجات الامنة. وعلى الرغم من كون هذه المتطلبات هي في حقيقة الأمر ما هي إلا متطلبات اختيارية من حق المورد أن يقبلها أو يرفضها إلا أنها أصبحت الآن، ضرورية، كضرورة جواز المرور للأشخاص ، فقد أصبح الأمر الان جليا فبدون هذه المتطلبات وغيرها من المتطلبات التي أوضحتها الدراسة التي نحن بصددنا لن نستطيع أية سلعة المرور الى الأسواق الأوروبية بأي حال من الأحوال وليس الوضع قاصرا على السوق الأوروبية فقط، بل تخطاه كثيرا، حيث أنه أمكن الان القول بأنه على الرغم من أن المتطلبات البيئية والصحية و الاجتماعية هي الأصل أوروبية المنشأ، فقد أصبحت دولية المطلب، مما يعني إمكانية خروج المنتج الغير قادر على الوفاء بمثل هذه المتطلبات من الأسواق الخارجية خاصة في ظل تعدد المنافسين القادرين على توفير المنتجات المتوافقة مع هذه المتطلبات. إن هذا الميثاق كز كثيرا على المتطلبات الاجتماعية أكثر من المتطلبات البيئية، و التي استقاها من ميثاق الأمم المتحدة لحقوق الإنسان كوحدة من أهم المعايير الاجتماعية الدولية المطبقة و المقبولة في العالم كله، كما اعتمد هذا الميثاق على المعايير الخاصة بشروط الحصول على شهادة المسؤولية الاجتماعية المعروفة ب SA8000 و التي تتعلق بدور المصنع او الوحدة الانتاجية في خدمة المجتمع المحيط بها وهذه الشهادة أيضا أصبحت مطلبا عالميا تسعى الوحدات الاقتصادية للحصول عليه، ونظرا لطول وكثرة بنود الميثاق Code of Conducts BSCI فقد تم رأة هيئة التجارة الخارجية الأوروبية ضرورة أن يتم تنفيذه على مرحلتين يتم في المرحلة الأولى تنفيذ مجموعة من المتطلبات تعتبر بمثابة الأسس التي يمكن الاعتماد عليها في تنفيذ هذه المتطلبات، في حين خصصت المرحلة الثانية من مراحل تنفيذ هذا الميثاق لمجموعة من المتطلبات الأكثر تعقيدا.<sup>1</sup>

<sup>1</sup> - جميل محمد خالد، مرجع سبق ذكره، ص 209.

الفرع الرابع: إمكانية التنفيذ :

حيث انه في هذه المرحلة تتركز اهتمامات إدارة المنشأة التي ترغب في الحصول على شهادة التوافق البيئي في محورين رئيسيين أولهما يتمثل في التعرف على ودراسة المواصفات الخاصة، أو الاشتراطات الواجب الالتزام بها للحصول على شهادة التوافق البيئي المرغوب فيها في حين يتمثل المحور الثاني في التعرف على الامكانيات المتاحة والمتوفرة لدى المنشأة التي ترغب في الحصول على شهادة التوافق البيئي ، وتعتبر هذه المرحلة هامة للغاية، حيث أنه لا بد وأن يتم اختيار الشهادة التي يمكن تحقيق وتنفيذ متطلباتها، أو بمعنى آخر يمكن القول بأنه يتم اختيار علامات الايكو التي تتميز بمعايير أيسر عند التطبيق وأكثر استدامة وأقل تكلفة، فعلى سبيل المثال تعتبر عملية الحصول على علامة للمنتج، وتلك التي تتم بدورة الحياة الكاملة للمنتج تأخذ في الاعتبار استخدام المادة الخام و التأثيرات البيئية لكل مرحلة من مراحل عملية التصنيع، بما في ذلك خصائص مياه الصرف وتلوث الهواء و التخلص من المخلفات الصلبة ، وصحة العامل واستخدام عمالة من الاطفال.<sup>1</sup>

كما يمكن تعريف المتطلبات الخاصة الإضافية بأنها مجموعة من المتطلبات أو الاشتراطات التي يضعها المستورد او المشتري و الذي عادة ما يكون من الشركات التجارية الدولية الكبرى، مثل شركة NIKE العالمية و التي تعتمد على منتجين متفرقين في العديد من دول العالم في توفير العديد من مدخلات انتاجهم، وحتى تضمن هذه الشركات الدولية أن جميع المنتجات النهائية التي سيتم طرحها في اسواق أوروبا الغربية، لذلك تقوم الشركات العالمية مثل، NIKE بصياغة مجموعة من الاشتراطات ذات الارتباط بحماية العمال و الظروف العامة بيئة العمل بالمصنع الذي يرغب في التعاقد معها كأحد الأعضاء في سلسلة الموردين Supply Chain . كما أنه على الرغم من كون هذه المتطلبات تعتبر اختيارية ولا يوجد اتفاق عام على بنودها إلا أن هناك انتشار سريع لمثل هذه المتطلبات، حيث أنها أصبحت الآن أكثر شيوعاً، ويأتي ذلك كنتيجة طبيعية لما يمكن أن تحققه هذه الشركات من إيجابيات من جراء التزام الأطراف المتعاملة معها بشرطها الخاصة التي تضعها حيث أن مثل هذه الاشتراطات يتم صيغتها في صورة ميثاق أو دستور أو عقد بين الشركة

<sup>1</sup> -مرجع سبق ذكره

العالمية NIKE و المورد، و تعتبر هذه الاشتراطات بمثابة عقد يجب الالتزام به، الأمر الذي يعني أنه بمجرد توقيع المورد أو المصدر على هذا الميثاق يأخذ هذا الميثاق ويبدأ في توفيق أوضاعه، ويعتبر بمثابة قانوني نظامي لشركة هو ذاته، ويبدأ في تطبيق ما ينص عليه هذا الميثاق من اشتراطات وبنود تتعلق بالبيئة و الصحة وحالة العمل و العمال وتجدر الإشارة إلى أن الميثاق قد يتضمن أي شروط أخلاقية ethical conditions يضعها المستورد سواء كان شخص أو هيئة، وذلك لضمان تحقق مستوى معين من الجودة يرغب هذا المستورد في تحقيقه وقد يتضمن هذا الميثاق بعض البنود مثل عمالة الاطفال Chald Labor المرتبات و الاجور Wages، عدد ساعات العمل في الوردية الواحدة Hours of word، مكافأة الوقت الإضافي Overtime compensation، أية تفرقة عنصرية يتعرض لها العمال داخل المصنع Discrimination amongst employees كما انه في الشأن نحد من المناسب الاعتماد على ما قامت هيئة التجارة الخارجية للاتحاد الأوروبي، و التي هي في الأصل منبثقة من جمعية تجار التجزئة الأوروبيين FTA بصياغة كوثيقة تتضمن مجموعة من الشروط الإضافية يمكن الاعتماد عليها من قبل المستوردين الأوروبيين لضمان وفاء المتعاملين معهم بما جاء في هذه الوثيقة من طلبات، حيث قامت جمعية تجار التجزئة الأوروبيين في عام 2002 بتجميع مجموعة من المواثيق و المتطلبات الخاصة بمجموعة تحار التجزئة الموحددين في مختلف دول أوروبا للاستعانة بما في إعداد هذا الميثاق العام، الذي يمكن أن يتم تطبيقه في جميع دول أوروبا، وذلك حتى يكون من السهل على كل من المشتري و البائع المستورد و المصدر حيث أن المستورد الواحد عادة ما يتعامل مع مصدرين متعددين ومنتشرين في أكثر من دولة، وبهذا يكون هناك تنافس عام في هذه الاشتراطات بما يجعل من الوفاء، بما أمر متاح، وعلى الرغم من أ، هذا الميثاق Code of Conducts قد استهدف تغطية جميع السلع و المنتجات إلا أنه ركز كثيرا على المنتجات النسيجية و الملابس الجاهزة و الأحذية ولعب الاطفال.<sup>1</sup>

<sup>1</sup> - جميل محمد خالد، مرجع سبق ذكره، ص 211.

**المبحث الرابع: أثر استخدام التجارة الإلكترونية في التجارة العالمية:**

للتجارة الإلكترونية آثار عديدة في مجال التجارة العالمية نذكر منها مايلي:

**المطلب الأول: أثر التجارة الإلكترونية على هيكل السوق والنمو الاقتصادي:**

نتطرق في هذا المطلب إلى أثر التجارة الإلكترونية على هيكل السوق والنمو الاقتصادي

**الفرع الأول : أثر التجارة الإلكترونية على هيكل السوق**

تؤثر التجارة الإلكترونية على هيكل الأسواق سواء أسواق السلع والخدمات، أو أسواق عناصر الإنتاج، فالنمو الاقتصادي لا يعتمد على عرض عناصر الإنتاج فقط، أو زيادة في عرض السلع والخدمات، وإنما على كيفية الاستفادة من هذه العوامل جميعها؛ لتحقيق أعلى عائد ممكن، سواء أكان اقتصاديا، أو اجتماعيا، وذلك يتوقف على الاستغلال الأمثل للموارد المتاحة في المجتمع وطبيعة السوق الذي يتم العمل به والذي يؤدي دورا حاسما في تحقيق التخصيص الأمثل للموارد، إذ كلما كان السوق قريب من المنافسة الكاملة أمكن تحقيق ذلك، والتجارة الإلكترونية تؤثر على هيكل الأسواق وخاصة أنها تقربنا من الوصول إلى سوق المنافسة الكاملة .

**الفرع الثاني : أثر التجارة الإلكترونية على النمو الاقتصادي : تؤثر التجارة الإلكترونية**

على المتغيرات الاقتصادية ومعدلات النمو، فهي تؤدي إلى زيادة الأجور، ورفع مستوى المعيشة للأفراد، وهيكل الأسواق وتوسيع نطاق التسويق، مما يعمل على زيادة المبيعات والصادرات، وبالتالي زيادة الإنتاج ومعدلات النمو، فاستخدام الدول للوسائل التكنولوجية الحديثة في التجارة يعمل على زيادة قوة اقتصادها ونموها، ويعود ذلك بالنفع على القطاعات الاجتماعية والصحية والتعليم، جراء استخدام الوسائل التكنولوجية الحديثة في تعاملاتها، وفي ظل التجارة الإلكترونية يمكن تطوير الإنتاج بشكل يتوافق مع طبيعتها الإلكترونية مما يزيد المبيعات، ويعمل على زيادة أرباح الشركات، وتوفر التجارة الإلكترونية المناخ المناسب لزيادة الإنتاج ورفع كفاءته بدعم صناعات الحواسيب وبر بحياتها، والصناعة التكنولوجية وصناعات أخرى مرتبطة بما، مثل وسائط التخزين الإلكترونية، والشبكات والاتصالات، التي تعد البنية التحتية للتجارة الإلكترونية. ويتطلب انتشار التجارة الإلكترونية المزيد من هذه المنتجات مما يعمل على زيادة إنتاجها، وخاصة أن استخدام

الوسائل الإلكترونية في التجارة يعمل على رفع مستوى الإدارة والتنظيم داخل المؤسسة، وتطوير أنشطة إنتاجيتها، مثل البحث على شبكة الإنترنت عن مصادر تمويل جديدة في الخارج، وإنتاج أنواع جديدة من السلع تناسب طبيعة التجارة الإلكترونية، مما يعمل على دعم اقتصاديات الدول.<sup>1</sup>

**المطلب الثاني: أثر التجارة الإلكترونية على الصادرات والاستثمار وسوق رأس المال :**  
نتطرق في هذا المطلب الى أثر التجارة الإلكترونية على الصادرات والاستثمار وسوق رأس المال .

**الفرع الأول: أثر التجارة الإلكترونية على الصادرات** تساعد التجارة الإلكترونية في زيادة التجارة الخارجية، وخاصة الصادرات، وذلك بتسهيل الوصول للأسواق العالمية، وعقد صفقات تجارية بسهولة وسرعة دون أية قيود إدارية أو تجارية، والاستجابة لتغيرات طلب المستهلكين، وتسويق المنتجات المحلية في هذه الأسواق، مما يزيد صادرات هذه الدول. وتعمل التجارة الإلكترونية على زيادة تجارة الخدمات بين الدول، ويمثل هذا القطاع % 60 من إجمالي الإنتاج العالمي، ومع ظهور تقنية المعلومات والاتصالات الحديثة جعل التجارة الإلكترونية تسهل عملية التقارب بين المستهلكين والمنتجين وأزالت المسافات الجغرافية.

**الفرع الثاني : أثر التجارة الإلكترونية على الاستثمار** تخلق التجارة الإلكترونية فرصا استثمارية جديدة، وخاصة في قطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، لأنها تؤدي دورا مهما في البنية التحتية للتجارة الإلكترونية، فانتشار التجارة الإلكترونية يتطلب زيادة الإنتاج في هذا القطاع، وتوجيه رؤوس الأموال للاستثمار نحوه؛ لتطوير البنية التحتية للتجارة الإلكترونية، وبالتالي زيادة الاستثمار في قطاع التكنولوجيا والاتصالات، الذي يعمل على دعم الاقتصاد القومي.

**الفرع الثالث : أثر التجارة الإلكترونية على سوق رأس المال :** تؤثر التجارة الإلكترونية على سوق رأس المال، إذ يتم تبادل رؤوس الأموال بين وحدات الفائض المدخرون، ووحدات العجز المستثمرون “، من خلال إصدار الأسهم والسندات طويلة الأجل، والذي

<sup>1</sup> -- شذى خليل، التجارة الإلكترونية تحدث انقلابا في الاقتصاد العالمي، مركز الروابط للبحوث و الدراسات الاستراتيجية ، 602 61 / <http://rawabcenter.com/archives>

يؤدي دورا كبيرا في تنشيط الاستثمار، وتحقيق النمو الاقتصادي، فالتجارة الإلكترونية تعمل على زيادة فاعلية بورصات الأوراق المالية، حيث يتم إبرام عقد الشراء والبيع للأوراق المالية المتداولة بالبورصة، وإمكانية الحصول على المعلومات عن هذه الأوراق المتداولة بسرعة، وإصدار أوامر البيع والشراء لسماسة، ويتم كل ذلك إلكترونياً، فالتجارة الإلكترونية تعطي مرونة كبيرة من خلال ما توفره من تعاقدات أو أوامر للبيع أو الشراء، من خلال البريد الإلكتروني أو وسائل إلكترونية حديثة تستخدم في التداول، وتوفير معلومات سريعة عن السوق للمستثمرين، لا يستطيع السماسرة توفير هذه المعلومات عن الأوراق المالية المتداولة في السوق بسرعة في بعض الأوقات.<sup>1</sup>

### الفرع الرابع : أثر التجارة الإلكترونية على قوة العمل

معظم دول العالم النامية والمتقدمة ، تعاني مشكلات تتعلق بالبطالة وعدم توافر وظائف تستوعب الأيدي العاملة، وان التجارة الإلكترونية يمكن أن تحقق ميزات للاقتصاد الوطني للدولة في مجال التوظيف من ناحيتين:

**الأولى :** انها تحقق فرصا جديدة للتوظيف، بإقامة مشاريع تجارية صغيرة ومتوسطة للأفراد وربطها بالأسواق العالمية بأقل التكاليف الاستثمارية، ولا سيما تجارة الخدمات التي توفر فيها التجارة الإلكترونية آلية للأفراد المتخصصين لتقديم خدماتهم على المستوى الإقليمي والعالمية دون الحاجة للانتقال، الأمر الذي يفتح المجال لهم للانطلاق في الأعمال الحرة.

**الثانية :** توفر التجارة الإلكترونية فرصا وظيفية في عدة مجالات ذات الصلة بتطبيقات التجارة الإلكترونية، مثل المتخصصين في إنشاء المواقع التجارية الإلكترونية، والعاملين والإداريين والفنيين في المتاجر الإلكترونية، إضافة إلى توفير الفرص الوظيفية في قطاع تقنية المعلومات والاتصالات، التي تعتمد عليها التجارة الإلكترونية، من مهندسي الشبكات والبرامج اللازمة لتطبيقات التجارة الإلكترونية وغيرها.<sup>2</sup>

أن استخدام التجارة الإلكترونية من شأنه أن يؤدي إلى الاستغناء عن الوظائف التقليدية وإحلال وظائف ذات مهارة جديدة محلها، الأمر الذي يتطلب تدريب العمالة على استخدام

<sup>1</sup> - شذى خليل، مرجع سبق ذكره.

<sup>2</sup> -مرجع سبق ذكره

التقنية حتى تستطيع أن تدخل حلبة المنافسة وتفوز بوظائف. مما يعني أن التجارة الإلكترونية تؤثر سلبا في الوظائف اليدوية والعمالة غير المؤهلة ولكنها تؤثر إيجابا في العمالة المدربة تقنيا حيث تستطيع أن تجد وظائف بسهولة، وتساعد على استحداث مسميات وظيفية وتخصصات لم تكن مطلوبة أو معروفة من قبل.

**التجارة الإلكترونية والدول العربية : تعاني التجارة الإلكترونية في الدول العربية، ضعف التسويق وذلك إذا قارنا حجم التسوق الإلكتروني في الدول العربية مع ما ينفق على الإعلانات في المواقع العالمية، فهي ضعيفة، حيث يجب على المصارف والمؤسسات التجارية العربية الكبيرة ورجال الأعمال والمهتمين بالتجارة العمل على مواكبة التطور الحاصل في التعاملات التجارية.**

بحيث تكون التجارة الإلكترونية قاعدة أساسية في استراتيجيتها التجارية المحلية والعالمية والمستقبلية أيضا، وبالرغم من أن الدول العربية تقف موقف الحذر والمتردد تجاه التجارة الإلكترونية، على عكس دول أخرى تتقدم نحوها بقوة التحقق خطوات عملاقة نحو النمو الاقتصادي.

ونصل إلى نتيجة أن التجارة الإلكترونية تساعد على الحد من مشكلة البطالة بتوفير فرص عمل جديدة، وخاصة في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وصناعة المعرفة، وتعمل على تسهيل الأعمال الفردية الحرة والمشاريع الصغيرة، والعمل من المنزل، وزيادة فرص العمل لذوي الإعاقة، وإتاحة فرصة العمل للمرأة من المنزل دون الاضطرار للعمل في الخارج، إلا أنها تتطلب عمالة فنية متخصصة ومدربة قادرة على التعامل مع تطبيقاتها<sup>1</sup>

**المطلب الثالث : أهمية استخدام التجارة الإلكترونية ضمن اسواق التجارة الخارجية**

### • أهمية التجارة الإلكترونية للفرد

ظهرت التجارة الإلكترونية عاد بالتأثير على كثير من مختلف نواحي الحياة و على الأفراد بشكل خاص ، حيث أتاحت التجارة الإلكترونية للكثيرين فرص العمل من خلال منازلهم و

<sup>1</sup> -مرجع سبق ذكره

بدون أية رؤوس أموال و مكنتهم من بدء مشاريعهم التجارية التي عادت عليهم بالكثير من الأرباح و بالعملات الصعبة.

كما أن التجارة الإلكترونية منحت ربات البيوت وأصحاب القدرات الخاصة الذين لا يقدرّون على العمل الميداني فرصة العمل من المنزل و أن يكونوا جزء مهم وفعال في حركة التنمية ، كما أنها جعلت الأفراد لديهم القدر على إتمام العمليات التجارية المختلفة في أي وقت و في وقت قصير جدا مما يوفر الأموال و الجهد. كما أن التجارة الإلكترونية مكنت الأفراد من التعرف على خبرات الآخرين و التواصل معهم و الاستفادة من أفكارهم مما يعمل على تطوير الذات و الحصول على العديد من الخبرات الجديدة و الأفكار المميزة من خارج الصندوق.

### • أهمية التجارة الإلكترونية للمجتمع

ظهور التجارة الإلكترونية و التوسع في استخدامها كان له أثر كبير و واضح على العديد من المجتمعات ، حيث أن العمل من المنازل في التجارة الإلكترونية أو الحصول على المنتجات المختلفة من خلال المعاملات التجارية الإلكترونية عمل على تخفيف الازدحام المروري بشكل كبير و الحد من ظاهرة التلوث الناتجة عن هذه الازدحام.

تم توفير العديد من المنتجات المختلفة و بأسعار منخفضة التي يمكن للمستخدم الحصول عليها من خلال التجارة الإلكترونية و التي تمكن محدودي الدخل من الحصول على هذه المنتجات ، كما أن التجارة الإلكترونية وفرت العديد من المنتجات

السكان دول العالم الثالث خاصة المنتجات التي لا تتوفر في هذه البلدان و كان الحصول عليها من قبل صعب للغاية و بعد الاعتماد على التجارة الإلكترونية أصبحت في متناول اليد.

### • أهمية التجارة الإلكترونية للشركات

كما أن ظهور التجارة الإلكترونية و التوسع في الاعتماد عليها و استخدامها كان له أثر كبير و مهم على الشركات و المؤسسات التجارية بشكل كبير و محوري ، حيث أن التجارة الإلكترونية مكنت العديد من هذه الشركات من توسيع السوق المستهدف من خلال منتجاتها

التي أصبحت يتم تسويقها بشكل عالمي ، كما ساهمت التجارة الإلكترونية في تخفيض عمليات معالجة و حفظ و استرجاع المعلومات الإلكترونية المختلفة.

كما اختصرت التجارة الإلكترونية المسافة التي بين المستهلك و بين الشركات مما مكن الشركات من التعرف على ما يرغب فيه العميل و تصنيع المنتجات كما يريد المستهلكين مما يجعلها مميزة عن باقي الشركات ، كما عملت التجارة الإلكترونية على تقليص الوقت الذي يفصل بين دفع الأموال و بين الحصول على المنتجات .

### خلاصة الفصل الأول:

لقد تطورت التجارة الالكترونية بسرعة هائلة تبعا لتطور مدعوماتها من الاقتصاد المبني على المعرفة و تكنولوجيا الإعلام والاتصال اللذان يمثلان الدعامة الأساسية لها.

وقد حلت التجارة الالكترونية بدورها مشاكل كثيرة كانت تعاني منها التجارة التقليدية ، و خلقت سلعا خاصة بها ، فهي توفر السرعة والاطلاع الواسع على المعلومات التجارية في كل أنحاء العالم ، وسهلت التعامل بين كل المتعاملين الاقتصاديين من زبائن ، موردين ، وخاصة المؤسسات العالمية التي تحتاج للتعامل الدائم مع كل المتعاملين في كل أنحاء العالم ، كما أعطت الفرصة للشركات الصغيرة في تحقيق ميزة تنافسية عالمية دون الحاجة إلى إنشاء بناء ضخم أو تكبد تكاليف كبيرة ، فامتلاك جهاز كمبيوتر واشترارك في بنك له نظام دفع متطور يمكن الأشخاص من الوصول إلى ما كان يكلفهم سابقا أموالا وجهدا كبيرا وهذا ما جعل الباحثين الاقتصاديين والقانونيين يحاولون اعطاء مفاهيم و تعاريف للتجارة الالكترونية وللعقود التي تتم من خلالها ، مع سن قوانين تخص هذا النوع من التجارة التي طغت على الطابع العالمي للمبادلات التجارية بشتى أنواعها حسب بعض الآراء التي تعرف التجارة الالكترونية أنها التجارة التي تتم عبر الوسائل الالكترونية البحتة، ولكن هذا لا ينفي تدخل التجارة الالكترونية في الترويج لها وفي طريقة الدفع لثمنها ، وعليه حسب التعريف الذي يقر بأن تدخل التعامل الالكتروني في أي مرحلة من المعاملات التجارية يجعلها تجارة الكترونية فإننا سنضم كل أنواع التجارة في صنف التجارة الالكترونية، أو على الأقل نقول أن هناك مزج بينهما ولكل مراحلها الخاصة التي تستطيع أن تقدم فيها أفضل أداء وأسهل طريقة بأقل التكاليف.

كما سنت قوانين عديدة تخص التجارة الالكترونية ، معالجة المشاكل الدفع الالكتروني، والتعدي على حقوق الشركات الالكترونية ، وحماية المواقع التجارية، بالإضافة إلى الحلول التي قدمتها التكنولوجيا الحديثة من أنظمة تشفير وأمان للمعلومات المختلفة. ومدى اهميتها بالنسبة للأفراد والمجتمعات والمؤسسات.

**الفصل الثاني : دراسة حالة واقع التجارة الإلكترونية في الجزائر**

**تمهيد :**

باعتبار إن الاعتماد المستندي تقنية ووسيلة لتطوير التجارة الخارجية بزيادة عملية التصدير و الاستيراد وهذا ما يزيد من أهميتها حيث لها الفضل في تطوير معدلات التبادل الدولي كاستخدام بنكي في مجال التجارة الخارجية، وبعد دراستنا للفصلين خصصنا الفصل الثالث لدراسة حالة الاعتماد المستندي في بنك التنمية المحلية حيث قمنا بإجراء دراسة ميدانية في بنك التنمية المحلية وكالة بسكرة الذي يعتبر من بين البنوك التي تتعامل بهذه التقنية خاصة في جانب الاستيراد .

تم تقسيم الفصل إلى ثلاث مباحث:

المبحث الأول : تقديم عام لبنك التنمية المحلية.

المبحث الثاني : مفهوم التجارة الإلكترونية في الجزائر

المبحث الثالث: دراسة ميدانية لحالة الإعتماد المستندي للإستيراد على مستوى بنك التنمية المحلية-وكالة مستغانم

**المبحث الأول : تقديم عام لبنك التنمية المحلية BDL فرع مستغانم<sup>1</sup>**

عموميات حول بنك التنمية المحلية . أن زيادة وظائف بنك القرض الشعبي الوطني CPA وتعددتها ، جعله غير قادر على تغطية هذه الوظائف والقيام بها على أحسن وجه فأعيدت هيكلته ونتاج عنه بنك التنمية المحلية . BDL

**المطلب الأول : لمحة عن نشأة بنك التنمية المحلية : انشئ هذا البنك في**

1985/04/30 بمرسوم رقم 185/85 يراس مال خصص من طرف الدولة قدر سبعة ملايين دينار جزائري وهو خاضع لقوانين القانون التجاري ، وقد كلف باعتباره مؤسسة مالية لضمان تمويل المؤسسات العمومية المحلية التابعة للولاية ، وهذا ما يميز BDL أن طبيعة اغلب زبائنه تكمن في أنهم ينتمون إلى القطاع العام والخاص وايضا ما يميزه عن غيره من البنوك هو احتكاره لعمليات القرض على الرهن هذا النشاط الذي كان من اختصاص صندوق القرض البلدي . وبعد الاصلاحات الاقتصادية والمالية التي اجريت على الجهاز البنكي الجزائري كلف كغيره من البنوك . متابعة كل العمليات الخاصة بالقروض الخارجية

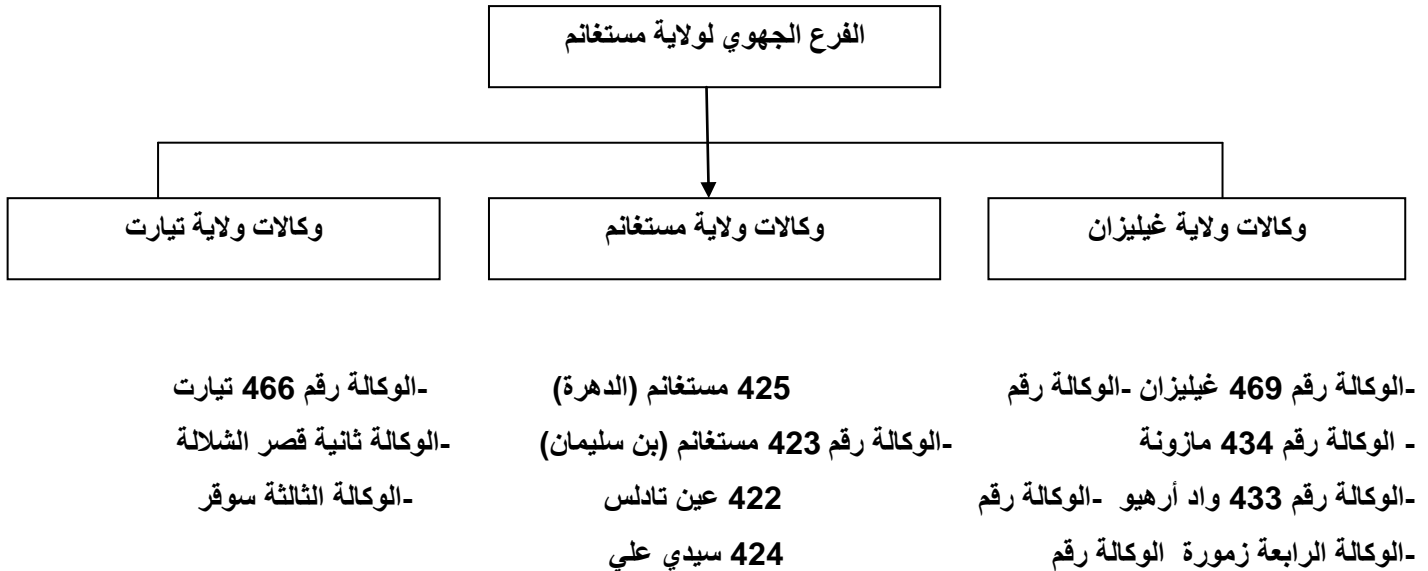
<sup>1</sup> - وثائق داخلية من البنك

وايضا تسيير المديونية الخارجية ن اما مرحلة الاستقلالية ل BDL فكانت ابتداءا من 20 فيفري 1989 بموجب قانون 04-88 المتعلق باستقلالية المؤسسات . تقع المديرية العامة لبنك التنمية المحلية في الجزائر العاصمة (سطاوالي ) يسيرها رئيس مدير عام بمساعدة المدير العام وعدة مديريات مكلفة باعمال مختلفة. وله عدة فروع متواجدة وبكثرة عبر كافة ولايات الوطن وذلك للتقرب من زبائنه كما انه اصبح اليوم يضم 152 وكالة بنكية تابعة ل 15 فرع استقلال ويبلغ رأس المال الاجتماعي للبنك 13.900.000.000 دج مما يمكنه من اداء مختلف الوظائف التي يقوم بها.

### المطلب الثاني : نشأة بنك التنمية المحلية<sup>1</sup>

انشئ بنك التنمية المحلية لولاية مستغانم في 01 جويلية 1985 وكان يشمل انذاك وكالة رسمية بمستغانم " بن سليمان" وايضا وكالة غليزان ، تيارت ، واد رهيو ، مازونة ، وسيدي علي ، وفي 12 نوفمبر 1998 برز هذا التقسيم في الشبكة لفرع مستغانم وذلك بفتح مراكز جديدة لفوج الاستقلال منها وكالة الدهرة ، اضافة إلى وكالات اخرى بعين تادلس في قصر الشلالة وزمورة ما يمثل 11 وكالة المكونة للفرع الجهوي لمستغانم مقسمة على 3 ولايات كما هو موضح في الشكل :

### الشكل 02 : مخطط الوكالات للفرع الجهوي لولاية مستغانم



المصدر: وثائق داخلية من البنك

<sup>1</sup> - وثائق داخلية من البنك

شهد بنك التنمية المحلية تحولات عميقة في عمله والتي تهدف في مجملها إلى عصرنته وجعله يتماشى مع غيره في البنوك الأجنبية ، فبعدما كان البنك في ظل الاقتصاد الموجه يعمل بطريقة تقليدية ، أصبح لزاما عليه في ظل الانتقال إلى اقتصاد السوق تحسين وتغيير طرق العمل وتبني التسيير الديناميكي .

إن من أهم وسائل إدارة المعرفة ضرورة استعمال تكنولوجيا عالية ، والاهتمام بالجانب البشري عن طريق نظم التكوين والإعلام ، وتتجلى مقاييس إدارة المعرفة في البنك من خلال :

### ❖ إدارة المعرفة في بنك التنمية المحلية ( BDL )

لقد أدت الاعتمادية المتبادلة بين البنك والمعرفة إلى علاقة تبادلية وسنتطرق إلى توضيحات حول أهمية أنواع و موارد المعرفة في بنك التنمية المحلية على النحو التالي :

**أهمية المعرفة في BDL :** أولا: تعتبر المعرفة الركيزة الأساسية التي تعتمد عليها البنك معرفة مدى تنفيذ الإجراءات والعمليات والأنشطة المختلفة والمحددة مسبقا، و كذا تلعب المعرفة دور المحفز للفرد متخذ القرار ليتخذ موقف معين حتى يكون القرار رشيد وفعال و بالرغم من هذه الأهمية إلا أنها تفتقر لتسيير الجيد لها

#### ثانيا : أنواع المعرفة :

**1 المعرفة الداخلية :** هي المعرفة التي يتبادلها الأفراد العاملين داخل البنك سواء من ناحية الخبرة او معرفة بعض الموظفين او تلك الناتجة من مصادر أخرى مثلا . الحصول على المعرفة من موظفين متقاعدين أثناء زيارتهم للبنك بحكم خبرتهم ومدة عملهم في البنك .

**2-المعرفة الخارجية :** هي معرفة يتم الحصول عليها من مصادر خارجية، إما بواسطة الأفراد أو عن طريق مشاركة البنك في ملتقيات او ندوات او عن طريق المحلات ....

3 المعرفة المتعلقة بالوظائف: وهي المتعلقة بمختلف الوظائف مثل المعرفة بالوضع المالي للبنك والسيولة المتوفرة لديه .

**ثالثا : موارد المعرفة :** هناك عدة موارد ستنند عليها البنك للحصول على المعرفة التي يحتاج اليها من بينها: المورد البشري الذي يقصد به الأفراد العاملين بالبنك ومن أهمهم الأشخاص الذين يقضون معظم أوقاتهم في لدراسة وتحليل مشاكل الاعمال ومتطلبات

الإدارة الحديثة وهم مجموعة من الأفراد المتخصصين مثل : المهندسين في الإعلام الآلي ، المبرمجين ... الخ

### ❖ اثر إدارة المعرفة على العمليات

ويظهر ذلك من خلال ادخال تقنيات الاعلام الآلي والتكنولوجيا الجديدة التي اعتبرت من اهم اهتمامات البنك ويتجلى ذلك من خلال الخدمات الالكترونية لبنك التنمية المحلية والمتمثلة في : .

#### 1 - نظام التعويض الإلكتروني ( télé composassions ) :

خلافًا لنظام التعويضات التقليدية القائمة على المعالجة المادية للصكوك البنكية ، يستند نظام التعويض الإلكتروني على نظام الكمبيوتر لتبادل البيانات والمعطيات الرقمية والصور ، وتحد كثيرا من التبادلات ،

المادية للمعطيات والقيم البنكية . ويهدف تطبيق نظام التعويض الإلكتروني إلى : -  
تقليل مدة تحصيل القيم البنكية ( الشيكات والكمبيالات ) الى 05 ايام كحد أقصى .  
يهدف نظام التعويض الإلكتروني ايضا ن لرفع النظام البنكي الجزائري إلى مستوى متطلبات المنافسة والمعايير الدولية .

#### 2 - بطاقة السحب بين البنوك (CID) :

تصلح هذه البطاقة لدى مختلف البنوك الأخرى من خلال رومزها المتمثل في تعددية البنوك والرمز الخاص البنك التنمية المحلية (البنك المودعة ) ، تحتوي هذه البطاقة على وحدة معالجة تسمى اجماعا بطاقة ذكية التي تمنح العمليات البنكية اكثر امان .  
تعرض ايضا على الزبائن حسب المعايير الموضوعه من طرف البنك بغض النظر عن كونها بطاقة دفع وسحب .

- بدا دفتر حساب التوفير في سنة 2004 بعد سلسلة من التجاري الناجحة، ولقد امتد دفتر حساب التوفير المعالج بالطرق المعلوماتية تدريجيا لجميع وكالات الشبكة التجارية التابعة لبنك التنمية الريفية .

- وجود مسار ممغنط على دفتر حساب التوفير الجديد يسمح للعميل القيام بالعمليات السب والدفع الفوري، ويوفر من خلال طباعة ، وصلوات من هذه العمليات .

- يسمح دفتر التوفير الجديد للعميل ، في النهاية القيام بعمليات الإيداع والسحب في الوكالات التابعة للبنك التتمية المحلية المتواجدة في جميع انحاء البلاد .
  - بطاقات السحب والدفع البنكية ، ودفتر حساب التوفير المعالج بالطرق المعلوماتية هي المنتجات التي ستفرض ذاتها تدريجيا في الأنشطة اليومية لبنك التتمية المحلية ، لتحسين الخدمة المقدمة بصفة كبيرة ذات نوعية باعتبارها المحور الرئيسي لاستراتيجية تنمية البنك
- 1.

#### رابعا: وظائف بنك التتمية المحلية

كأي بنك تجاري يسمى بنك التتمية المحلية إلى توظيف كل الطاقات المتوفرة لديه من اجل مواكبة التطور الذي يعرفه النظام المصرفي الجزائري . ويمكن تلخيص الوظائف الأساسية لهذا البنك في جمع رؤوس الأموال المتاحة وهذا وفقا للأنظمة السارية والمعمول بهما ، و من اهم العمليات التي يقوم بها هذا البنك هي :

- فتح حسابات التوفير والحسابات الجارية وجلب الودائع تحت الطلب، الودائع لأجل والودائع والودائع الادخارية.
- تمويل المشاريع الاستثمارية عن طريق منح القروض قصيرة الأجل فيما يخص تمويل عمليات الاستقلال وتقدي شروط طويلة ومتوسطة الأجل لتمويل الاستثمار ، و ذلك لكافة الأشخاص الطبيعيين والمعنويين افراد و مؤسسات ) الذين يمارسون نشاطات اقتصادية معينة .
- تطوير كل العمليات المتعلقة بالقروض الاستثمارية والرهن والضمانات عليها والتكفل بما لا سيما فيما يتعلق بالتمويل طويل الأجل ومبالغة الضخمة ( كتمويل المشاريع الضخمة والمقاولات ) .
- تمويل في حدود نشاطه ومهامه العمليات التجارية، وخصم وشراء السندات التجارية والقيم الصادرة من الخزينة العمومية.
- يولي الاهتمام بالعمليات المصرفية في مجال التجارة الخارجية وذلك بتقديم خدمات مختلفة كتمويل عمليات الاستيراد والتصدير في مجال التجارة الخارجية عن طريق

<sup>1</sup> - وثائق داخلية من البنك

## الفصل الثاني : دراسة حالة واقع التجارة الإلكترونية في الجزائر

الاعتمادات المستندية وايضا التحويل الفوري للنقد الأجنبي من بيع وشراء العملات الأجنبية وعمليات الصرف ، فتح حسابات بالعملة الأجنبية ... الخ .

### خامسا: أهداف بنك التنمية المحلية : تتلخص أهم أهداف البنك فيما يلي :<sup>1</sup>

- تحريك عجلة الاقتصاد الوطني ، وهذا بتوسيع نشاط الدورة الاقتصادية في كل القطاعات الصناعية منها والتجارية .

- خلق مناصب شغل جديدة ناتجة عن الاستثمارات المدعمة بكل الاحتياجات والموارد المالية، ومن ثم رفع الدخل القومي والفردى الذي ينتج عنه رفع القدرة الشرائية .

- زيادة الاستثمارات و بالتالى رفع معدل النمو الاقتصادى للبلاد مما يؤدي إلى دعم ازدهار التنمية الاقتصادية للبلاد لاسيما فيما يخص تنمية القطاعات الصناعية وتطويرها . محاولة التخفيف من حدة البطالة وذلك من خلال دعم تشغيل الشباب عن طريق منحهم القروض مشاريع (ensej) .

### المطلب الثالث : مخ ط ط الهيكل التنظيمى

1 - خلية المراقبة والإدارة : يختص فى المراقبة الداخلية للمسائل المالية، اليومية المحاسبية، التي يتم فيها التسجيل فيها لكل النشاطات اليومية ، السحب التحصيل، الشراء ، تعديل الفواتير . أما الإدارة فتختص فى :

- المحافظة على الأرشيف .

- تموين الوكالة بالوثائق الضرورية لتسيير عملها كالتشيك ، سند الأمر ،... الخ

2- نائب مديرية الاستغلال : تكمن مهام الاستغلال على مستوى الصندوق .

أ- رئيس مصلحة الصندوق: يضم ما يلي :

• مصلحة الإيداع : فيها يودع الأشخاص أموالهم لدى البنك باعتبار الودائع كدين للبنك

مقابل حصولهم على فوائد ، كما يتم فيها التمويل من حساب إلى حساب آخر ، سواء من حساب العميل إلى مورده او من بنك إلى حساب العميل .

<sup>1</sup> - وثائق داخلية من البنك

• مصلحة المحفظة المالية : تتم بمايلي :

التحصيل : هو نوع من القروض لبعض الأيام ، يستفيد من هذه العملية الذين لديهم ملف قرض لدى البنك ، وقدموا ضمانات ، وتحول قيمة الشيك لحسابه

ب - نائب مديرية الالتزامات : (القروض المدفوعة ) وتضم ما يلي :

• مصلحة التجارة الخارجية : هي مصلحة مكافة بعمليات التصدير والاستيراد • مصلحة

الدراسات والالتزامات : يكمن دورها في :

- التأكد من أن ملف القرض يتكون من كل الوثائق المطلوبة .

- دراسة الملف من الناحية المالية والضريبية . هذه الأخيرة بإرسالها إلى مصلحة

الدراسات والالتزامات من اجل الخصم ، اعتباره كنوع من القروض .

- معدل فائدة معين.

3- مديرية مجمع الاستغلال:

تعتبر وظيفتها من أهم الوظائف التي يقوم بها البنك ن فتقوم بإعطاء دفع للخطوة التجارية وضبط الإجراءات القانونية وكذا تقويم الأخطار فيما يخص العملاء والشروط المتعلقة

بالقروض البنكية . بناء على ما سبق ذكره فهي تجمع المهمات التالية :

- التأكد من صحة البيانات والوثائق المكونة لملف القرض.

- مراقبة العملاء وإتباع العلاقات مع بنك الجزائر .

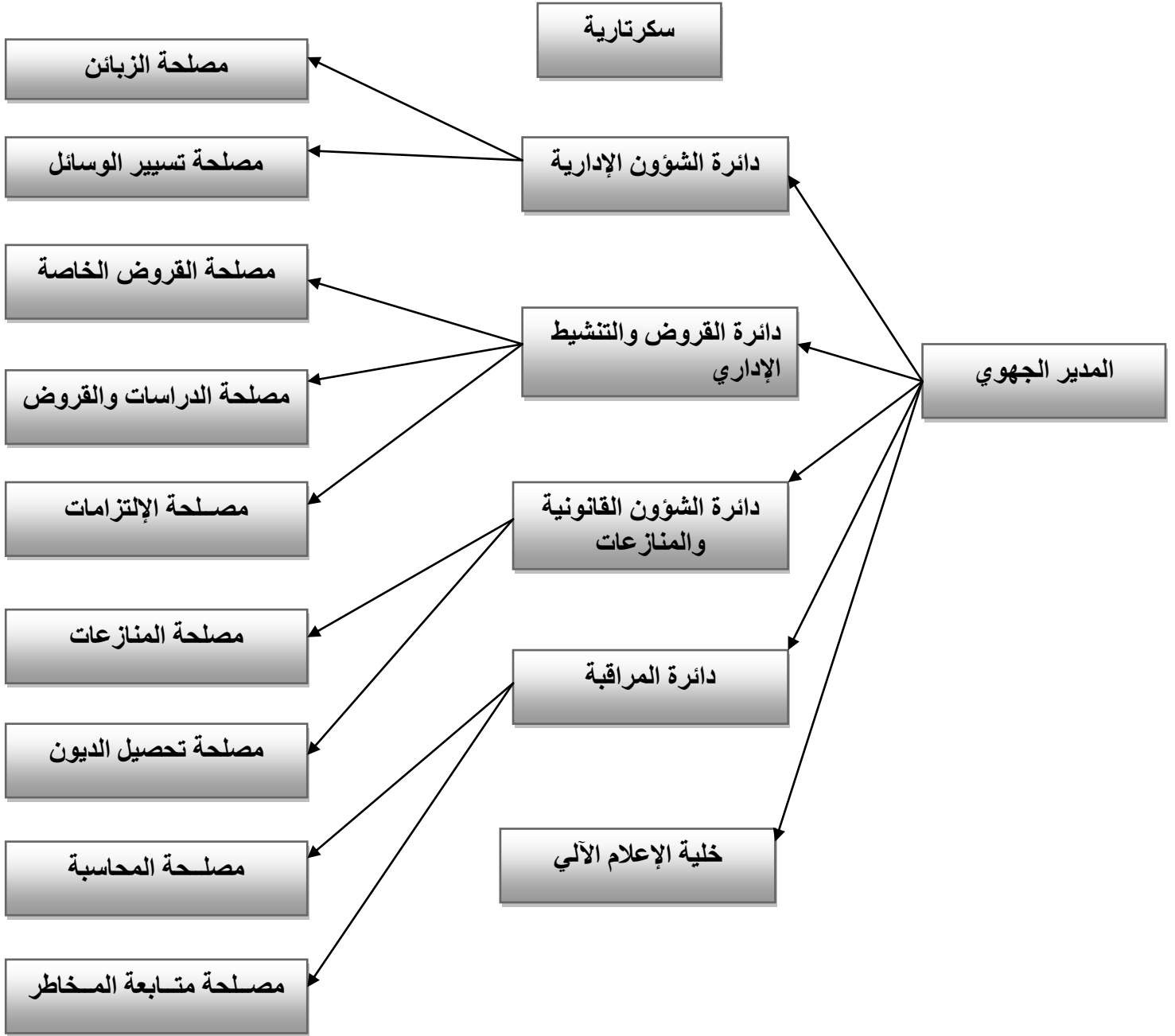
- إتباع و مراقبة استعمالات القروض الممنوحة ومراقبة احترام شروط استلامها

- تطبيق العمليات القضائية ( الحجز ، توقيف ) .

- جمع الإحصائيات للهياكل الجهوية والمركزية ن و كذا مساعدة ومساندة الزبائن<sup>1</sup> .

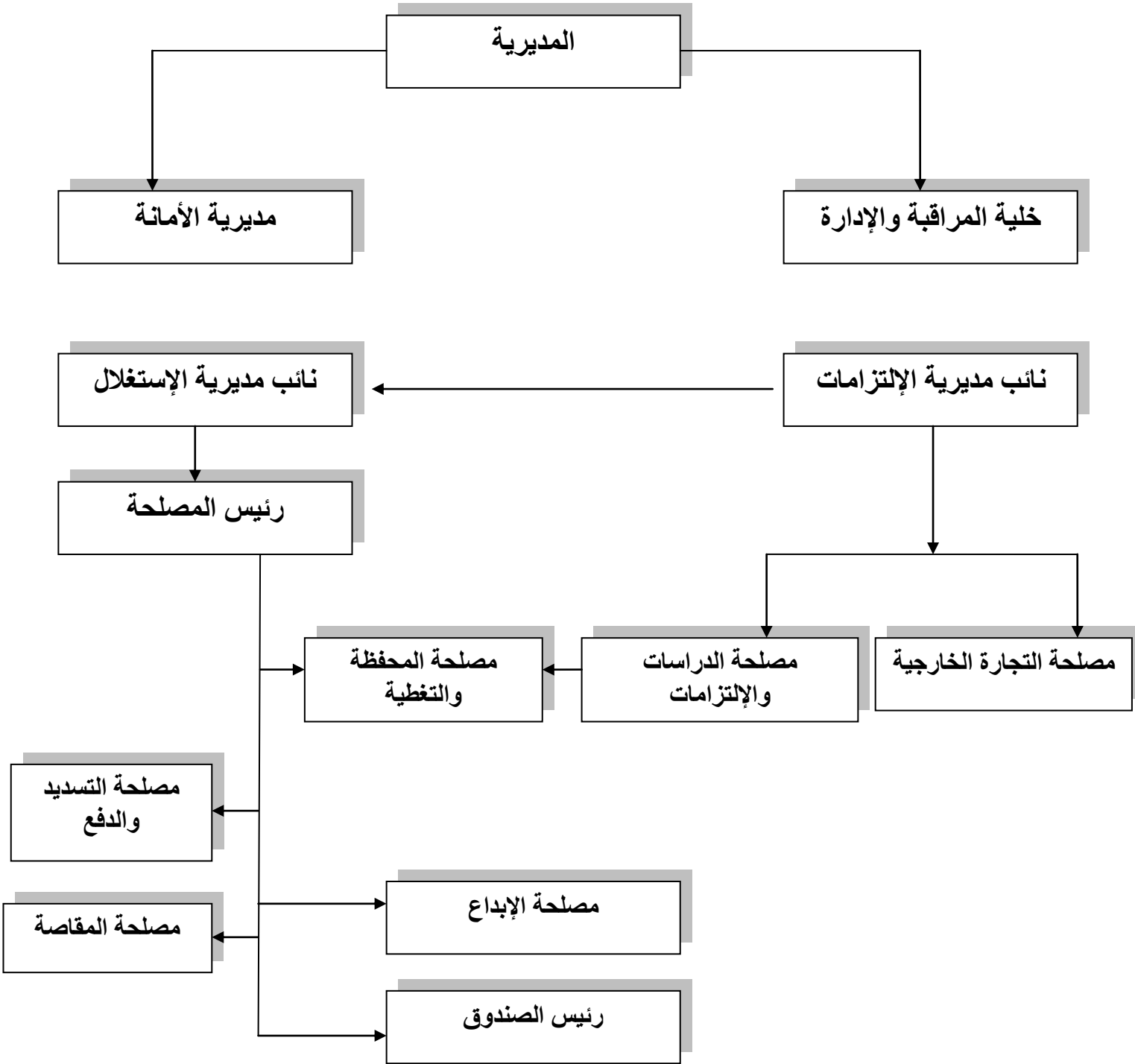
<sup>1</sup> - وثائق داخلية من البنك

**الشكل 03 :مخطط مجمع الاستغلال مستغانم**



المصدر :بنك التنمية المحلية

الشكل 04: مخطط الهيكل التنظيمي لوكالة مستغانم



المصدر: بنك التنمية المحلية

المبحث الثاني : مفهوم التجارة الإلكترونية في الجزائر

المطلب الأول :وضعية التجارة الإلكترونية في الجزائر<sup>1</sup>:

إن تطور التجارة الإلكترونية مرتبط بما توفره الدولة للمؤسسات ، سواء تلك التابعة للقطاع العام أو تلك التابعة للقطاع الخاص ، وبما توفره أيضا من بنى تحتية تخص الاتصالات والقوانين و اللوائح المنظمة للتجارة الإلكترونية على أحسن وجه. ولتستطيع الجزائر الصمود في وجه المنتجات و الخدمات الغربية و خصوصا أنه سيأتي يوم تختفي فيه الدولة الوطنية لتحل محلها دولة الخدمات ، دولة تلبية الاحتياجات يجب على الدولة أن تحسن وتطور منتجاتها وخدماتها و تعتمد التجارة عبر الإنترنت باعتبارها إبداع وتطور تكنولوجي به من مزايا و حوافز ما يشجع ويدعو لاعتمادها وبغرض توضيح الصورة التي تعيشها مؤسساتنا في عهد التطور و الاقتصاد الرقمي سنتعرض إلى المطالب التالية:

أولا : السبل العامة لاعتماد التجارة الإلكترونية في الجزائر

ثانيا : مدى تطور التجارة الإلكترونية في الجزائر و المتطلبات العامة لاعتمادها.

ثالثا : مستقبل الاقتصاد الجزائري بعد اعتماده التجارة الإلكترونية و الحواجز التي تعيق انتشاره.

أولاً: السبل العامة لاعتماد التجارة الإلكترونية في الجزائر

إن مستوى دخول الإنترنت في المعاملات و إتاحة المعلومات و إتساع أنشطة التجارة الإلكترونية عبر الإنترنت و تنفيذ العمليات المصرفية و المالية إلكترونيا هو الذي يحدد مدى الفجوة الموجودة بين الدول المتقدمة و الدول النامية و التي أخذت في الاتساع نظرا للفجوة الموجودة بين هاتين المجموعتين من الدول اقتصاديا و ثقافيا و تكنولوجيا وهذا ما يضيف تحديا يعوق التنمية و التطور.

✓ السبل التشريعية:

بناء نظم تشريعية و تنظيمية تحكم التجارة الإلكترونية مع دعم البيئة اللازمة لها بإدخال

<sup>1</sup> - محمد زرقون والحاج عرابية : " اثر ادارة المعرفة على الأداء في المؤسسة الاقتصادية " ، المحلة الجزائرية للتنمية الاقتصادية ، العدد ، ديسمبر 2014 .

تعديلات على التشريعات القائمة ، بشكل يجعلها أكثر استجابة لمتطلبات التجارة الإلكترونية أو إصدار تشريع مختص ليقوم بتنظيم هذه التجارة من مختلف جوانبها انطلاقا من إنشاء المواقع على شبكات الاتصال الإلكتروني و إثباته إلى إجراءات تأمينها و نظم سداد المدفوعات.

### ✓ السبل التكوينية:

إن اعتماد التجارة الإلكترونية في أي دولة يجب أن يقوم بواسطة إطارات مختصة في التكنولوجيا الإلكترونية ، وخاصة الإعلام الآلي بكل توابعه و لهذا يجب أن تكون هناك قواعد تكوينية في هذا المجال، فتدخل التجارة الإلكترونية كتخصص من تخصصات التكوين في الإعلام الآلي على كل المستويات بالأخص على مستوى التعليم العالي ، حيث بالإمكان تخصيص فرع في التجارة الدولية لتخصص التجارة الإلكترونية أو تدرس كمادة أساسية في تقنية التسويق و التجارة بصفة عامة.

### ✓ السبل الإقتصادية:

إن أهم السبل لإعتماد التجارة الإلكترونية هو السبل الإقتصادية لتأثيرها المباشر في قرار اعتماد التجارة الإلكترونية و سنورد أهم هذه السبل فيمايلي:

أ -/حوصصة قطاعات الاتصال و فتح أبواب المنافسة و هذا بغرض تخفيض تكلفة استخدام الإنترنت مما يساهم في انتشار الثقافة الإلكترونية بما فيها التجارة الإلكترونية.

ب -/تخفيض الرسوم الجمركية على التكنولوجيا المعلومات المستوردة لتتيح لمعظم فئات المجتمع من الحصول عليها.

ج -/تحديث أساليب الدفع بإتباع الأساليب الإلكترونية و إنشاء الشبكات المصرفية الإلكترونية.

### ✓ الأساليب الحمائية<sup>1</sup> :

بما أن المستهلك هو أهم طرف في المعاملات التجارية و ثقته تعتبر أساس هذه المعاملات فإنه يجب التفكير في قوانين تحمي المستهلك الجزائري لتفادي شعوره بعدم الأمان في التعامل في التجارة الإلكترونية.

و هذه بعض السبل التي يمكن من خلالها تدعيم انتشار التجارة الإلكترونية في الجزائر إذا كانت ترغب في التقليل في الفجوة الشاسعة التي وردت في أغلب الدراسات التي أجريت

<sup>1</sup> -مرجع سبق ذكره

حول استخدامات التجارة الإلكترونية في الجزائر ، إن هذه الاستخدامات لم تتجاوز ربع (المستوى) البدائي (الذي يشمل أنشطة الإعلان و الترويج و الموصل للمعلومات و الدفع عند التسليم و لم تصل بعد إلى المستوى الثاني و المتمثل في الدفع الفوري الإلكتروني و الذي يسمح بتنفيذ المعاملات المالية و التحويلات النقدية على شبكة الإنترنت بين الشركات فيما بينها و بين الأفراد و الشركات.

### ثانيا :مدى تطور التجارة الإلكترونية في الجزائر و المتطلبات العامة لاعتمادها:

الحديث عن التجارة الإلكترونية في الجزائر يقضي إلى البحث في هذا الموضوع لدى الجهة المختصة بتنظيم التجارة في البلاد على أعلى المستويات ، ونقصد بالضبط وزارة التجارة، حيث عند الاتصال بالوزارة لطلب معطيات حول التجارة الإلكترونية في البلاد، يكون الرد أنه لا توجد أية معطيات حول هذا الموضوع على مستوى الوزارة، هذا الوضع يعكس حقيقة التجارة الإلكترونية في الجزائر، ذلك أن الوزارة المختصة لم تفكر حتى في تقديم إحصاءات و لو بسيطة عن المؤسسات الخاصة و العامة التي لديها مواقع إخبارية فقط على الإنترنت، أو العمليات التي أبرمتها، بل أن الأمر لا يقف عند هذا الحد، فقد تم طرح أسئلة عن دراسات مستقبلية لإمكانيات اعتماد هذه التجارة في بلادنا وتكون الردود سلبية ، فلا يوجد حتى التفكير في البحث والنقص عن وضعية التجارة الإلكترونية في الجزائر فما بالك سبيل تطويرها .<sup>1</sup>

اعتمادها، إن استخدام الإنترنت في الجزائر يكاد يتوقف عند المراسلات الشخصية، و بعض الاهتمام لدى الأكاديميين الذين يبحثون عن المادة العلمية لإثراء بحوثهم، أما التجارة على الإنترنت ، فتقف مجموعة من العوائق حائلا أمام إمكانيات تطورها و اعتمادها في بلادنا. ويرتبط استخدام الإنترنت بتوفر وسائل الاتصال و رغم انتشارها في الجزائر إلا أن مدى صلاحيتها للتواصل وربطها بشبكة الانترنت دون المستوى المطلوب فضلا عن كونها لا تعطي كافة إرجاء المنطقة و لذا فإن تنمية التجارة الإلكترونية يتطلب تحقيق متطلباتها العامة و التي تتمثل فيما يلي :

### • المتطلبات تكنولوجية الاتصال:

-تبني نظم و شبكات متطورة في قطاع الاتصالات السلكية و اللاسلكية كنظام عصري قادر على توفير الاتصالات في غاية السرعة و الكفاءة و الاستجابة السريعة.

<sup>1</sup> - محمد زرقون والحاج عرابية : " اثر ادارة المعرفة على الأداء في المؤسسة الاقتصادية " ، المحلة الجزائرية للتنمية الاقتصادية ، العدد ، ديسمبر 2014 .

- الانفتاح في تبادل المعلومات بين الأطراف المشاركة فيها مع تحقيق السرعة.
- الاعتماد على مصادر الطاقة الكهربائية الكافية لتأمين العمل الإلكتروني بتحديث و تطوير قدرات التوريد و النقل و التوزيع.

#### • المتطلبات الاجتماعية:

- إعداد المجتمع لتقبل فكرة التجارة الإلكترونية كسبيل حديث لإتمام المعاملات التجارية و هذا من خلال البرامج عبر وسائل الإعلام و الاتصال.
- اعتماد خبرات بشرية ذات كفاءة بالتكوين لرأس مال بشري متخصص.

#### • المتطلبات المالية:

- رفع معدل الإنفاق على البحث و التطوير لمواكبة التقدم التكنولوجي و تقليص الفجوة الموجودة بين الجزائر و دول العالم في هذا المجال ، حيث نلاحظ أن معدل الإنفاق على هذا المجال لا يتجاوز % 0,2 من الناتج الإجمالي العربي في حين نجد نسبة % 2 من الناتج المحلي للدول المتقدمة.

- تحديث المؤسسات الصغيرة و المتوسطة بدعمها لتمكين من استخدام التكنولوجيات الجديدة<sup>1</sup>.

### مستقبل الاقتصاد الجزائري بعد اعتماده التجارة الإلكترونية و الحواجز التي تعيق انتشارها.

من الأسباب الرئيسية التي أفرزت أو أوجدت ظاهرة التقدم الغير العادي في تكنولوجيات المعلومات و الاتصالات ، حيث عرفت تقنيات الاتصال السلكية و اللاسلكية تطورات هيبية و فرت السرعة التي يحتاجها الاقتصاد وجعلته يستفيد من السرعة و الفعالية التي يوفرها.

من أهم المزايا التي سينالها الاقتصاد الجزائري بعد اعتماده التجارة الإلكترونية مايلي<sup>1</sup> :

1-فتح آفاق أوسع أمام المؤسسات الاقتصادية الجزائرية خاصة تلك التي تعاني من مشكل صعوبة النفاذ إلى أسواق عالمية نتيجة صغر حجمها و انخفاض مواردها، و بالتالي فإن المؤسسة الصغيرة غير المعروفة حتى على المستوى المحلي يمكن لها أن تفتح آفاقا أوسع على المستوى العالمي.

<sup>1</sup> - كمال رزيق : مسدور فارس ، التجارة الإلكترونية وضرورة اعتمادها في الجزائر في الألفية الثالثة ، الجمعية العلمية ، نادي www.clubnada.jeeran.com . الدراسات الاقتصادية ، ملحقة الخروية ،

2- الاستفادة من الخدمات و السلع الأجنبية التكنولوجية المتطورة و بالتالي توفر إمكانيات إخراج الاقتصاد الجزائري من تخلفه، و إعطائه قدرة تنافسية أكبر.

3- تطوير الصادرات خارج المحروقات، حيث أن منتجات جزائرية تجد طلبا لها في

السوق العالمي لكن نقص الإشهار الدولي للسلع الجزائرية يجعلها مجهولة لدى العالم.

4- تطوير العمل المصرفي الجزائري مما يتوافق مع متطلبات التجارة الإلكترونية الخاصة بطرق الدفع الإلكتروني المختلفة.

5- تفادي المشاكل الإدارية مثلا بين المكلفين بالضريبة و الإدارة الجبائية فيما يتعلق

بالتخلف عن تقديم التصريحات الجبائية أو دفع المستحقات، حيث أنه يمكن أن يتم ذلك بسهولة عن طريق شبكة الإنترنت و الدفع الإلكتروني.

تكتسي ضرورة اعتماد التجارة الإلكترونية أهمية بالغة باعتبارها أداة منظورة في الاقتصاد

الجزائري ، إلا أن هذه التجارة لم تعتمد جديا من كل جوانبها إلى يومنا هذا كما اعتبر

الاقتصاديون أن تكلفة إقامة المواقع التجارية و عدم تعود مستخدمي الانترنت على هذا

النوع من النشاط و تفوق عامل الأمان و السرية للبيانات المالية أهمية العاملين السابقين.

وسنورد فيما يلي معوقات التجارة الإلكترونية حسب أهميتها في الجزائر<sup>1</sup> :

أ -/الانتشار الواسع للأمية في الجزائر ، حيث تعتبر من الدول التي تحوي نسبة أمية

مرتفعة و بالتالي فإن هؤلاء لا يفقهون حتى معنى أن تمارس التجارة على الانترنت و هذا

عائق يحول دون انتشار التجارة الإلكترونية.

ب -/انتشار من لا يحسنون استخدام الحاسوب حتى من فئات المثقفين و المتعلمين و

بالتالي هذا يعيقهم عن استخدام التجارة عبر الانترنت.

ج -/التكلفة المرتفعة للحصول على حاسوب شخصي فانتشار التجارة الإلكترونية يتطلب

اكتساب حاسوب شخصي لتحقيق حرية و راحة في الإطلاع على المواقع دون قيد زمني أو

مادي.

د -/ارتفاع تكلفة استخدام الإنترنت حيث أن هناك غياب للمنافسة مما يحول دون انخفاض

تكلفة الاتصال عن طريق الانترنت.

هـ -/نقص اهتمام المؤسسات الاقتصادية في البلاد و عدم وعيهم بما يمكن لتقنية التجارة

الحديثة عبر الانترنت من أن تفتح لهم من آفاق اقتصادية أوسع.

<sup>1</sup> - محمد بن بوزيان : عائشة بلحشر ، التجارة الإلكترونية في الجزائر: الفرص و التحديات ، جامعة أبي بكر بلقايد تلمسان ، ص 12 13 :

و -/تخلف النظام المصرفي الجزائري من حيث الوسائل و تقنيات الدفع الحديثة بالإضافة إلى التخوف من خوض غمار تجارة افتراضية قد تلحق خسائر فادحة يصعب على دولة مثل الجزائر تغطيتها.

### المطلب الثاني : وسائل الدفع المستخدمة لتمويل التجارة الخارجية

#### بطاقة الدفع فيزا لبنك التنمية المحلية :<sup>1</sup>

بطاقة الدفع لبنك التنمية المحلية /فيزا هي وسيلة سحب ودفع الكتروني تسمح بإجراء العمليات بالعملة الصعبة على الموزعات الآلية للأموال ونقاط البيع الإلكترونية .  
( DAB/TPE ) ، وعلى شبكة الانترنت في جميع دول العالم ، وهي تصدر الى اي عميل مهتم ، لديه او ليس لديه حساب جاري في بنك التنمية المحلية ن وبحوزته عملة صعبة ن وهناك نوعان من بطاقة فيزا :

- بطاقة فيزا للدفع المسبق لبنك التنمية المحلية

- بطاقة فيزا الذهبية لبنك التنمية المحلية

**بطاقات الدفع فيزا لبنك التنمية :** هي وسيلة دفع الكترونية تسمح بإجراء العمليات بالعملة الصعبة على الموزعات الآلية لأموال ونقاط البيع الإلكترونية وعلى شبكة الانترنت في جميع دول العالم ولهذه البطاقة أنواع متعددة من بينها: 1.

**بطاقة فيزا الدولية الذهبية لبنك التنمية المحلية:** يتم إصدارها إلى أي زبون صاحب حساب بالعملة الصعبة وبالدينار مفتوح في دفاتر بنك التنمية المحلية، وتعمل على أساس توفر حساب الزبون. إيداع مبلغ 5000 يورو ويتم عن طريق البطاقة لضمان تسوية المعاملات الصادرة من قبل الزبون على حسابه بالعملة الصعبة كما يجب على الزبائن الراغبين في شراء البطاقة الذهبية، عند التوقيع على الاستمارة طلب البطاقة مايلي: • وجود رصيد بالدينار أعلى ب 50% من ثمن البطاقة . وسيتم إكمالها عند إصدار البطاقة •

<sup>1</sup> - [www.bdl.dz](http://www.bdl.dz) 16-04-2016

## الفصل الثاني : دراسة حالة واقع التجارة الإلكترونية في الجزائر

إيداع بالعملة الصعبة، أثناء مدة صلاحية البطاقة، والتي سوف تستخدم فقط عند غياب الرصيد

(غير مدفوعة) فإن رصيد الودائع يرد إلى زبون عند نهاية صلاحية البطاقة وفي حالة التجديد، يتم إتباع نفس الإجراء. وما يميز هذه البطاقة عن البطاقات الدفع الأخرى مايلي:

• يجب أن يكون لدى الزبون حساب بالعملة الصعبة و حساب بالدينار .

• البطاقة صالحة لمدة سنتين (02).

• البطاقة مرفقة بتأمين مجاني على الحياة للزبون.

• يتم تجديد وتحميل البطاقة بطلب من الزبون.

• تخصم مبالغ الرسوم بالدينار من رصيد حساب الزبون البطاقة.

• تخصم مبالغ المعاملات من حساب العميل بالعملة الصعبة.

• يكون تجديد البطاقة تلقائيا كلما انتهت صلاحيتها.

2. بطاقة الدفع المسبق<sup>1</sup>: يجب على الزبائن الذي ليس لديهم حساب في الوكالة، عند التوقيع على استمارة طلب بطاقة دفعة

• بالعملة الصعبة المبلغ المساوي عند تحميل البطاقة. . وبالدينار المبلغ الذي يمثل تكلفة تخصيص البطاقة.

• وبالدينار مبلغ الخصومات المتفق عليها على المعاملات وفقا لأحكام البنك. ومن مميزات هذه البطاقة مايلي :

البطاقة صالحة لمدة سنتين (02).

• البطاقة مرفقة بتأمين مجاني على الحياة للزبون .

يتم تجديد وتحميل البطاقة بطلب من الزبون

. متخصم مبالغ المعاملات باليورو على الحساب الموقوف باليورو والموافق للرصيد المتوفر في البطاقة.

متخصم مبالغ الرسوم بالدينار من رصيد الحساب.

<sup>1</sup> -[www.bdl.dz](http://www.bdl.dz) 16-04-2016

**وسائل الدفع المستندية المستعملة لتمويل التجارة الخارجية لدى الوكالة** سنقوم بدراسة وسلتي دفع كنموذجين تتدخل عن طريقهما الوسيطة المعتمدة وتستخدم بكثرة في التجارة الخارجية من اجل تسيير العملة التجارية للتعامل الاقتصادي ونجاح صفقاته الدولية باستعمال وسيلة دفع حديثة في المعاملات التجارية للمعاملات الجارية مع الخارج الا وهو الاعتماد المستندي كاداة تمويل وضمان التجارة الخارجية وكما ظهرت في الجزائر أداة أخرى إلى جانب الاعتماد المستندي مايسمى بالتحصيل المستندي فاصبحت الوسيطة المعتمدة تتدخل كذلك لتنفيذ عملية التحصيل المستندي.

**1. التحصيل المستندي:** التحصيل المستندي هو إلية يقوم بموجبها المصدر بإصدار كمبيالات وإعطاء كل المستندات إلى بنك التنمية المحلية وهو البنك الذي يمثل المصدر، حيث المصدر بإجراءات لتسليم المستندات إلى المستوردة ا والى بنك التنمية المحلية مقابل تسليم مبلغ الصفقة او قبول الكمبيالة.

إن التحصيل المستندي هو الأمر المعطي من طرف المصدر إلى بنك التنمية المحلية لتحصيل مبلغ من المال من المستورد مقابل تسليم المستندات وهناك نوعين من هذا التحصيل:

• **تسليم المستندات مقابل الدفع:** يكون الدفع في هذه الحالة حيث يتمكن بنك التنمية المحلية من استلام المستندات لكن بعد قيام بتسديد مبلغ البضاعة.

• **تسليم مستندات مقابل القبول:** في هذه الحالة يقوم المستورد بتوقيع ورقة تجارية لصالح المصدر بمبلغ البضاعة ويقوم المصدر بالاحتفاظ بها مع مستندات إلى غاية تاريخ الاستحقاق تسمح هذه الطريقة بالحصول على مهلة التسديد.

**2. الدفع بموجب الاعتماد المستندي:** تتشابه ترتيبات الدفع بموجب الاعتماد المستندي مع

تلك بموجب بواصيل التحصيل في تحصيل البائع على قيمة البضائع مقابل تقديم المستندات غير أن الالتزام بالدفع في حالة بواصيل التحصيل يقع على عاتق المشتري (المستورد) وحده في حين الاعتماد المستندي يمثل أداة قانونية يلزم بموجبها بنك التنمية المحلية بدفع القيمة للبائع عند تقديم المستندات المطابقة لشروط ونصوص<sup>1</sup> الاعتماد، وعليه الدفع بموجب الاعتماد المستندي أكثر ضمانا للبائع في قبض ثمن بضاعته فور

<sup>1</sup> [www.bdl.dz](http://www.bdl.dz) 16-04-2016

تقديمه المستندات المطلوبة في الوقت الذي يضمن للمشتري (المستورد) قيام البائع بتقديم المستندات التي تثبت شحن البضاعة المطلوبة قبل أن يتم دفع المبلغ إليه . إضافة أن الاعتماد المستندي يتيح لكل من المصدر والمستورد الحصول على تسهيلات ائتمانية بضمانة الاعتمادات المستندية كان يطلب المصدر من بنكه دفعه مقدمة لغايات التوسع في الإنتاج المنوي شحنه كما انه يتيح للمستورد الطلب من بنكه (بنك التنمية المحلية) تأجيل دفع القيمة لحين بيع هذه البضاعة وتحصيل قيمتها ، أما المصدر فيكون مطمئنا بان بنك التنمية المحلية فاتح الاعتماد سيقوم بالدفع الو قبول السحوبات الزمنية حال تقديمه للمستندات المطلوبة بموجب الاعتماد بغض النظر عن أحوال المستورد المالية. ويعتبر الاعتماد من أشهر الوسائل المستعملة في التمويل سواء في بنك التنمية المحلية أو باقي البنك الأخرى نظرا لما يقدمه من ضمانات للمصدرين والمستوردين على حد سواء .

### المبحث الثالث: دراسة تطبيقية لحالة الاعتماد المستندي للاستيراد على مستوى بنك التنمية المحلية وكالة مستغانم .

لقد شهدت الجزائر في السنوات الأخيرة أوضاعا اقتصادية وأمنية متدهورة ، مما أثر سلبا على علاقاتها الخارجية، وهذا ما أدى بالموارد الأجنبيين يفرضون أن تكون طريقة الدفع بالاعتماد المستندي غير قابل للإلغاء والمؤكد، وهذا الأخير ما اجبر بالحكومة الجزائرية على تقديم اكبر الضمانات لإجراء عمليات الاستيراد والتصدير . بعد أن تطرقا إلى كل أنواع وسائل الدفع المختلفة سنعمل في الجانب التطبيقي على تقديم دراسة حالة أجريت ببنك التنمية المحلية بوكالة بسكرة وذلك من اجل سير عملية الاعتماد المستندي ونظرا لتزايد حجم واردات الجزائر عن صادراتها خارج المحرقات سنركز مجهودنا ودراستنا وطاقتنا على الجانب الاستراتيجي بحيث جاء موضوع الحالة الذي قمنا بدراسته في هذا البنك حول عملية الاستيراد بين طرفين. وقبل التعرض إلى مختلف الإجراءات التي يسير عليها الاعتماد المستندي يجب على المستورد الجزائري القيام بطلب إلى البنك بفتح ملف الاعتماد ولكن قبل كل شيء لابد أن تمر هذه العملية بالتوطين أولا.

### المطلب الأول: عملية التوطين البنكي. la domiciliation bancaire.

لقد تم تنظيم عمليات التوطين الخاص بالواردات في الجزائر من خلال النظام رقم: 91/12 ، المؤرخ في 14 أوت 1991، والتعلق بتوطين الواردات، وحسب المادة (3) من هذا النظام فان التوطين المصرفي العمليات الاستيراد يتمثل فيما يلي:

- يتعين على المستورد المقيم أن يختار بنكا وسيطا معتمدا قبل انجاز عملياته، ويلتزم لديه أن يقوم بالعمليات والإجراءات المصرفية التي تنص عليها التجارة الخارجية والصرف.
- يتعين على البنك الوسيط المعتمد أن يقوم أو يكلف من يقوم الحساب المستورد بالعمليات والإجراءات التي ينص عليها تنظيم التجارة الخارجية والصرف. تصنف عملية توطيّن الواردات على مستوى البنوك الجزائرية إلى:
- **توطيّن الواردات لمدة عادية:** وهي الواردات التي لا تتجاوز مدتها ستة (06) أشهر ابتداء من تاريخ التوطيّن .

- **توطيّن الواردات لمدة خاصة:** وهي الواردات التي تتجاوز مدتها ستة (06) أشهر من تاريخ التوطيّن ويكون هذا النوع من التوطيّن الواردات في حالة الدفع المؤجل.

### المطلب الثاني : تمر عملية توطيّن الواردات في بنك التنمية المحلية بثلاث مراحل أساسية:

الفرع الأول: مرحلة فتح ملف التوطيّن الخاص بعملية الاستيراد تتم عملية فتح ملف التوطيّن من طرف المستورد الذي يتقدم إلى البنك محل التوطيّن والبنك الموطن الذي هو بنك التنمية المحلية وكالة مستغانم - مرفقا بالوثائق التالية :

1. **طلب فتح ملف توطيّن:** يقوم المستورد بتقديم طلب فتح ملف للتوطيّن على مستوى الوكالة ويجب أن يكون هذا الطلب موقعا من قبل المستورد كما ينبغي أن يشمل فتح ملف التوطيّن على المعلومات والبيانات التالية: • تاريخ تحرير طلب فتح ملف التوطيّن، اسم المستورد (اسم الشركة المستوردة)، ورقم حسابه على مستوى البنك الوكالة البنكية الموطنة). كما يجب على المستورد ذكر البيانات الخاصة بالبضاعة ضمن هذا الطلب ومن هذه البيانات مايلي:<sup>1</sup>

طبيعة البضاعة المستوردة .

ثمن البضاعة وما يقابلها بالدينار الجزائري.

اسم وعنوان المورد الأجنبي.

التعريف الجمركية واصل البضاعة المستوردة.

<sup>1</sup> - [www.bdl.dz](http://www.bdl.dz) 16-04-2016

**2. العقد التجاري أو ما يقابله:** يقدم المستورد إلى بنكه العقد التجاري والذي يثبت إبرام الصفقة والعقد التجاري هو كل وثيقة تتعلق بشراء سلع وخدمات من الخارج ويكتسي العقد التجاري أشكالاً مختلفة منها العقد الكامل، الفاتورة المبدئية، طلب البضاعة أو رسالة الطلب الفعلية، أو الإقرار النهائي بالشراء، وتبادل الرسائل المتضمنة لكل المعلومات اللازمة التي تبين بوضوح أن هناك إبرام لعقد.

وفي حالة تقديم العقد التجاري من قبل المستورد يجب أن يتضمن هذا العقد البيانات التالية:

- هوية المتعاقدين.
- البلد الأصلي بلد مصدر البضاعة
- كمية وطبيعة البضاعة الخدمات المقدمة سعر الوحدة والقيمة الإجمالية للبضاعة المستوردة
- عملة الفوترة وعملة التسديد -أجل التسليم وأجل الاستحقاق المحددة للدفع .
- الشروط الخاصة بالمنازعات المحتملة. أما في حالة تقديم فاتورة مبدئية أو سند طلب يجب أن تحتوي هذه الوثائق على المعلومات التالية:
- رقم الفاتورة أو رقم مرجع سند طلب البضاعة، اسم وعنوان المورد (البائع)، اسم عنوان المستورد (المشتري)، بلد المستورد، طبيعة البضاعة وكميتها، وسعر الوحدة والسعر الإجمالي وعملة الفوترة الطريقة التي سيتم بها تسديد ثمن البضاعة.
- | تقوم مصلحة التجارة الخارجية على مستوى الوكالة الوطنية بدراسة الوثائق المقدمة إليها من قبل العميل المستورد وبعد الموافقة على طلب التوطين تقوم هذه المصلحة بفتح ملف التوطين للعملية الاستيرادية وذلك تبعا للخطوات التالية:

**3- إعطاء رقم التسجيل لملف التوطين:** يتم منح رقم التسجيل خاص لملف التوطين ويعتبر هذا الرقم بمثابة بطاقة تعريفية لعملية الاستيراد بأكملها يتم الرجوع إليه كلما تطلب الأمر ذلك ويتم إعداد ختم التوطين الخاص بهذه العملية الذي يتضمن بالإضافة رقم التسجيل الخاص بملف التوطين اسم البنك والوكالة البنكية الموطنة.

وفي هذا البنك الموطن هو البنك المحلي للتنمية - وكالة مستغانم - وبالتالي يكون ختم التوطين لعملية الاستيراد على النحو التالي:

الشكل رقم 05:ختم التوطين البنكي

BANQUE DE Développement LOCAL					
Agence Mostaganem 307					
A	B	C	D	E	F

المصدر: من إعداد الطالبة بناء على الوثائق المقدمة من طرف البنك

- الخانة (A) : رقم اعتماد شبك الموطن على مستوى بنك الجزائر، ويتكون من ستة أرقام
- الخانة (B): سنة فتح ملف التوطين يتكون من أربعة أرقام
- الخانة (C): ثلاثي فتح ملف التوطين ويكون رقم واحد
- الخانة (D): طبيعة العملية حسب مدونة بنك الجزائر ويتكون من رقمين
- الخانة (E): الرقم التسلسلي في سجل التوطين على مستوى الوكالة الوطنية ويتكون هذا الرقم من خمسة أرقام.
- الخانة (F) : رمز العملة المستعملة في تسديد ثمن البضاعة المستوردة ويتكون الرمز من ثلاث أحرف.

بتسليم الفاتورة الموطنة للعميل المستورد: تقوم الوكالة البنكية الموطنة بتسليم نسخة من الفاتورة الموطنة وذلك بعد ختم التوطين عليها حتى يتمكن المستورد من جمركة البضائع المستوردة كما يتم خصم عمولة التوطين من حساب العميل المستورد.

**الفرع الثاني : مرحلة تسيير ملف التوطين على مستوى الوكالة البنكية الموطنة تكون**

مرحلة تسيير ملف التوطين في الفترة الممتدة ما بين تاريخ فتح ملف التوطين و تاريخ تصفية الملف وتقوم مصلحة التجارة الخارجية على مستوى الوكالة البنكية الموطنة خلال هذه المرحلة بمتابعة ملف التوطين وسير عملية الاستيراد وتتدخل في حالة نقص المعلومات أو الوثائق اللازمة في ملف التوطين وتطلب من المستورد استكمالها ويتم إعداد بطاقة المراقبة وهي وثيقة تهدف إلى متابعة وتسيير التوطن حتى انتهاء تنفيذ الصفقة

التجارية والتسديد المالي لها، وتملا هذه الوثيقة بحيث يجب أن تظهر كل المعلومات المتعلقة بالعملة الاستيرادية

**. الفرع الثالث: مرحلة تصفية ملف التوطين الخاص بعملية الاستيراد**

تتم عملية تصفية ملف التوطين على مستوى بنك التنمية المحلية بعد قيام العملية الاستيرادية وتسمح عملية تصفية التوطين للبنك من التأكد من سير العملية وفقا لأحكام وقوانين التجارة الخارجية والصرف وكذا التأكد من مدى تنفيذ العملية وفق القواعد وقوانين المالية، وتتم مرحلة تصفية ملف التوطين بمرحلتين وهما :

1. مرحلة جرد ملفات التوطين : من خلال هذه المرحلة يقوم البنك بمراقبة ومتابعة ملفات التوطين، وتتطلب عملية تصفية ملف التوطين الخاص بعمليات الاستيرادية توفر الوثائق التالية:

- الفاتورة النهائية الموطنة.
- وثيقة الشهادة الجمركية.
- نسخة من الوثيقة الإحصائية رقم 04 والمؤشر من طرف مديرية العمليات مع الخارج للبنك الموطن.

2. مرحلة إعداد الميزانية: يتم من خلال هذه المرحلة التأكد من أن قيمة البضاعة المستوردة مطابقة للقيمة الموطنة والمجمركة وعلى هذا الأساس يمكن التمييز بين ثلاث حالات وهي:

- **الحالة الأولى**: القيمة الصافية المحولة مساوية للقيمة الجمركية، وفي هذه الحالة تتم عملية تصفية الملف.
- **الحالة الثانية**: القيمة الصافية المحولة اكبر من القيمة الجمركية، وبالتالي هناك فائض في التسديد.
- **الحالة الثالثة**: القيمة الصافية المحولة أصغر من القيمة الجمركية، وبالتالي هناك نقص في التسديد.

**3-مراحل سير الاعتماد المستندي لحالة استيراد :** وكالة مستغانم يتم التعرض في هذا المطالب إلى دراسة حالة اعتماد مستندي غير قابل للإلغاء ومعزز على مستوى بنك التنمية المحلية وكالة مستغانم- وذلك لمعرفة سير عملية الاعتماد المستندي والعملية تمت بين مستورد جزائري ومصدر اجنبي حيث يعتبر بنك التنمية المحلية في هذه الحالة هو البنك فاتح الاعتماد. وعلى ضوء المعلومات المقدمة من طرف وكالة مستغانم كانت دراسة هذه العمليات كمايلي:

**الفرع الأول : مرحلة فتح ملف التوطين في يوم 09/03/2017**

تقدم العميل X (المستورد) وهو احد زبائن بنك التنمية المحلية - وكالة مستغانم - وهذا الطلب فتح اعتماد مستندي غير قابل للإلغاء ومعزز للاستيراد من الخارج مرفقا بالفاتورة الأولية وكمرحلة أولى من العملية قام العميل بطلب فتح ملف التوطين لدى الوكالة للعملية الاستيرادية ، ولهذا قام باحتضار الفاتورة الشكلية وطلب الفاتورة الشكلية وطلب ملف التوطين متضمنا المعلومات التالية:

: اسم المستورد.

: عنوان المستورد.

بنك المستورد.

• رقم السجل التجاري.

• رقم التعريف الإحصائي.

• رقم التعريف الجبائي.

• رقم الحساب البنكي .

• الفاتورة الأولية.

• طبيعة السلعة المستورد

• قيمة الفاتورة.

اسم المصدر .

• اتجاه البضائع.

شروط التسليم.

• رمز التعريف الجمركية للبضاعة المستوردة .

• وصف موجز للبضاعة المستوردة.

كما يرافق طلب فتح ملف التوطين كل من :

• **التعهد** : يعتبر هذا التعهد من الوثائق الأساسية التي يحتوي عليها ملف التوطين ويجب

على المستورد ملا هذا التعهد المقدم من طرف بنك التنمية المحلية والالتزام به، والذي

بموجبه يتعهد العميل المستورد بان البضاعة المستوردة ستوجه لاحتياجات الاستغلال، وإذا

كانت البضاعة المستوردة ستباع فيجب على المستورد دفع ضريبة تقدر ب : 1000 دج.

-طلب اقتطاع بنكي بمقدار عملية الاستيراد على حساب المستورد.

بعد استلام هذه الوثائق تقوم الوكالة البنكية بدراسة ملف التوطين وبعد الموافقة عليه يتم

إعطاء ملف التوطين رقم استدلاي ويتم وضع ختم البنك على الفاتورة الشكليه وعلى طلب

فتح الاعتماد المستندي للاستيراد وبنفس التاريخ تصبح الفاتورة موطنة . والجدول التالي

يمثل رقم ملف التوطين الذي منحه البنك للعملية:

**الشكل 06 رقم ملف التوطين:**

Banque De Développement Local 09-03-2017						
07	05	2017	04	10	00001	EUR

المصدر من إعداد الطالب بناء على الوثائق المقدمة من طرف البنك حيث أن:

07: رقم اعتماد الوكالة البنكية.

. 2017: السنة التجارية.

. 04: الفصل الجاري.

• 10: عملية الاستيراد.

• 00001: رقم العملية.

• EUR: يمثل رمز العملة .

بعد ذلك يقوم العون البنكي بخصم قيمة عمولة التوطين والرسم من حساب العميل المستورد و تسليمه إشعار بذلك (انظر الملحق رقم)، حيث تحسب هذه العمولة كما يلي:

مصاريف التوطين : عمولة ثابتة تقدر ب : 1500 دج

- الرسم على القيمة المضافة (TVA):

17% من قيمة العمولة  $1500 * 17\% = 255$  دج.

وبالتالي فان مجموع ما تقطعه الوكالة البنكية تقدر ب : 1755 دج ويتم على مستوى الوكالة البنكية إعداد بطاقة مراقبة بمتابعة ملف التوطين والتي تضم مختلف المعلومات المتعلقة بعملية الاستيراد وفقا لما هو وارد ضمن طلب فتح ملف التوطين والفاتورة الأولية.

### الفرع الثاني: مرحلة فتح اعتماد مستندي بالوكالة

بعد قبول فتح ملف التوطين بالوكالة يقوم العميل بطلب فتح اعتماد مستندي للاستيراد بالوكالة البنكية الموطنة بنك التنمية المحلية وكالة مستغانم - يتضمن هذا الطلب المعلومات التالية:

• نوع الاعتماد المفتوح: اعتماد مستندي غير قابل للإلغاء ومؤكد.

• اسم و عنوان بنك المصدر

• قيمة الاعتماد بالأرقام والحروف: حوالي 75000.00 أورو.

• مدة صلاحية الاعتماد: 90يوما ابتداء من تاريخ فتح الاعتماد.

طريقة تحقيق الاعتماد: اعتماد مستندي محقق بالدفع الفوري.

طريقة تحقيق الاعتماد : اعتماد مستندي محقق بالدفع الفوري.

الفرع الثالث: مرحلة التنفيذ والتسوية بعد إتمام كل الإجراءات المتعلقة بفتح الاعتماد

المستندي تقوم الوكالة البنكية بإرسال طلب فتح الاعتماد الجديد ( المحرر من قبلها) إلى المديرية العامة للتجارة الخارجية عن طريق التلكس، أما باقي الملف يتم إرساله عن طريق الفاكس.

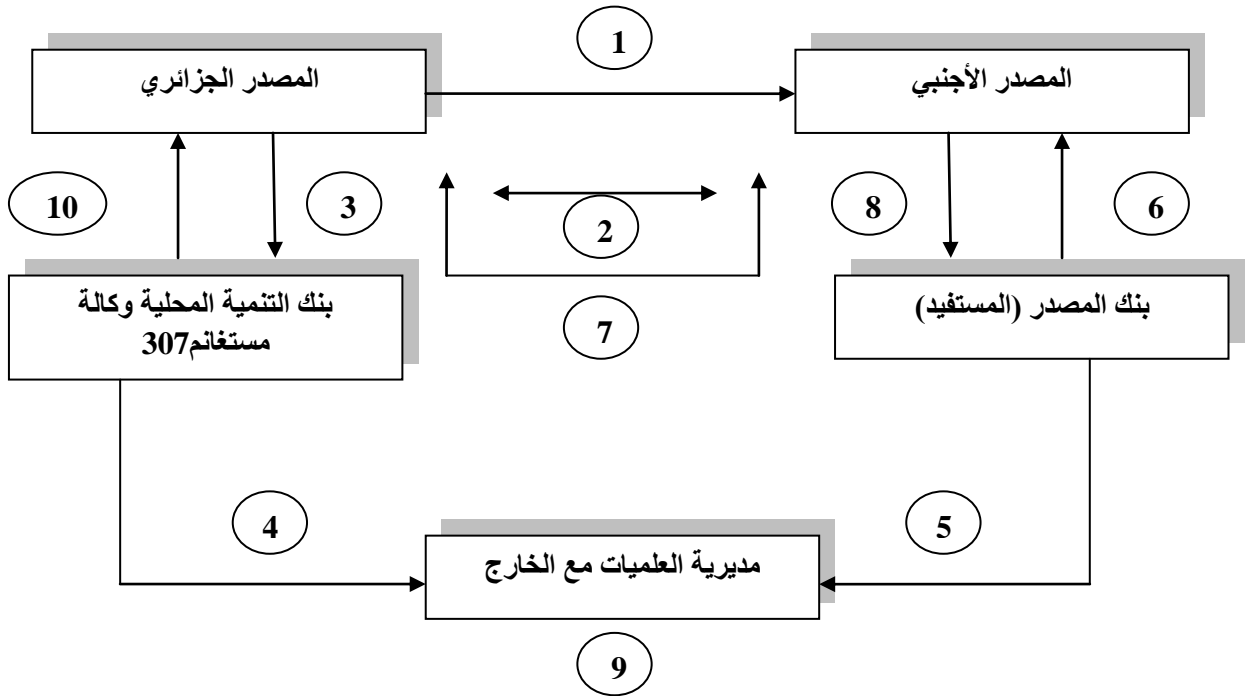
ما تقوم الوكالة البنكية مصدرة الاعتماد المستندي بالعملة الصعبة المفتوح بها من الجزائر عند وصول المستندات و تحمل هذه الوثيقة كافة المعلومات المتعلقة بالاعتماد المستندي المفتوح،

## الفصل الثاني : دراسة حالة واقع التجارة الإلكترونية في الجزائر

وتكون على خمسة نسخ، واحدة تحفظ في ملف التوطين وأربع ترسل إلى مديرية العمليات مع الخارج والتي تقوم بدورها بإرسال نسخة لبنك الجزائر.

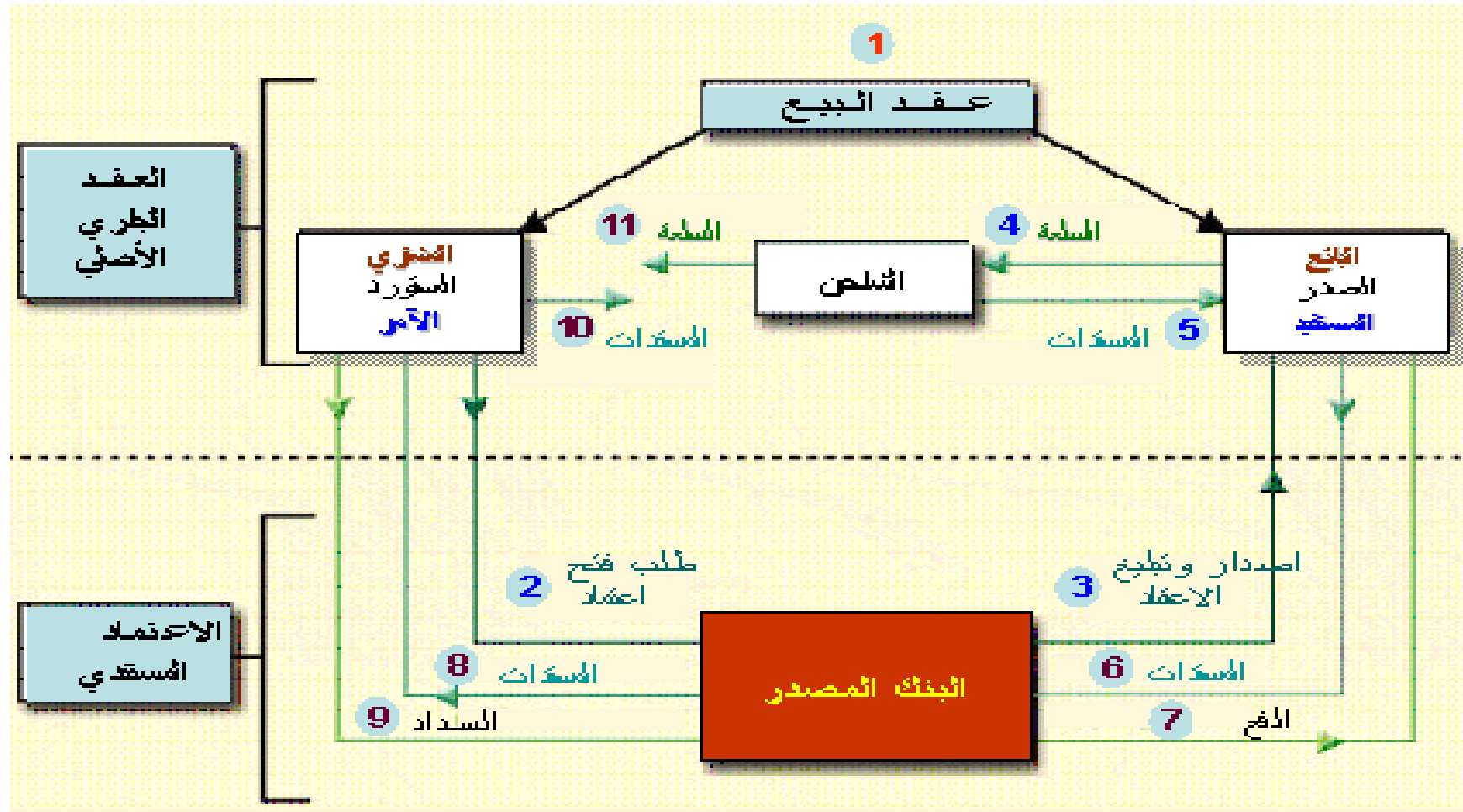
بعد استكمال كافة الإجراءات السابقة الذكر يبقى انتظار وصول المستندات والتي يقوم المصدر بتسليمها لبنكه بعد إرسال البضاعة ، وبعد الاستلام - مجموعة مستندات الشحن المرسلة عبر البريد DHL من قبل المصدر وبذلك تتولى الوكالة البنكية مهمة فحص ومراجعة المستندات للتأكد من مدى مطابقتها لشروط الاعتماد المفتوح وبعد التأكد من مطابقة المستندات الشروط الاعتماد تنتظر الوكالة البنكية عودة الوثيقة من مديرية العمليات مع الخارج والمؤشر من طرفها مما يدل على انه تم تحقيق الاعتماد و دفع قيمته إلى المستفيد و تسليم المستورد للبضاعة تنتهي عملية الاستيراد .  
وفي الأخير تقوم الوكالة بتصفية ملف توطين عملية الاستيراد .

. ويمكن توضيح سير عملية الاعتماد المستندي وفق الشكل رقم 07 الموالي:



المصدر : من إعداد الطالب بناء على الوثائق المقدمة من طرف البنك

سير عملية الاعتماد المستندي وفق الشكل رقم 08:



ويمكن تقديم شرح الأرقام في الشكل كما يلي :

رقم 1: يحدث التعاقد بين المصدر والمستورد

رقم 2: يرسل المصدر الفاتورة الشكلية

رقم 3: طلب فتح الاعتماد بالوثائق اللازمة

رقم 4: إرسال الملف حيث يتم القيام بالحسابات والموافقة عليها.

رقم 5: إرسال الملف ومبلغ الفاتورة بالعمللة الصعبة

رقم 6: إخطار المصدر.

رقم 7: إرسال البضاعة.

رقم 8: إرسال المستندات المطلوبة .

رقم 9: إرسال المستندات عن طريق البريد السريع.

رقم 10: بعد التدقيق تسلم المستندات.

### خلاصة الفصل الثاني:

من خلال الدراسة أجريت في بنك التنمية المحلية ، التي كان الغرض منها تبيان واقع إدارة المعرفة في البنك فإنه وبالرغم من الجهود الرامية إلى عصرنته فإنه لا يزال متأخرا عن البنوك العالمية في مجال إدارة المعرفة ، كما أن تحقيق النجاح و المردودية لا يقترب فقط باستعمال ارقى التكنولوجيات وأحسنها وإنما يتطلب الاستعمال الفعلي لهذه التكنولوجيا وتواجد الرغبة في ذلك ، وهذا ما لا نجده بينك التنمية المحلية الذي يفتقر كثيرا إلى تواجد المهارات والكفاءات القادرة على التسيير الأمل للمعلومات وتطبيق إدارة المعرفة بشكل سليم كتقنية و وسيلة يلجأ إليها كل تاجر أو كل مؤسسة ترغب في الإسترداد استنتاجنا مايلي:

و أن شروط التوطين قد لا تتوفر لدى البعض.

إن عملية الإعتماد المستندي تأخذ بعض الوقت لدراسة المستندات و الوثائق.

و قد يتعرض طلب المستورد لفتح الإعتماد إلى الرفض.

إن عملية فتح إعتماد لدى البنك يتطلب مصاريف أخرى تؤدي إلى ارتفاع تكاليف البضاعة.

و تقنية الإعتماد المستندي أداة مزدوجة كونها تقنية للسداد و التمويل. :

هي وسيلة حماية و مراقبة.

و تتمتع بالنزاهة والشفافية.

**الخاتمة:**

تعتبر عمليات التجارة الخارجية بمثابة المحرك الرئيسي لتنمية الاقتصادية لارتباطها وتفاعلها مع مختلف القطاعات الاخرى المكونة للهيكال الاقتصادي للدول، حيث صارت من أهم مؤشرات قياس النمو الاقتصادي لذلك جلبت اهتمام المفكرين والباحثين فظهرت عدة مدارس سعت لوضع نظريات تقوم بتطويرها و توسيعها من خلال تعميم المنفعة على كل الدول التي تتعامل بها ، ولقد ساعدت هذه النظريات على توسع التجارة الخارجية ونموها مما ادى الى زيادة لالحاجة المصادر تمويلها فكان من الضروري ادخال مجموعة من الوسائل التي تسهل التعامل و التفاهم بين المصدر و المستورد، كما تساعد على حل المشاكل بتجاوز الصعوبات والعقبات من خلال تحديد حقوق ووجبات كل طرف .

ولقد تناولت هذه المذكرة موضوع هام جدا وهو " تطور وسائل الدفع واثارها على التجارة الخارجية" حيث تم التركيز على وسائل الدفع الحديثة باعتبارها وسائل مثلى في تمويل التجارة الخارجية.

ورغم ان التجارة الالكترونية بلغت حدودا عالية في انتشارها لدى الدول الغربية وفي العالم بصفة عامة إلا ان السلطات الجزائرية لم تنظفن إلى ضرورة اعتمادها كتقنية قانونية متطورة للتجارة، ويظل الاقتصاد الجزائري أعرج دونها، فالتوقيع على اتفاقية الشراكة مع الاتحاد الاوروي يعني جانبيين تجاريين، جانب نستطيع أن نشارك فيه ونحن ضعاف امام الاتحاد هو التجارة التقليدية وجانب آخر لم نعتمده بعد ولا نعرف عنه شيئا والاتحاد يتحكم فيه بل وفنن له إلا وهو التجارة الالكترونية، لقد كانت التجارة التقليدية الجزائرية ضعيفة خارج المحروقات وتزداد ضعفا اليوم في ظل عالم تهيمن عليه العولمة الاقتصادية وتقنن في استخدام التجارة الالكترونية و لذلك فان البنوك تلعب دورا هاما في هذا المجال من خلال اختيار وتقديم وسائل دفع تتماشى مع هذا التطور ، والتي تسهل العملية لكل من المستورد والمصدر إذا تضمن حقوق المتعاملين التجاريين من خلال وسائل الدفع المباشرة أو عن طريق المستندات كالتحصيل والإعتماد، وهي أكثر الطرق ضمانا من عدة مخاطر تواجه عملية التمويل خاصة من ناحية التسديد، لأن الصفقات التجارية تأخذ الجانب المالي ببالغ الأهمية وذلك بالنسبة لجميع الأطراف كما نجدان معظم الاعوان الاقتصاديين يلجؤون إلى وسائل الدفع الحديثة لما تقدمه من امان و ثقة لجميع اطراف التبادل التجارية.

### اختبار فرضيات البحث

توصنا من خلال هذه الدراسة إلى جملة من النتائج نذكرها فيما يلي فيما يلي :

- نظرا للمشاكل التي افرزها ظهور وسائل الدفع الحديثة ادى الى ضرورة الاهتمام بالجانب القانوني من أجل تحسين الخدمات المصرفية

### نتائج العامة لدراسة :

- وسائل الدفع الحديثة هي الركيزة الأساسية النشاط البنوك وقياس كفاءتها، ومصدرا لإشباع الحاجات والرغبات التي يسعى إليها العملاء.
- رغم ماتوفره وسائل الدفع الحديثة من مزايا الا انها لاتخلو من المخاطر التي يمكن حمايتها بواسطة طرق حماية الكترونية كالتوقيع الالكتروني او التشفير او البصمة الالكترونية... الخ . هناك عدة اجراءات تمويل ودفع في التجارة الخارجية تخضع الى شروط موحدة و المتمثلة في شروط التسليم في التجارة الخارجية المعروفة باسم مصطلحات التجارة الخارجية .
- ظهور الاعتماد المستندي نتيجة لعدم الثقة كل طرف من أطراف التبادل التجاري وذلك للفاصل الزمني والمكاني بينهما.
- في التجارة الخارجية يحضى الاعتماد المستندي بأهمية كبيرة نظرا للفوائد والايجابيات التي يتحلى بها دون الاجراءات والادوات الخري.
- يمر الاعتماد المستندي بثلاث مراحل أساسية وهي مرحلة فتح الاعتماد ومرحلة تنفيذه ومرحلة تحقيق الاعتماد ، ويجب على البنوك التجارية من خلال هذه المراحل الالتزام بالقواعد الأعراف الدولية الموحدة للاعتمادات المستندية ما لم تنص شروط الاعتماد على خلاف ذلك.
- التوطين المصرفي اجراء قانوني تقوم به البنوك التجارية في الجزائر وذلك بناء على توجيهات بنك الجزائر بهدف مراقبة الصرف و التدفقات المالية الناتجة عن العمليات التجارية الخارجية استيرادا وتصديرا.

ولقد توصلنا من خلال دراستنا إلى النتائج التالية:

- ✓ ضرورة الاهتمام بالتجارة الالكترونية كواقع مفروض على المستوى العالمي واتحاد الإجراءات اللازمة للتعامل معها.
- ✓ العمل على تطوير البنية التحتية المعلوماتية من خلال توفير أجهزة الحاسب الشخصي
- والاشتراك بالانترنت بتكلفة منخفضة لمواكبة سرعة وتطور الثورة الالكترونية والمعلوماتية.
- ✓ ضرورة الوعي بأهمية التجارة الالكترونية من قبل مسؤولي المؤسسات للاستفادة من ايجابياتها في تحسين أداء المؤسسات.
- ✓ تحديث النظام المصرفي باعتباره احد عوائق نمو التجارة الالكترونية وهذا من خلال تحسين أدائه وإدخال أساليب الدفع الالكتروني التي تسهل عمليات التسديد و الدفع المباشر والعمل على إقناع التجار بقبول الدفع عن طريق البطاقات وتمكينهم من الأجهزة التي تسمح بذلك وتوفير أشكال الحماية والأمن بالنسبة لحاملي هذه البطاقات مع تمكين البنوك من شبكة اتصال متخصصة تربط بين البنوك.
- ✓ إعادة هيكلة قطاع المواصلات بتحويله إلى مؤسسات منافسة مع التقليص من حجم القطاع العام وتحرير القطاع الخاص.

صعوبة البحث :

- 1-ندرة المراجع الخاصة بالموضوع وغيابها في المكتبات الجامعية التي تمكننا من زيارتها.
- 2-عدم وجود ملامت دقيقة للموضوع حيث هناك اختلافات في تحديد بعض اجزاء التجارة الالكترونية خاصة تحصيل الضرائب والمعالجة القانونية للمشاكل الناجمة عنها.

المصادر والمراجع :

أولاً: الكتب باللغة العربية

1. جميل محمد خالد، أساسيات الاقتصاد الدولي، الأكاديميون للنشر و التوزيع عمان الاردن ، 2014، ص 217.

2. - شيلالي حكيم، صيغ تمويل عمليات التجارة الخارجية للمؤسسة الاقتصادية دراسة حالة البنك الخارجي وكالة البويرة 37، مذكرة تدخل ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر في العلوم التجارية، تخصص مالية المؤسسة، جامعة اكلي محند أولحاج البويرة، 2014 / 2015، ص 03.

3. - ابتسام حملاوي، منظمة التجارة العالمية ومساهماتها في تحرير التجارة الدولية، رسالة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية ، تخصص التمويل الدولي و المؤسسات المالية و النقدية الدولية، مدرسة الدكتوراه جامعة منتوري قسنطينة، 2010/2011، ص 03، 04.

4. -محمد على الخليفة محمد، التحديات والمعوقات التي تواجه تطبيق التجارة الإلكترونية في الشركات السودانية، بحث تكميلي لنيل درجة الماجستير، كلية الدراسات العليا عمادة التطوير والجودة مركز الجودة الشاملة والتميز، السودان، 2015 ، ص 55.

5. -نفس باسم محمود نور الدين، الاعتمادات المستندية النظرية و التطبيق، اتحاد المصارف

6. -جمال الدين عويسات، العلاقات الاقتصادية الدولية والتنمية، دار هومة ، الجزائر، 2000.

7. - بسام شيخ العشرة واخر، مرجع سبق ذكره، 16 - الجريدة الرسمية الجزائرية ، العدد 28، السنة الخامسة والخمسون ، المؤرخ في 16 مايو لسنة 2018.

8. - حسن لخضر ، برامج اصلاح التجارة الخارجية و تقييمها ، على الموقع

[www.arab-ari.org/cour25/pdf](http://www.arab-ari.org/cour25/pdf)

9. - محمد زرقون والحاج عرابية : " اثر ادارة المعرفة على الأداء في المؤسسة الاقتصادية " ، المحلة الجزائرية للتنمية الاقتصادية ، العدد ، ديسمبر 2014 .

10. - كمال رزيق : مسدور فارس ، التجارة الإلكترونية وضرورة اعتمادها في الجزائر في الألفية الثالثة ، الجمعية العلمية ، نادي . [www.clubnada.jeeran.com](http://www.clubnada.jeeran.com) .  
الدراسات الإقتصادية ، ملحقة الخروبة .
11. - محمد بن بوزيان : عائشة بلحرش ، التجارة الإلكترونية في الجزائر: الفرص و التحديات ، جامعة أبي بكر بلقايد تلمسان ص 12. 13 .

ثانيا: المراجع باللغة الإنجليزية :

12. HENDRIK TERBECK, E-COMMERCE 2025 Delphi-based Scenario & Trend Analysis for the Future of Digital Commerce ; MASTER'S THESIS; December 30, 2014; UNIVERSITY OF TWENTE; P-06
13. HENDRIK TERBECK; ; OP.CITE;P-07
14. HENDRIK TERBECK: OP.CITE;P-08 2-HENDRIK TERBECK, ; OP.CITE:P08
15. HENDRIK TERBECK: OP.CITE;P-08 2-HENDRIK TERBECK, ; OP.CITE:P-09
- 16 .Arpita Mukherjee Avantika Kapoor; OP.CITE; P 19  
Arpita Mukherjee Avantika Kapoor; OP.CITE; P22:23
17. Arpita Mukherjee Avantika Kapoor; OP.CITE; P23:24
18. Arpita Mukherjee Avantika Kapoor; OP.CITE; P26.
- 19.Arpita Mukherjee Avantika Kapoor, Trade Rules in E-commerce: WTO and India; Working Paper No. 354; INDIAN COUNCIL FOR RESEARCH ON INTERNATIONAL ECONOMIC RELATIONS; March 2018;P 18:19: [http://icrier.org/pdf/Working\\_Paper\\_354.pdf](http://icrier.org/pdf/Working_Paper_354.pdf)

ثالثا: المواقع الإلكترونية:

20. الموقع الإلكتروني لمنظمة التجارة العالمية علي الرابط:- [www.wto.org/file\\_commerce](http://www.wto.org/file_commerce)

21. الموقع الإلكتروني للجنة الأمم المتحدة للقانون التجاري الدولي عبر الرابط [www.uncitral.org](http://www.uncitral.org).

22. الموقع الإلكتروني للجنة الأمم المتحدة للقانون التجاري الدولي على الرابط : [www.umcital.org](http://www.umcital.org)

23. الموقع الإلكتروني لمؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية علي الرابط : [www.unitad.org](http://www.unitad.org)  
<http://rawabetcenter.com/archives>

24. وثائق داخلية من البنك

25. [www.bdl.dz](http://www.bdl.dz) 16-04-2016

26. [www.bdl.dz](http://www.bdl.dz) 16-04-2016

الملاحق

## نموذج - وصف البضاعة

### وصف البضاعة

يجب تقديم المستندات خلال ..... يوما من تاريخ إصدار مستندات الشحن وضمن مدة صلاحية الاعتماد.  
الرجاء إرسال المجموعة الأصلية من المستندات والنسخة الثانية عنها مباشرة إلينا على دفعتين بواسطة بريد مسجل أو بواسطة ناقل خاص.  
جميع مصاريفكم وعمولاتكم بما فيها مصاريف الناقل يجب أن يدفعها المستفيد .  
الرجاء إعلامنا بالاستلام بواسطة البريد الجوي .

لتغطية قيمة المستندات المطابقة لشروط الاعتماد ، يرجى :

تزويدنا بالتعليمات الخاصة بطريقة التغطية .

القيد على حسابنا معكم رقم.....

القيد على حسابنا لدى.....

قبول حوالتنا بواسطة التلكس / البريد عند استلامنا المستندات مطابقة لشروط الاعتماد .

جميع عمولات التغطية يجب أن يدفعها  المشتري  المستفيد

## نموذج - طلب فتح اعتماد مستندي

اسم طالب فتح الاعتماد وعنوانه من : _____		إلى : _____
رقم الطلب : _____ التاريخ : _____		تاريخ انتهاء سريان الاعتماد لتقديم المستندات: _____ آخر تاريخ للشحن : _____
اسم وعنوان المستفيد : _____		يتم تبليغ الاعتماد : <input type="checkbox"/> برقية موجزة وإرسال التثبيت بالبريد الجوي <input type="checkbox"/> برقية كاملة <input type="checkbox"/> بالبريد الجوي
قيمة الاعتماد : _____ بالأرقام _____ بالكلمات _____		<input type="checkbox"/> مع إضافة تعزيز مراسلكم .
تغيير واسطة الشحن الشحن الجزئي		<input type="checkbox"/> مسموح <input type="checkbox"/> غير مسموح
شروط الشحن : _____		وسيلة الشحن _____ مكان الوصول _____
شروط التسليم : _____		التأمين سيتم محليا من قبلنا لدى : _____
المستندات التي يجب أن يقدمها المستفيد : <input type="checkbox"/> فاتورة تجارية من _____ نسخ . <input type="checkbox"/> بوالص شحن . <input type="checkbox"/> شهادة منشأ تبين أن منشأ البضاعة هو _____ <input type="checkbox"/> بوليصة تأمين صادرة عن شركة تأمين محلية .		<input type="checkbox"/> <input type="checkbox"/> <input type="checkbox"/> <input type="checkbox"/>
يجب أن تقدم المستندات إلى البنك المراسل خلال _____ يوما من تاريخ الشحن ، على أن تقدم خلال سريان الاعتماد .		
وصف موجز للبضاعة : _____		
شروط أخرى : _____		
نوافق على أن يكون الاعتماد الذي سيفتح بموجب هذا الطلب خاضع للشروط العامة للاعتمادات المستندية (المدرجة على ظهر الطلب) . تعهد بتسديد أية مبالغ تتحقق علينا بموجب هذا الاعتماد . نقومكم تقويضا لا رجعة عنه بقيد أية مبالغ تتحقق علينا على حسابنا لديكم رقم _____		التوقيع _____
لاستعمال البنك		التوقيع _____
رقم الاعتماد : _____	البنك المراسل : _____	البنك المعطي : _____

## نموذج - اعتماد مستندي غير قابل للنقض

<p><b>البنك العربي</b></p> <p>فرع: .....</p> <p>تلكس: .....</p> <p>ص.ب: .....</p> <p><input type="checkbox"/> تعريفا لتعليماتنا المرسلة لكم بالتلكس</p>		<p><b>اعتماد مستندي غير قابل للنقض رقم</b></p> <p>نعلمكم أنه قد تم افتتاح الاعتماد المستندي المين تفاصيله أدناه .          يتضح هذا الاعتماد للأصول والأعراف الموحدة للاعتمادات          المستندية الصادرة سنة ..... عن غرفة التجارة الدولية ، باريس،          فرنسا نشرة رقم .... ( 400 ، 500 ) ترجو تبليغ الاعتماد للمستفيد .  <input type="checkbox"/> بدون إضافة تعريزكم <input type="checkbox"/> مع إضافة تعريزكم</p>	
تاريخ الإصدار	تاريخ ومدة انتهاء مدة الاعتماد		
حساب	المستفيد		
البنك المبلغ	رقم المرجع	المبلغ حوالي/ لا يزيد عن ..... فقط.....	
الشحن البحري	الإقطرية	الاعتماد سري المفعول:	
<input type="checkbox"/> مسموح <input type="checkbox"/> غير مسموح	<input type="checkbox"/> مسموح <input type="checkbox"/> غير مسموح	<input type="checkbox"/> مقابل سحبوات بالاطلاع <input type="checkbox"/> مقابل سحبوات زمنية ( عدد..... بقيمة..... ) <input type="checkbox"/> مقابل الدفع المؤجل بتاريخ..... مقابل تقديم المستندات المين تفاصيلها أدناه . <input type="checkbox"/> مقابل تقديم..... من المستفيدين مسحوبة على.....	
شحن البضاعة / إرسال البضاعة بواسطة..... من..... آخر تاريخ للشحن..... لنقلها إلى.....			
<input type="checkbox"/> فوب <input type="checkbox"/> سيف	<input type="checkbox"/> سي اند اف <input type="checkbox"/>		
<p><b>المستندات المطلوبة مؤشر عليها بعلامة X ( راجع الشروط على خلف النموذج الخاصة بالمستندات المطلوبة )</b></p> <p>فاتورة تجارية من..... نسخ بوليصة /شهادة تأمين قابلة للتداول بقيمة الفاتورة مضافا إليها ..... / ( إذا لم تطلب بوليصة تأمين يتم التأمين محليا )          مجموعة كاملة من بوالص الشحن البحري النظفة          بالصيغة الكاملة بالإضافة إلى نسخة غير قابلة للتداول          صادرة أو بحيرة لأمر البنك العربي ش م ع تبين أن          أحور الشحن دفعت مقدما ستدفع في ميناء          الوصول مع إشعار المشتري وتبين أن أحور النقل:  <input type="checkbox"/> دفعت مقدما إلى <input type="checkbox"/> تدفع عند الوصول  <input type="checkbox"/> ايصالات الطرود البريدية/بوالص الشحن الجوي باسم          البنك..... لحساب المشتري، بوالص الشحن          الجوي يجب أن تظهر رقم وتاريخ الرحلة المذكورا بها أن          أحور النقل <input type="checkbox"/> دفعت مقدما <input type="checkbox"/> تدفع عند الوصول.          شهادة صادرة عن مالك/وكيل/ربان الباخرة تفيد بأن          الباخرة الناقلة تعمل ضمن مجموعة شحن و / أو أنها تعمل          على خطوط بحرية منتظمة .</p>			
<input type="checkbox"/> شهادة منشأ تذكر أن البضاعة ذات منشأ..... وتظهر إن البضاعة لا تدخل في صناعتها أي مواد أو مكونات من دول أخرى وبخلاف ذلك يجب ذكر اسم البلد والنسبة المئوية لهذه المواد أو المكونات مقارنة مع الشحنة الكلية. <input type="checkbox"/> إن البضاعة ليست من منشأ إسرائيلي ولم تصدر من إسرائيل ولا تحتوي على أية مواد/ عمالة إسرائيلية . <input type="checkbox"/> شهادة وزن منفصلة. <input type="checkbox"/> شهادة معيبة/ بيظرة صادرة عن هيئة رسمية مختصة. <input type="checkbox"/> بيان تعبئة يبين عدد الطرود / والصاديق ومحتويات كل طرد / صندوق بشكل مفصل <input type="checkbox"/> .....			

### الملخص

تهدف دراستنا هذه إلى إبراز دور التجارة الإلكترونية في تعزيز حرية التجارة الخارجية عبر الدول، وإضافة قوة استجابة للعلاقة التجارية من استيراد وتصدير للسلع والخدمات وحركة رؤوس الأموال في عالم تربطه العولمة في ميدان التكنولوجيا والاتصالات، وذلك من خلال تطوير البنية التحتية التكنولوجية للمعلومات والاتصالات، إضافة إلى ذلك الدور الذي تلعبه المنظمات العالمية لاهتمامها بهذه التجارة عبر العالم وسن قوانين موحدة ومنظمة للسير المثالي في كافة دول العالم وتطبيقها بصورة منظمة على جميع الدول المشاركة في هذه التجارة، هذا ما أعطى القيمة للتبادل التجاري بهذه الطريقة.

وبغية الإلمام بمختلف جوانب الموضوع وتحليل ابعاده اعتمدنا المنهج الوصفي الذي استخدمناه سرد وصفي للتجارة الإلكترونية وعلاقتها بالمنظمة العالمية للتجارة والتشريعات المنظمة لها وكذا وسرد وصفي وإحصائي تطبيقيا لدور التجارة الإلكترونية في تعزيز حرية التجارة الخارجية.

وقد تم الاستعانة في هذه الدراسة بمختلف التقارير ولتطور التجارة الإلكترونية في معظم دول العالم و النتائج المحققة بعد العمل بها خاصة الدول المتقدمة التي ظهرت نتائجها الايجابية، هذا ما يعطي مؤشرا ايجابيا لتبني هذه الأخيرة في تقنية دول العالم بما فيها الدول ضعيفة الاقتصاد و الدول النامية عبر العالم.

**الكلمات المفتاحية:** التجارة الإلكترونية-التجارة الخارجية-حركات رؤوس الأموال- المنظمات العالمية- التبادل التجاري.

### Résumé

Cette étude vise à mettre en évidence le rôle du commerce électronique dans la promotion de la liberté du commerce extérieur à travers les pays et à renforcer la réponse à la relation commerciale à partir de l'importation et de l'exportation de biens et de services et de la circulation des capitaux dans un monde lié par la mondialisation. dans le domaine de la technologie et des communications, à travers le développement des infrastructures des technologies de l'information et de la communication En plus de cela, le rôle joué par les organisations internationales pour leur intérêt pour ce commerce à travers le monde et la promulgation de lois unifiées et réglementaires pour le cours idéal dans tous les pays du monde et leur application systématique à tous les pays participant à ce commerce, c'est ce qui a ainsi valorisé les échanges commerciaux.

Afin de se familiariser avec les différents aspects du sujet et d'analyser ses dimensions, nous avons adopté l'approche descriptive que nous avons utilisée comme un récit descriptif du

commerce électronique et de sa relation avec l'Organisation mondiale du commerce et la législation qui le régit, ainsi qu'un compte rendu descriptif et statistique du rôle du commerce électronique dans la promotion de la liberté du commerce extérieur. Dans cette étude, divers rapports ont été faits sur le développement du commerce électronique dans la plupart des pays du monde et les résultats obtenus après avoir travaillé avec lui, en particulier les pays développés dont les résultats positifs sont apparus à travers le monde.

**Mots clés :** commerce électronique - commerce extérieur - mouvements de capitaux - organisations mondiales - échanges commerciaux

### **Summary**

This study aims to highlight the role of e-commerce in promoting the freedom of foreign trade across countries, and adding strength in response to the trade relationship from the import and export of goods and services and the movement of capital in a world linked by globalization in the field of technology and communications, through the development of information and communication technology infrastructure. In addition to that, the role played by international organizations for their interest in this trade across the world and the enactment of unified and regulating laws for the ideal course in all countries of the world and their systematic application to all countries participating in this trade, this is what gave value to trade exchange in this way.

In order to become familiar with the various aspects of the subject and analyze its dimensions, we adopted the descriptive approach that we used as a descriptive account of electronic commerce and its relationship with the World Trade Organization and the legislation governing it, as well as a descriptive and statistical account of the role of electronic commerce in promoting freedom of foreign trade.

In this study, various reports have been made on the development of electronic commerce in most countries of the world and the results achieved after working with it, especially the developed countries whose positive results appeared across the world.

**Keywords:** e-commerce - foreign Trade - capital movements - global organisations - Trade exchange